دراسات استراتيجية

190

أحمد منيسي

الجاليات العربية في دول المهجر
الدور وآليات تفعيله



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الجاليات العربية في دول المهجر
الدور وآليات تفعيله

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بوصفه مؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر **دراسات استراتيجية**؛ وهي سلسلة علمية مُحكمة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دراسـات استراتيجيـة

الجاليات العربية في دول المهجر
الدور وآليات تفعيله

أحمد منيسي

العـدد 190

تصدر عـن



مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاستراتيجيـة

محتوىٰ الدراسة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2014

ISSN 1682-1203

النسخة العـــــادية: ISBN 978-9948-14-816-6

النسخة الإلكترونية: ISBN 978-9948-14-817-3

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541

فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويات

مقدمة

تعود بدايات الهجرات العربية خارج العالم العربي إلى القرن التاسع عشر، أما تدفق المهاجرين العرب إلى الخارج فكان في القرن العشرين. وقد انتشرت هذه الهجرات في عديد من دول العالم وقاراته.

وقد شكّلت الدوافع الاقتصادية الباعث الرئيسي لهذه الهجرات. ولكنّ أحداثاً سياسية وعسكرية مفصلية كانت سبباً رئيسياً لموجات كبيرة منها خلال القرن العشرين، وأهمها نكبة فلسطين عام 1948، وهزيمة الدول العربية عام 1967، ثم الحرب الأهلية اللبنانية التي أدت إلى هجرة الآلاف من اللبنانيين إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. كما أدت أحداث عديدة إلى هجرة مئات الآلاف من العراقيين إلى خارج البلاد؛ كالحرب العراقية–الإيرانية (1980–1988)، والحصار الاقتصادي الطويل الذي أعقب غزو العراق لدولة الكويت عام 1990، ثم الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003.

وليست هناك إحصاءات دقيقة حول عدد المهاجرين العرب، أما الإحصاءات المتاحة فهي متباينة للغاية، ويمثل هذا التضارب في تقديرات أعداد المهاجرين مشكلة عالمية. إن الافتقار إلى المعلومات الدقيقة بخصوص أعداد المهاجرين، يجعل من الصعب القيام بعملية تخطيط منظم للقوى العاملة وتنمية الموارد البشرية، سواء أكان في الدول المستقبلة للمهاجرين، أم في الدول التي هاجروا منها.

وتواجه الجاليات العربية في المهجر تحديات كبيرة ومتنوعة، منها ما يتعلق بالحفاظ على هويتها الثقافية والحضارية؛ فعلى سبيل المثال، إن صعود التيارات اليمينية المتطرفة داخل أوروبا، يزيد من حجم التحديات أمام العرب والمسلمين المقيمين هناك. وقد كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2011 فرصةً لهذه التيارات كي تشن حملات منظمة ضد الوجود العربي في المجتمعات الأوروبي. وتستخدم هذه التيارات وسائل الإعلام المختلفة لتصوير العرب والمسلمين بأنهم إرهابيون. وتقوم وسائل الإعلام الموالية لإسرائيل بدور كبير في هذا السياق.

وعلى الرغم من وجود عديد من الدراسات التي تتناول قضية الجاليات العربية في المهجر، فإن معظمها يركز على تناول حالات محددة، مثل الجاليات العربية في أمريكا الشمالية، أو في دول الاتحاد الأوروبي، وغيرهما، في مقابل ندرة كبيرة في الدراسات التي تتناول هذه القضية بشكل شامل. ومن ثم، تطمح هذه الدراسة إلى رفد المكتبة العربية بدراسة متكاملة تتناول أوضاع الجاليات العربية في دول المهجر المختلفة.

أما المفاهيم الرئيسية المستخدمة في الدراسة، فهي:

1. مفهوم الهجرة: وهو المفهوم المحوري في هذه الدراسة، ويعني انتقال الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى أخرى. وتركز الدراسة على نمط واحد من أنماط الهجرة، وهو الهجرة الخارجية، التي تعني الانتقال من

بلد إلى آخر من خلال عبور الحدود السياسية. وتتناول الدراسة الجاليات العربية الموجودة خارج العالم العربي، ومن ثم فإنها لا تبحث في أوضاع الجاليات أو العمالة العربية الوافدة في الدول العربية الأخرى، والتي يتمركز معظمها في الدول النفطية، حيث إن هذه العمالة خضعت لفيض من الدراسات.

2. مفهوم الدور: وهو من المفاهيم الرئيسية المستخدمة في الدراسة، ويُقصد به أمرانِ أساسيان في هذا السياق: أولهما، مدى قدرة هذه الجاليات على الدفاع عن حقوقها في الدول التي تقيم فيها، وعلى مواجهة التحديات التي تدفع باتجاه تهميشها، ولاسيما السياسات التمييزية التي قد تمارس ضدها. وثانيهما، مدى قدرة هذه الجاليات على دعم القضايا العربية، وبخاصة أنها تقيم في أكثر المراكز تأثيراً في عملية صنع القرار في العالم.

3. مفهوم الجالية العربية: ويُقصد به المهاجرون العرب الذين يقيمون في دول المهجر من الأجيال المختلفة، ومن ثم يتسع هذا المفهوم ليشمل كل مَن هم من ذوي أصول عربية في هذه الدول، على الرغم من أن الجيل الثاني، أو الثالث في بعض مناطق الهجرة، مثل حالة دول أمريكا اللاتينية، ربما يكون أقل تمسكاً بهويته العربية، ولكن أبناء هذين الجيلين يظلون في نهاية المطاف من أصول عربية، ولديهم قدر من التمسك بهويتهم، حتى وإن كان أقل من جيل الآباء أو الأجداد، وحتى لو

اعتبروا دول المهجر بالنسبة إليهم الدول الأم، ذلك أننا نعيش في عالم يشهد صحوة الهويات الفرعية داخل الدول الوطنية، على عكس ما بشّر به دعاة العولمة.

وتشتمل هذه الدراسة على ستة محاور أساسية: يتناول الأول منها التعريف بالهجرة وأنواعها، ويبحث الثاني في أسباب هجرة الجاليات العربية إلى الخارج، ويناقش الثالث التوزيع الجغرافي لهذه الجاليات في دول وقارات العالم المختلفة، ويحلل الرابع طبيعة التحديات التي تواجه تلك الجاليات. أما الخامس فيبحث في مدى فاعلية الجاليات العربية ودورها، سواء في ما يتعلق بقدرتها على تحقيق مصالحها الخاصة، أو في ما يتعلق بمدى دعمها للقضايا العربية في الدول التي تقيم فيها. وأما السادس فيتناول آليات تفعيل هذا الدور.

تعريف الهجرة وأنواعها

تعد الهجرة ظاهرة تاريخية أسهمت في إعمار الأرض، فهي تؤدي دوراً مهماً في تلاقي مجموعات بشرية متنوعة الثقافات، وفي بناء حضارة إنسانية مشتركة. ولا يقلل من أهميتها في المرحلة المعاصرة كون الهجرة في الغالب ذات اتجاه واحد، بسبب الأوضاع السيئة في كثير من الدول النامية، ولانعدام التوازن في العالم.[1]

ووفقاً لتقرير الأمم المتحدة الصادر عام 2005 عن وضع الهجرة الدولية، فقد بلغ عدد المهاجرين الدوليين في العالم حوالي 191 مليون نسمة،

وهناك 6 من كل 10 مهاجرين دوليين يعيشون في دول متقدمة، ولا يزيد عدد اللاجئين على 7 من بين كل 100 مهاجر دولي. وتشكل النساء ما يقـرب مـن نصف عدد المهاجرين الدوليين، ويفوق عددهن عدد المهـاجرين الـذكور في الدول المتقدمة. وتشير الإحصاءات الواردة في التقريـر المـذكور إلى أن هنـاك عملية استقطاب وتركُّز لحركة الهجرة على المستوى العالمي، إذ يتركّز نحو 75 في المئة من المهاجرين الدوليين في 28 دولة فقط، وأغلب المهاجرين الـدوليين يستضيفهم عدد صغير نسبياً من الدول، ولا يشكل المهاجرون في كـل دولـة أغلبية سكانها دائماً؛ إذ إنه في ثلثي الدول المستقبلة للهجرة، يمثل المهـاجرون الدوليون أقل من 10 في المئة من السكان.[2]

أولاً: مفهوم الهجرة وأنماطها

ينصـرف مفهوم الهجرة إلى انتقال الأفراد أو الجماعـات مـن منطقـة إلى أخرى. وتتعدد أنماط الهجرة وفقاً للمعيار المستخدم في عملية تـصنيف هـذه الهجرات، وذلك على النحو التالي:

- الهجرات الفردية التي يقوم بها الأفراد بحثاً عن فرص عمـل أفـضل، أو هروباً من القهر السياسـي والمطاردة في مواطنهم الأصلية. وعلى عكس الهجرات الفردية، هناك الهجرات الجماعية التي تقـوم بهـا مجموعـة مـن الأفراد، وقد تتم لأسباب متشابهة مع الفردية.

- الهجرات الداخلية، وهي تعني انتقال الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى أخرى داخل المجتمع نفسه؛ مثل هجرة أبناء المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. وعلى عكسها، هناك الهجرات الخارجية التي تعني انتقال الأفراد إلى مجتمع آخر يتجاوز الحدود السياسية بين المجتمعين، أي الانتقال من دولة إلى أخرى.

- الهجرات الدائمة، التي تعني الانتقال الدائم الذي يقوم به الأفراد أو الجماعات من منطقة الإقامة المعتادة، إلى منطقة أخرى. وفي المقابل، هناك الهجرات المؤقتة، التي تعني الهجرة في موسم معين من السنة من مكان إلى آخر. والهجرات الدائمة والمؤقتة قد تكون داخل الدولة أو خارجها.

- الهجرات الإرادية، وتتميز بخاصية الاختيار الحر للفرد أو الجماعات في الانتقال من مكان إلى آخر، وهذا النمط هو عكس الهجرات القسريّة، التي تتم عن طريق الإجبار لأسباب مختلفة، ومنها عمليات التهجير وإعادة التوطين للسكان لاعتبارات خاصة بعمليات التنمية. وتمثل الهجرة البدائية أو الطبيعية، واحدة من أقدم أنماط الهجرات، وهي تحدث عندما يعجز السكان عن التوافق مع القوى الطبيعية في منطقة ما، فينتقلون إلى منطقة أخرى بهدف الحفاظ على بقائهم.

ويختلف مصطلح الهجرة عن مصطلحَي النزوح واللجوء: فالنزوح، يعني انتقال الفرد أو المجموعة من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة،

ويحدث رغماً عن إرادة النازح، وتتعدد أسبابه، لكن أبرزها يتمثل في وجود تهديد لاستمرار الحياة؛ كالمجاعات أو الحروب أو الجفاف أو التصحر أو أي كوارث أخرى تدفع الفرد أو مجموعة من الأفراد إلى مغادرة أمكنة إقامتهم والانتقال إلى مواقع أخرى للتخلص من تلك الظروف. ومن هذا المنطلق، فإن مصطلح النزوح يتشابه مع نمط الهجرة الداخلية، ولكنه لا يتقاطع مع مصطلح الهجرة الخارجية، لكونه يتم داخل حدود الدولة.

أما تعريف اللاجئ، فيشمل كل شخص يترك الوطن الذي ينتمي إليه بجنسيته خوفاً من الاضطهاد أو الخطر بسبب العنصر أو الدين أو عضوية جماعة اجتماعية أو سياسية أو خوفاً من العمليات الحربية أو الاعتداء الخارجي أو الاحتلال أو السيطرة الأجنبية أو الاضطرابات الداخلية، ولا يستطيع – أو لا يرغب – بسبب ذلك الخوف الرجوع إلى وطنه. ويشمل مصطلح "لاجئ" أيضاً الأطفال الذين هم أيتام حرب أو الذين اختفى أولياء أمورهم ويوجدون خارج الأقطار التي ينتمون إليها.[3]

وتكتسب هجرة الكفاءات العلمية، أو ما يسمى بنزيف العقول، أهمية كبيرة لأنها تُفقد الأوطان الأصلية – والتي هي في أغلبها دول نامية – علماءَ يمكن أن يساهموا في نهضتها وتطورها. كما تكتسب الهجرة غير القانونية أو غير المشروعة أو غير الشرعية، وفقاً للمصطلح الشائع، هي الأخرى أهمية كبيرة لكونها تلقي أعباء كبيرة على الدول المستقبلة. وسوف يجري تناول

ظاهرتي نزيف العقول والهجرة غير المشروعة فيما يلي، وذلك بالتطبيق على حالة الهجرات العربية.

ثانياً: ظاهرة نزيف العقول

من المؤكد أن موجات الهجرة العربية إلى الخارج، وبخاصة خلال العقود الأخيرة، أفقدت عدداً من الدول العربية كثيراً من الكفاءات العلمية التي كان يمكن أن تسهم بشكل فاعل في تطوير هذه الدول في شتى المجالات، وهي الظاهرة التي أطلق عليها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث مسمى "نزيف الأدمغة" Brain Drain. أما منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فقد أطلقت عليها اسم "النقل المعاكس للتكنولوجيا" Reverse Transfer Technology.[4]

وقد أكدت إحدى الدراسات أنه بين عامي 1998 و2001 فقط، هاجر أكثر من 15 ألف طبيب عربي للخارج. وتشير إحصاءات صادرة عن منظمة الأمم المتحدة إلى أن ما يقرب من 50 في المئة من الأطباء و23 في المئة من المهندسين و15 في المئة من مجموع الكفاءات العربية المتخرجة يهاجرون إلى أوروبا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص، وتستقطب ثلاث دول غربية هي الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا حوالي 75 في المئة من هؤلاء المهاجرين. وتقول إحصاءات حديثة أيضاً إن حوالي 54 في المئة من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم. وقدرت إحصاءات

خاصة بجامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربي حجم الخسائر العربية جراء هجرة العقول للخارج بما لا يقل عن 200 مليار دولار سنوياً.[5]

وأكد تقرير حديث أصدره الجهاز المركزي للإحصاء في جمهورية مصر العربية أن هناك 600 عالم مصري من ذوي التخصصات النادرة موجودون في الغرب، وأن عدد العقول المهاجرة من مصر وحدها وصل إلى 854 ألف عالم وخبير منذ فترة الخمسينيات والستينيات حتى الآن. ويصل العدد إلى نحو 4 ملايين من كل الدول العربية.[6] وتتركز الكفاءات العلمية المهاجرة من دول المغرب العربي في أوروبا، ففي حين أن نحو 65 في المئة من الكفاءات العلمية التونسية المهاجرة موجودة في أوروبا، فإن ما نسبته 12 في المئة فقط موجودة في أمريكا الشمالية.[7]

ومما لا شك فيه أن مناخ البحث العلمي المتردي في الدول العربية يمثل دافعاً رئيسياً لهجرة الكفاءات العلمية العربية إلى خارج أوطانها. وهنا تجدر الإشارة إلى إحصاءات خاصة بالأمم المتحدة، تقول بأن مستوى الإنفاق على البحث العلمي والتقاني في العالم العربي يبلغ درجة متدنية مقارنة بما عليه الحال في بقية دول العالم؛ موضحة أن الإنفاق السنوي للدول العربية على البحث العلمي لا يتجاوز 0.2 في المئة من إجمالي الموازنات السنوية العربية (حسب إحصاءات جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية)، في حين تبلغ في إسرائيل 2.6 في المئة، وأمريكا 3.6 في المئة، والسويد 3.8 في المئة.[8]

وبطبيعة الحال، فإن الدول المتقدمة المستقبلة للهجرة، تعمل على استمرار استقطاب العقول من الدول العربية وغيرها من الدول النامية ورفع أعداد مَن تستقبلهم سنوياً. وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة حَمَلة شهادات الدكتوراه من العلماء والمهندسين المولودين في الخارج والعاملين في الولايات المتحدة الأمريكية ارتفعت في الفترة 1980–2000 من 24 في المئة إلى 37 في المئة. وتقول هذه الإحصاءات إن 45 في المئة من حملة الدكتوراه في الفيزياء، وأكثر من 50 في المئة من المهندسين، وحوالي 25 بالمئة من أساتذة الهندسة في الجامعات الأمريكية ليسوا مولودين في الولايات المتحدة. وقد زادت على الثلث نسبة الأمريكيين الحاصلين على جوائز نوبل ممن ليسوا في الأصل أمريكيين، خلال الفترة 1990–2004. ويمنح ثلث شهادات الدكتوراه في العلوم والهندسة في الولايات المتحدة لطلبة مولودين خارجها.[9]

وفي الواقع، فإن هناك مجموعة من العوامل الجاذبة لهجرة العقول العربية إلى الدول المتقدمة، أبرزها أن هذه الدول توفر المناخ العلمي الذي يحفز إلى مواصلة البحث والتطوير وزيادة الخبرات، وبالتالي تحقق الطموحات العلمية لهؤلاء. أضف إلى ذلك توافر الثروات المادية الضخمة التي تمكن الدول المتقدمة من تمويل فرص عمل مهمة ومجزية مادياً وتشكل إغراءً قوياً للعقول العربية.[10]

وقد اهتمت الدول العربية، وفي وقت مبكر، بظاهرة هجرة العقول، وسعت لدراستها واتخاذ القرارات الملائمة لها، حيث عقدت عدة ندوات في

عدد من العواصم العربية، وقد عقدت إحداها في بيروت عام 1980. ودعت هذه الندوة إلى عقد اجتماع بين ممثلي الدول العربية لمناقشة مجموعة من الدراسات التي قام بها عدد من الخبراء العرب والأجانب حول هذه الظاهرة. وفي عام 1982 أصدر مكتب العمل العربي دراسة ناقش فيها هجرة العمالة، ومن ضمنها الكفاءات، وقدم بشأنها عديداً من التوصيات.[11] وثمة تطور مهم حدث فيما يخص هذه القضية، ففي مارس 2009 تم تأسيس شبكة تعاون للعلماء العرب في المهجر. وهذه خطوة مهمة جداً لأن جهود العلماء العرب مشتتة، وكان من الضروري تأسيس شبكة تجمعهم، ولتكون حلقة وصل بين مؤسسات الغرب والدول العربية.[12] بيد أن هذا الاهتمام لم يصل حتى إلى الحد الأدنى المطلوب في التعامل مع هذه القضية الحيوية، التي يجب أن تحظى بكل ما تستحقه من اهتمام؛ سواء من قبل كل دولة عربية تهاجر عقولها المتميزة إلى الخارج على حدة، أو من قبل جامعة الدول العربية، باعتبارها مظلة جامعة.

إن التعامل الجاد المطلوب مع هذه القضية، يفرض العمل على مستويين، أولهما الحد من ظاهرة هجرة الكفاءات العربية وإزالة العقبات التي تواجهها داخل أوطانها، ومعالجة المشكلات التي تعترض مسيرتها العلمية، عبر إجراءات عملية عديدة. وثانيهما، يجب أن تكون هناك استراتيجية وخطط واضحة للاستفادة من العقول العربية المهاجرة. وثمة أولويات مهمة في هذا الصدد، أبرزها ما يلي:[13]

- إجراء مسح شامل لأعداد الكفاءات العربية المهاجرة بهدف التعـرف إلى حجمها ومواقعها وميادين اختصاصاتها وارتباطاتها وظروف عملها.

- صياغة سياسية عربية مركزية للقوى العاملة على أساس تكامـل القـوى العاملة العربية؛ بحيث تمكن الدول العربيـة التـي تواجـه اختناقـات في مجال القوى العاملة مـن الـتخلص مـن هـذه المـشكلة، وتتـيح للبلـدان العربية الأخرى التي تواجه عجزاً في هذا الميدان سد العجز لديها.

- وضع برامج وطنية لمواجهـة هجـرة العقـول وإنـشاء مراكـز للبحـوث التنمويـة والعلميـة والتعـاون مـع الهيئـات الدوليـة والإقليميـة المعنيـة لإصدار الوثائق والأنظمة التـي تـنظم أوضـاع المهـاجرين مـن العلـماء أصحاب الكفاءات.

- حثّ الحكومات العربية على تكـوين الجمعيـات والـروابط لاسـتيعاب أصحاب الكفاءات المهاجرة من بلـدانهم وإزالـة العوائـق التـي تعـوق ربطهم بأوطانهم، ومنحهم الحوافز المادية وتسهيل إجراءات عودتهم إلى أوطانهم للمشاركة في عملية التنمية والتحديث.

- الاستمرار في تنظيم مؤتمرات للمغتربين العرب، وطلب مـساعداتهم والاستفادة من خبراتهم؛ سواء في ميادين نقل التقانـة أو المـشاركة في تنفيذ المشـروعات.

• احترام الحريات الأكاديمية وصيانتها، وهـذا الموضـوع لـه صـلة وطيـدة باحترام حقوق الإنسان وخضوع الدولة والأفراد للقانون، وذلك بإعطاء أعضاء الهيئات الأكاديمية والعلمية حرية الوصول إلى المعلومات وتبـادل الأفكار والدراسات والبحوث واستعمال مختلف وسائل التطـور الحديثـة من دون تعقيد أو حواجز وصولاً إلى خير المجتمع الإنساني.

• إعادة النظر جذرياً في سـلم الأجـور والرواتـب التـي تمـنح للكفـاءات العلمية العربية، وتقديم حوافز مادية لهم.

ثالثاً: ظاهرة الهجرة غير المشروعة

باتت ظاهرة الهجرة غير المشروعـة مـن المـشكلات المؤرقـة للعـالم، ولم تفلح الإجراءات التي اتخذتها الدول المتقدمة في القضاء على هـذه المـشكلة أو الحد منها بشكل مؤثر، فقـد قـدّرت الأمـم المتحـدة أعـداد المهـاجرين غـير الشرعيـين إلى دول العالم المتقدم، خلال العقد الأول من القرن الحـالي بنحـو 155 مليون شخص.[14] وتقـدّر منظمـة العمـل الدوليـة حجـم الهجـرة غـير القانونية فيما بين 10 و15 في المئة من عدد المهاجرين في العالم، وتقدر الشرطـة الأوروبية Europol عدد المهاجرين غير الشرعيـين في دول الاتحـاد الأوروبي بنحو نصف مليون شخص سنوياً.[15]

وتفصح جمعية "فورتريس-أوروبا" الخيرية الإيطالية، عن حجم مأساة الهجرة غير المشروعة بإعلانها - بناءً على إحصائها السنوي لـضحايا الهجـرة

السرية – أن هناك 1502 مهاجر سـري على الأقـل مـاتو 2008 عـلى حـدود الاتحاد الأوروبي، كما وصل عدد الذين ماتوا من المهـاجرين في مـضيق جبـل طارق في العام نفسه إلى 216، و136 أمام سواحل جـزر الكنـاري، و181 في بحر إيجه، و267 في صحارى شمال أفريقيا، وبين المختبئين في الشاحنات أو في العبّارات في البحر الأدرياتي، أو الذين قتلوا برصاص شرطة الحـدود. ومنـذ عام 1988 مات 13351 مهاجراً على الأقل، على حدود أوروبـا بيـنهم 5131 غرقوا في البحر.[16]

الجدول (1)

المهاجرون الشرعيـون والمهاجرون غير الشرعيـين

(إبريل 2003 – إبريل 2004)

الوجهة	أفراد مهاجرون	عائلات مهاجرة	مهاجرون غير شرعـيين	الإجمالي
فرنسا	6200	200	4500	10900
إيطاليا	3000	800	4600	8400
الدول الأوروبية الأخرى	2200	100	غير متوافر	2300
ليبيا	2500	200	800	3500
الدول العربية الأخرى	1600	1300	700	3600
الدول الأخرى	800	100	200	1100
الإجمالي	16300	2700	10800	29800

المصدر:

International Organization for Migration & League of Arab States, *A Study on the Dynamics of Arab Expatriate Communities: Promoting Positive Contributions to Socioeconomic Development and Political Transition in their Homeland* (Cairo: 2012), 23.

ويشير الجدول (1) إلى حجم ظاهرة الهجرة غير المشروعة من خلال التقديرات الخاصة بأعداد المهاجرين غير الشرعيين خلال عام واحد (إبريل 2003 – إبريل 2004)، وذلك من خلال بيان أعداد المهاجرين الشرعيين أفراداً وعائلات وأعداد المهاجرين غير الشرعيين خلال الفترة المذكورة.

وفيما يتعلق بالحالة العربية، فإنه بجانب الهجرة المشروعة أو القانونية للجاليات العربية، هناك أيضاً الهجرة غير المشروعة أو غير القانونية، وتعد الوجهة الرئيسية لهذه الهجرة أوروبا بالنظر إلى عامل القرب الجغرافي (لدول شمال أفريقيا بخاصة). وهذا النوع من الهجرة يجري بطرق غير قانونية، نظراً لصعوبة الهجرة المشروعة، حيث تعقدت طرق الهجرة المشروعة إلى كثير من الدول، بل وباتت مستحيلة في بعض الأحيان. وبطبيعة الحال، فإن هذا النوع من الهجرة يمثل مشكلة كبيرة بالنسبة إلى الدول المستقبلة، وفي الوقت نفسه يعيش المهاجر العربي بشكل غير قانوني ظروفاً قاسية، ففي بعض الأحيان، يتم القبض عليه وترحيله مرة أخرى إلى موطنه الأصلي. ومع ذلك، فقد ينجح في الحصول على إقامة قانونية، ويصبح من ثم مقيماً بطريقة مشروعة في الدولة التي هاجر إليها بشكل غير قانوني.

وقد تنامت الهجرة العربية غير المشروعة إلى دول الاتحاد الأوروبي بشكل واضح خلال ربع القرن الأخير بسبب تفاقم المشكلات الاقتصادية في الدول العربية جنوبي المتوسط. وقدرت إحصاءات عدد المهاجرين العرب غير القانونيين المقيمين في دول الاتحاد الأوروبي بـ 6.2 ملايين شخص في بداية

التسعينيات من القرن الماضي، وتضاعف هذا العدد تقريباً حتى أواسط عام 1999، ويتمركز معظم هؤلاء المهاجرين في دول الجنوب الأوروبي. وتحتل إيطاليا المرتبة الأولى من بين دول الاتحاد الأوروبي من حيث عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يقيمون فيها، حيث بلغ عددهم حوالي 4.1 ملايين شخص في بداية التسعينيات، وذلك بحكم الموقع الجغرافي الذي تحتله؛ فهي أقرب الدول الأوروبية بعد إسبانيا إلى دول شمال أفريقيا، وهي الممر الأساسي لمعظم المهاجرين المتسللين إلى أوروبا، وهي معروفة بضخامة القطاع الاقتصادي غير المنظم وبوجود السوق السوداء للعمل. وتقول إحصاءات إن 57 في المئة من العمال العرب المهاجرين المقيمين في إيطاليا يقيمون في أوضاع غير قانونية، وتصل نسبتهم إلى 80 في المئة في قطاع الزراعة.[17]

وقد أصبحت قضية الهجرة غير المشروعة هاجساً يؤرق دول الاتحاد الأوروبي، وأصبحت هذه القضية تصنف في أغلب هذه الدول على أنها من أهم القضايا الأمنية،[18] ولاسيما بالنظر إلى العلاقة المحتملة بين الإرهاب والمهاجرين، واحتمال وجود أعضاء جماعات إرهابية بين المهاجرين.[19]

لقد تعاملت دول الاتحاد الأوروبي مع مشكلة الهجرة غير المشروعة من منطلق أمني بحت، فمع أوائل السبعينيات، شعرت الدول الأوروبية، نسبياً، بالاكتفاء من الأيدي العاملة، ما جعلها تتبنى إجراءات قانونية تهدف إلى الحد من الهجرة المشروعة. وقد ازدادت هذه الإجراءات مع بداية تطبيق اتفاقية

"شينغن" في يونيو 1995، وأصبحت إجراءات الحد من ظاهرة الهجرة غير المشروعة أكثر حدة بعد عام 1990، وهو العام الذي شهد توسيع الاتحاد الأوروبي.[20] ومنذ عام 1995، أخذت هذه المرحلة طابعاً أمنياً خالصاً، حيث انتهجت الدول الأوروبية، سياسة أمنية حادة عبر تنفيذ مقررات "القانون الجديد للهجرة"، والذي تبنى إجراءات صارمة بخصوص مسألة الهجرة.[21] وقد قامت دول الاتحاد الأوروبي بإنشاء مراكز اعتقال خاصة بالمهاجرين غير الشرعيين، الذين يتم إلقاء القبض عليهم على السواحل الأوروبية، حيث يُحتجَزون فيها إلى حين ترحيلهم إلى بلدانهم. وقد سمح القانون الجديد، الصادر عن البرلمان الأوروبي في عام 2008، باحتجاز المهاجرين غير الموثقين، وملتمسي اللجوء الذين لم يوافق على طلباتهم، ومنهم الأطفال غير المصحوبين بالكبار، لمدة أقصاها 18 شهراً، مع السماح بالحظر لمدة خمس سنوات على الدخول إلى الاتحاد.[22] وعملت دول الاتحاد الأوروبي على التعاون الأمني مع دول جنوب المتوسط لتفعيل الإجراءات الأمنية الخاصة بمكافحة الهجرة غير المشروعة، عبر إبرام اتفاقيات ثنائية وأخرى جماعية، ومثال ذلك الاتفاقية الأمنية المبرمة بين ليبيا وإيطاليا في عام 2007. [23]

وقد كان لهذه الإجراءات أثر عكسي، إذ تركت في أوساط الراغبين في الهجرة إلى أوروبا شعوراً بالإحباط، ما أدى إلى تنشيط حركة الهجرة غير المشروعة بشكل لافت للانتباه، وذلك عبر وجهات مختلفة، مثل البوابة

الشرقية المتمثلة في بولندا وروسيا وأوكرانيا، وبوابة البلقان، وصولاً إلى الخيار المفضل لدى عديد من الأفارقة، والمتمثل في البوابة الإسبانية – المغربية عبر مضيق جبل طارق.[24] ولم تؤدِّ هذه الإجراءات الأمنية التي اتبعتها دول الاتحاد الأوروبي إلى القضاء على ظاهرة الهجرة غير المشروعة، لكونها تهمل الأسباب والظروف المحيطة بموضوع الهجرة غير الشرعية، وتتجاهل حقيقة أن معالجة هذه القضية لا يمكن أن تكون معالجة أمنية تلاحق المتسللين وتعتقلهم، بل يجب أن تنبع من مقاربة تضامنية وإنسانية، تسمح بحرية تنقل الأشخاص والتبادل الإنساني، حتى لا تظل الشراكة الأورو–متوسطية حبيسة التبادل التجاري والسلعي. أضف إلى ذلك أن هذه الإجراءات الأمنية تتعارض مع المواثيق والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.[25]

وما يجب التأكيد عليه في هذا الصدد أن الدول المصدرة للهجرة غير المشروعة، تتحمل جزءاً كبيراً من أسباب هذه المشكلة، إذ إن إخفاق أنماط التنمية التي انتهجتها، وعجزها عن تحديث مجتمعاتها وتأمين الحياة الكريمة لأبنائها، هي من الأسباب الرئيسية الكامنة وراء إصرار كثير من أبنائها على الهجرة إلى الخارج بأي ثمن، ومجابهة مخاطر الموت عطشاً أو غرقاً.[26]

إن إنهاء معاناة أوروبا جراء مشكلة الهجرة غير المشروعة، القادمة إليها من دول الشمال الأفريقي، سيكون أمراً صعباً إذا لم يتم القضاء على كل الظروف التي تتسبب فيها. فثمة فجوة تنموية كبيرة بين دول طرفي الشراكة

الأورو-متوسطية هي التي تدفع الشباب العربي من دول الشمال الأفريقي إلى المخاطرة بحياتهم للوصول إلى إحدى الدول الأوروبية. ومن ثم، فإنه يجب أن يعمل الاتحاد الأوروبي على انتهاج سياسات واستراتيجيات خاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول جنوب المتوسط، عبر الدعم المالي والتقاني من أجل توفير فرص عمل ودخول مناسبة للشباب في هذه الدول.[27] ويجب على دول الاتحاد الأوروبي قبل ذلك، عدم جعل المهاجرين رهائن لسياسة أمنية، وعدم الخلط بين الهجرة والإرهاب والجريمة المنظمة، وضرورة الأخذ في الاعتبار الهجرة على أنها عامل للتنمية في سياق عام، وبهذا تكون الهجرة وسيلة فعّالة لإرساء مواطنة عابرة للحدود، وقادرة على جعل المهاجرين وسطاء في الشراكة والتعاون في الفضاء المتوسطي، وكذلك ضرورة الدفع بمواطَنة الإقامة والمواطنة المشتركة المبنية على الوجود في الدول المرسلة والدول المستقبلة للمهاجرين.

أسباب هجرة الجاليات العربية إلى الخارج

تباينت دوافع المهاجرين العرب للهجرة خارج أوطانهم، ولكن اللافت للانتباه في هذا السياق أنه كانت هناك موجات نزوح لأعداد كبيرة من المهاجرين العرب خارج أوطانهم في أحداث سياسية مفصلية؛ مثل نكبة فلسطين عام 1948، وهزيمة العرب عام 1967، والغزو الأمريكي للعراق عام 2003.

وخلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، كانت هناك عدة عوامل أفرزت موجات جديدة للهجرة من عدد من الدول العربية، فقد أدت الحرب الأهلية اللبنانية إلى هجرة الآلاف من اللبنانيين إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وأدت الظروف المعيشية الصعبة في دول المغرب العربي إلى هجرة الآلاف من شباب هذه الدول إلى عديد من الدول الأوروبية، مثل فرنسا وإسبانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا وغيرها. كما أدت الحرب العراقية-الإيرانية التي امتدت ثماني سنوات (1980- 1988)، والظروف الاقتصادية الصعبة التي عاشها العراق في ظل الحصار الاقتصادي الذي فرض عليه عقب غزوه لدولة الكويت عام 1990، ثم الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، إلى هجرة الآلاف من العراقيين إلى الخارج، واتجهت نسبة كبيرة من هؤلاء المهاجرين إلى العيش في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

وما يجب التأكيد عليه في هذا السياق أن كثيراً من المهاجرين العرب تركوا أوطانهم بسبب الأزمات والضغوط السياسية وبحثاً عن الحرية المفقودة في أوطانهم، ولكن الدافع الاقتصادي يعد السبب الجوهري لهذه الهجرات العربية، حيث تدفق المهاجرون العرب في مراحل مختلفة بحثاً عن فرص عمل ليست متوافرة في الموطن الأصلي، أو للعيش في مستوى اقتصادي أفضل يوفره الوطن البديل.

ويمكن القول بشكل مفصل، إن ثمة أسباباً متعددة كانت وراء هجرة الجاليات العربية، منها عوامل الطرد التي دفعت المهاجرين العرب إلى مغادرة أوطانهم، ومنها عوامل الجذب في الدول التي هاجروا إليها، وذلك على النحو التالي:[28]

1. عوامل الطرد: فضلاً عن العوامل الخاصة بالصعوبات الاقتصادية، هناك العوامل المتعلقة بالضغط السياسي والاضطهاد وغياب النظم الديمقراطية؛ كل هذه العوامل دفعت الكفاءات العربية بالذات إلى الهجرة إلى البلدان التي تتمتع بنظام ديمقراطي يكفل الحرية في التفكير والعمل والإنتاج. وكانت حالة عدم الاستقرار السياسي في عديد من الدول العربية سبباً مهماً للهجرة من هذه الدول إلى دول أخرى تتمتع بالاستقرار والأمن المفقود بفعل الاضطرابات وعدم الاستقرار في أنظمة الحكم، حيث تشير الإحصاءات إلى أنه خلال الفترة 1935–1987 حدث في العالم العربي 78 انقلاباً، نجح منها 47 وفشل منها 31 انقلاباً، وحدث نحو 25 في المئة من هذه الانقلابات خلال الفترة 1951–1960، وهي فترة وصفت بعدم الاستقرار السياسي، وقد تزامنت مع حدوث المد القومي في كثير من الدول العربية. وتشير هذه الإحصاءات إلى أن نحو 50 في المئة من الانقلابات حدثت في الفترة 1961– 1970، وسبب ذلك حالة الإحباط التي حصلت بعد هزيمة عام 1967. ومما لا شك فيه أن عجز الدول العربية عن حل مشكلات

التنميــة الــسياسية في مرحلــة مــا بعــد الاســتقلال، وبخاصــة مــشكلة الاندماج القومي، قد دفع بعديد من أبنـاء الأقليـات الدينيـة والقوميـة والمذهبية إلى الهجرة في سبيل البحث عن أوطان بديلة، بعد أن تعرضـوا للاضطهاد والتمييز ضدهم في أوطانهم الأصلية.

2. عوامل الجذب: مـن هـذه العوامـل الإغـراء المـادي، حيـث انخفـاض الدخل في بعض الدول العربيـة، ففـي عـام 1998 كـان 36 في المئـة مـن سكان العالم العربي يعيشون تحت خط الفقر و84 في المئـة يعيـشون عـلى دخل سنوي في حدود 2500 دولار للفرد، بالإضافة إلى تضخم الأسعار وارتفاعها، وذلك في مقابل ارتفاع الدخول والأجور العاليـة في الـدول المتقدمة، وتوافر المناخ العلمي المتطور، والتقدم الاقتصادي، والاستقرار السـياسي، وتوافر الخـدمات بـدرجات عاليـة، ووجـود القـوانين التـي تشجع الهجرة، ووجود مجالات متعددة لتحقيق الذات.

وما يجدر التأكيد عليه في هذا الـسياق، أنـه إذا كانـت موجـات الهجـرة العربية الأولى قد نشأت بفعل أسباب معيشية وسياسية، فإن الفترة الأخـيرة، وتحديداً خلال العقد المـاضي، شهدت موجة جديـدة مـن الهجـرة لأسـباب مختلفة، بعضها يمكن وصفه بأنه ترَفي – كـما يقـول بعـض البـاحثين – إذ إن الآلاف من الشباب العربي من الأطباء والمهندسين والطلاب ورجال الأعمال وأسـاتذة الجامعـات وغـيرهم قـاموا بـالهجرة إلى الغـرب للحـصول عـلى

الجنسيات الأمريكية والكندية والأوروبية، في نوع من تحقيق الضمان المعيشي للشخص نفسه ولأولاده تجاه غوائل الزمن وتقلباته.

وثمة عدة دول عربية تعد أكبر المصدرين للمهاجرين، حيث يهاجر من هذه الدول عدة آلاف سنوياً، ومنها لبنان ودول المغرب العربي ومصر. ولهذه الدول عدد كبير من المهاجرين في الخارج، يفوق في بعض الحالات عدد السكان المقيمين في الداخل، كالحالة اللبنانية؛ فثمة من يقول إن عدد اللبنانيين الذين هاجروا من بلادهم يبلغ 16 مليوناً، ولكن هذا الرقم مبالغ فيه كثيراً، والاعتقاد السائد أن عددهم يبلغ 11 مليوناً فقط، في حين أن عدد المقيمين في لبنان من اللبنانيين لا يزيد على أربعة ملايين نسمة. ويشير مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن الذي أعدته وزارة الشؤون الاجتماعية بين عامي 1997 و2004 إلى أن عدد المهاجرين هو نحو 44 ألف لبناني سنوياً. في حين ارتفع هذا العدد منذ عام 2005 إلى ما بين 60 ألفاً و65 ألفاً سنوياً، وبلغ ذروته خلال حرب يوليو 2006. [29]

وتختلف التركيبة الجيلية للمهاجرين العرب من دولة إلى أخرى، حيث يتميز المهاجرون من شبه الجزيرة العربية إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بصغر السنّ؛ إذ لا تتجاوز أعمار ثلاثة أرباعهم 35 سنة، وتعد أعمار 50 في المئة منهم أقل من 25 عاماً، وهو ما يرتبط بهجرة عديد منهم للدراسة والتحركات القصيرة الأجل. على حين يتميز المهاجرون من مصر والجزائر

وليبيا وتونس بارتفاع أعمارهم فـ 20 في المئة منهم أكبر من 65 سـنة و30-40 في المئة أكبر من 55 عامـاً، حيـث إن كثـيرين مـنهم هـاجر في فـترة الـشباب واستقر هناك بشكل دائم.[30]

الجدول (2)

تطور أعداد النساء المهاجرات من دول المغرب العربي إلى إيطاليا

(1992 – 2002)

	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2002
الجزائر	540	484	517	612	681	916	1043	1211	2039
المغرب	8180	8844	12010	14641	17660	23722	27960	34349	54140
تونس	3733	3117	3783	4346	5193	6866	7829	8827	12814
الإجمالي	12453	12445	16310	19599	23534	31504	36832	44387	68993

المصدر:

International Organization for Migration & League of Arab States, *A Study on the Dynamics of Arab Expatriate Communities: Promoting Positive Contributions to Socioeconomic Development and Political Transition in their Homeland* (Cairo: 2012), 23.

كما تختلف طبيعة التركيبـة النوعيـة للمهـاجرين العـرب مـن دولـة إلى أخرى أو من منطقة إلى أخرى. وفي هذا الصدد، يلاحظ ارتفاع أعداد النساء المهاجرات من دول المغرب العربي إلى بعض دول الاتحاد الأوروبي. وتعد كل من فرنسا وإيطاليا وألمانيا وإسبانيا الوجهات المفضلة لهؤلاء النساء، ويوضح

الجدول (2) تطور أعداد النساء من دول المغرب العربي اللائي حصلن على إقامات في إيطاليا خلال الفترة 1992– 2002.

وبطبيعة الحال، فإن هذه الهجرات العربية لها تأثيراتها السلبية في التركيبة الديمغرافية، حيث يؤدي هذا النمو المطّرد في عدد المهاجرين إلى ارتفاع معدل الشيخوخة في مقابل انخفاض عدد الفئات الشابة. وفي هذا السياق، تشير إحدى الدراسات فيما يتعلق بالحالة اللبنانية، إلى انخفاض نسبة السكان دون الـ 15 عاماً إلى 31.1 في المئة عام 2006، ووصلت هذه النسبة إلى 24.7 في المئة عام 2012، وبلغت نسبة السكان بعمر 65 عاماً وما فوق 7.2 في المئة عام 2006، وارتفعت هذه النسبة إلى 8.1 في المئة عام 2012. وتشير الدراسة إلى أن الهجرة المتزايدة قلصت قاعدة السكان الشبابية من 19 في المئة عام 1996 إلى 17 في المئة عام 2012. [31] وبالإضافة إلى هذه التأثيرات السلبية الخاصة بالتركيبة الديمغرافية، هناك التأثيرات السلبية الناجمة عن ظاهرة نزيف العقول، التي سبق التعرض لها.

ومن ناحية أخرى، فإن الجاليات العربية الموجودة في الخارج تمثل مصدراً مهماً لدعم الاقتصاديات القومية لدولها. وحسب تقديرات البنك الدولي، فقد ارتفع حجم التحويلات المالية التي يرسلها المغتربون، إلى أكثر من الضعف بين عامي 1995 و2005 بحيث ارتفعت قيمتها من 102 مليار دولار أمريكي إلى 232 ملياراً. وارتفع نصيب الدول النامية من هذه التحويلات من 58 مليار دولار إلى 72 ملياراً.[32]

الجدول (3)

التحويلات الرسمية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات والواردات لعدد من الدول العربية لعامي 2000 و2004

الدول	نسبة التحويلات من الناتج الإجمالي (٪)		نسبة التحويلات من إجمالي الصادرات (٪)		نسبة التحويلات من إجمالي الواردات (٪)	
	2000	2004	2000	2004	2000	2004
الأردن	19.6	17.9	87.4	71.4	33.1	25.2
تونس	4.1	4.9	13.6	14.3	9.3	10.8
سوريا	غير متوافر	2.9	غير متوافر	13.4	غير متوافر	10.3
مصر	3.3	3.4	40.4	27.2	17.5	16.9
اليمن	13.5	9.9	33.9	27.2	55.4	34.3
المغرب	6.5	8.4	29.5	43.3	18.7	23.9
الجزائر	غير متوافر	3.6	غير متوافر	6.1	غير متوافر	12
السودان	4.9	6.4	35.3	37.1	41.1	34.4
لبنان	غير متوافر	26.3	غير متوافر	296	غير متوافر	55.1

المصدر: محمد الأمين فارس، «تحويلات العمال المهاجرين إلى المنطقة العربية: السمات والآثار»، ورقة قدمت إلى **اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص** (بيروت: الأسكوا، دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مايو 2006)، ص 16.

وتوضح الإحصاءات الواردة في الجدول (3) مدى أهمية التحويلات المالية بالنسبة إلى بعض الدول العربية، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه التحويلات تشمل المهاجرين العرب إلى دول عربية أيضاً.

التوزيع الجغرافي للجاليات العربية في دول المهجر

توزعت الهجرات العربية على عديد من دول العالم وقاراته، ولكن التمركز الرئيسي لها يتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وأمريكا اللاتينية وكندا وأستراليا. ومن بين المهاجرين العرب في الخارج، وبخاصة في أوروبا والولايات المتحدة، هناك فئة اللاجئين السياسيين، ومن هؤلاء من يقيم بصورة شرعية، ومنهم من ينتظر الموافقة على منحه حق اللجوء السياسي الذي يستغرق وقتاً طويلاً، ومنهم من يعتبر نفسه لاجئاً وإن كان يقيم بصورة غير مشروعة.

وثمة قضية مهمة للغاية في هذا السياق، تتمثل في أنه لا توجد إحصاءات دقيقة حول عدد المهاجرين العرب؛ فهناك مهاجرون اندمجوا بشكل تام في المجتمعات التي وفدوا إليها وصاروا جزءاً من نسيج تلك المجتمعات؛ وليس هناك ما يميز بينهم وبين السكان الأصليين للدول التي هاجروا إليها. وفضلاً عن ذلك، هناك عدد من دول المهجر لا تميز بين المهاجرين العرب والمهاجرين المسلمين، حيث تعتبرهم فئة واحدة، كما أن مهاجرين عرباً يعودون حال حصولهم على الجنسية الأجنبية إلى العمل والعيش في بلدانهم الأصلية، أو في بلدان أخرى، فضلاً عن أن هناك مهاجرين عرباً غير شرعيين لا تمكن معرفة عددهم.

أضف إلى ذلك، أن هناك اختلافات كبيرة بين تقديرات الدول المستقبلة للمهاجرين، والدول المرسلة لهؤلاء المهاجرين، بل إن هناك

اختلافاً في تقدير عدد المهاجرين من جهة إلى أخرى داخل الدولة المرسلة أو المستقبلة لهؤلاء المهاجرين.

وتتباين التقديرات بشكل كبير فيما يخص عدد أفراد الجاليات العربية في المهجر؛ إذ يعتقد أن عددهم يراوح بين 20 و40 مليون نسمة، أغلبهم من السوريين واللبنانيين. إن عدم وجود إحصاءات دقيقة للجاليات العربية في الخارج أمر ينطبق على عدد الجاليات في كل دولة من الدول التي فيها هذه الجاليات.

وسيتم فيما يلي تناول تاريخ الهجرات العربية إلى الخارج، وأمكنة تمركزها حالياً في دول المهجر.

أولاً: تاريخ الهجرات العربية إلى الخارج

1. الهجرات العربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية

كانت إرهاصات الهجرات العربية إلى الولايات المتحدة في بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر ممهدة الطريق للموجات الأولى من الهجرات الجماعية التي يمكن إرجاعها إلى السنوات الأخيرة من ذلك القرن والسنوات الأولى من القرن العشرين. وكانت أغلبية المهاجرين في هذه الهجرات تنتمي إلى بلاد الشام بصفة عامة وجبل لبنان بصفة خاصة.[33] وتشكلت تلك الهجرات بالأساس من العناصر المسيحية بطوائفها المختلفة، في حين لم يشكل

المسلمون سوى نسبة ضئيلة. وكانت نسبة المسلمين حتى بداية القرن العشرين نحو 10 في المئة من مجموع المهاجرين. وتقدر الإحصاءات الدفعات الأولى من المهاجرين من بلاد الشام بحوالي 250 ألف مهاجر.[34]

ويمكن القول إن الجاليات العربية وفدت إلى الولايات المتحدة في أربع موجات رئيسية تشكل في حقيقتها أربعة أجيال من الهجرة العربية إلى الولايات المتحدة على مدار قرابة قرن ونصف القرن. وقد بدأت الموجة الأولى منذ أواخر القرن التاسع عشر، واستمرت حتى نشوب الحرب العالمية الأولى عام 1914، والموجة الثانية كانت خلال فترة ما بين الحربين العالميتين 1918– 1939، مع وجود انحسار في حجم المهاجرين بسبب القيود التي فرضتها الإدارة الأمريكية على الهجرة وكذلك بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية. وامتدت الموجة الثالثة خلال فترة ما بين نكبة فلسطين عام 1948 حتى هزيمة عام 1967، في حين تمتد الموجة الرابعة منذ عام 1967 وحتى الآن.[35]

وتقول المصادر التاريخية إنه في حين كانت أغلبية المهاجرين العرب إلى الولايات المتحدة في الموجة الأولى تنتمي إلى بلاد الشام، وكان أغلب المهاجرين من المسيحيين، كما سلفت الإشارة، فإن الموجة الثانية كانت تنتمي إلى بلاد عربية مختلفة مثل مصر والأردن ودول شمال أفريقيا فضلاً عن دول بلاد الشام بطبيعة الحال. وكان أغلب المهاجرين ينتمون إلى الإسلام، وقد شكّل المصريون أغلبية المهاجرين العرب إلى الولايات المتحدة في بداية

الموجة الرابعة، وكان ذلك خلال عام 1967، الذي شـهد فـتح بـاب الهجـرة أمام المصريـين إلى الخارج.

2. الهجرات العربية إلى أوروبا

يعود تاريخ الاغتراب العربي في الدول الأوروبية إلى نهاية القرن التاسع عشـر بأعداد قليلة للغايـة ازدادت مـع ازديـاد النفـوذ الاسـتعماري لـبعض القوى الأوروبية في بعض المناطق العربية، كما هو الشأن بالنسبة إلى فرنـسا في المغرب العربي، وإيطاليا في ليبيـا، وإنجلـترا في العـراق. وتجـدر الإشـارة إلى الدور الكبير الذي قامت به الجالية الجزائرية في فرنسا من خلال دعم المقاومة الجزائرية سياسياً ومالياً وتنظيمياً إبان الاحتلال الفـرنسي. كما تجدر الإشـارة إلى النشاط اللافت للجاليات العربية خلال عقدَي الـستينيات والـسبعينيات من القرن المنـصرم، وذلك فيما يتعلق بملف الـصـراع العـربي-الإسرائيـلي، حيث استفاد أبناء هذه الجاليـات مـن حريـات الـرأي والتنظـيم والاجـتماع المتاحة في الدول الأوروبية لممارسة نشاطات داعمة للقضية الفلسطينية، عـلى الرغم من الضغوط الهائلة التي تعرضوا لها من قبل العنـاصر المؤثرة الناشطة في السياسة والإعلام المنـاصرة لإسرائـيل.[36]

وتشير المصادر التاريخية إلى أنه قد جرى في مرحلة الحرب العالمية الثانيـة خـصوصاً تطويـع بعـض العـرب أو القـادمين مـن دول عربيـة في الجيـوش الأوروبية التي شكلت قوى الحلفـاء في مواجهـة النازيـة الألمانيـة والفاشـية

الإيطالية. وقد تميّز البعض منهم، وسُجّلت لهم مواقف بطولية لم تنفِها حتى أعتى النفوس المعادية للعرب في قراءة التاريخ الأوروبي الحديث. وأعقب انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية وبدء عملية إعادة بناء القوة الصناعية الأوروبية الحاجة إلى أيدٍ عاملة هائلة العدد، مما أتاح الفرصة لمئات الآلاف من العرب من دول شمال أفريقيا بالتحديد للتوجه أفراداً – من دون عائلاتهم – إلى بلدان مثل فرنسا وإيطاليا. ولم يستمر الوجود الذكوري مسيطراً، إذ عرفت حقبة الستينيات والسبعينيات تطبيق سياسة التجمع العائلي بحيث اكتملت الأُسر العربية بانضمام الزوجة والأولاد وحصولهم على الحق بالوجود إلى جانب الزوج العامل، وتكوين جماعات أسرية والالتحاق بالمدارس والجامعات، والتمتع بحقوق اقتصادية وصحية معينة. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع عدد الجاليات العربية في الدول الأوروبية المختلفة، حيث تذكر الإحصاءات المتاحة أن عدد المهاجرين العرب المقيمين رسمياً في الدول الأوروبية ارتفع من 1416000 عام 1982 إلى 1740000 في عام 1984، ثم تضاعف هذا العدد ثلاث مرات في الفترة 1981–1991، ثم أربع مرات في الفترة 1991–1999.[37]

3. الهجرات العربية إلى أمريكا اللاتينية

بدأت الهجرات العربية إلى دول أمريكا اللاتينية في ستينيات القرن التاسع عشر. وقد دفع الكساد العالمي الكبير الذي حدث عام 1929 هذه

الدول إلى فرض قيود على المهاجرين إليها، مما أدى إلى تراجع عدد العرب المهاجرين إليها، لتعود هذه الهجرة إلى الانتعاش من جديد بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945. وفي ظل تناقص أعداد المهاجرين العرب إلى دول أمريكا اللاتينية المختلفة في العقود الأخيرة، أصبح السواد الأعظم من أبناء الجاليات العربية هناك من أبناء الأجيال الثاني والثالث والرابع. ومع صعوبة تقدير العدد الكلي لهذه الجاليات بسبب غياب الإحصاءات والانصهار شبه الكامل لأغلب المهاجرين في المجتمعات التي ولدوا فيها، فإن التقديرات تشير إلى أن عدد العرب فيها في الوقت الحاضر يراوح بين أربعة وخمسة ملايين نسمة، أكثر من نصفهم في البرازيل والأرجنتين.[38]

وتشير الدراسات التاريخية إلى أن معظم المهاجرين العرب الأوائل إلى أمريكا اللاتينية كانوا من التجار المسيحيين، وبخاصة من المناطق المسيحية التابعة آنذاك للدولة العثمانية، والتي كانت مناطق إدارية تتمتع بحكم ذاتي جزئي، وكانوا يسمون أنفسهم بالسوريين، حيث لم يكن قد تم تأسيس جمهورية لبنان حتى عام 1946. وفي الواقع، فإن دول أمريكا اللاتينية كانت من أوائل الدول التي هاجر إليها العرب. وتؤكد المعلومات المتاحة أن أغلب المهاجرين السوريين واللبنانيين اتجهوا إلى كل من البرازيل والأرجنتين والبارغواي، في حين اتجه أغلب المهاجرين من الفلسطينيين إلى تشيلي وبيرو، كما اتجه كثير من المهاجرين اللبنانيين أيضاً إلى المكسيك. وتؤكد دراسات أن ثمة دلائل كثيرة تؤكد الجذور التاريخية للعلاقات العربية-الأمريكية

اللاتينية، وتكفي شهادة المؤرخ البرازيلي الشهير جواكيم ريبايرو بأن العرب زاروا البرازيل قبل البرتغاليين، واعتمد في تأكيد مقولته هذه على رسالة ديان جويس مؤرخ القرن السادس عشر المرفوعة إلى الملك جون هنريك الذي أمر بإعادة اكتشاف البرازيل مرة أخرى، لأن الملك كان يقدر خبرة الملاحين المغاربة العرب في هذا المجال.[39]

الجدول (4)

أعداد العرب المقيمين ببعض دول أمريكا اللاتينية

خلال الثلث الأول من القرن العشرين

الدولة	السنة	العدد
المكسيك	1930	15000
البرازيل	1926	162000
فنزويلا	1926	3282
كولومبيا	1926	3767
الإكوادور	1926	1060
تشيلي	1930	6703
الأرجنتين	1914	64369
كوبا	1930	9000

المصدر: عبدالواحد أكمير (مشرف ومترجم)، **الجاليات العربية في أمريكا اللاتينية: دراسة حالات المكسيك- التشيلي- البرازيل- البيرو- البارغواي- الأرجنتين** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 22

ومعنى هذا أن كريستوفر كولومبس لم يكن له فضل في اكتـشاف العـالم الجديد "أمريكا الشمالية والجنوبية"، كما أن البحار والمحيطات لم تكن في عزلة تامة عن سكان القارات، كما صور لنا بعض المؤرخين والجغرافيين، بل كانت مطروقة ومسلوكة، ولا يمكن لكولومبس أن يدخل غمار المحيط الأطـلـسي في مغامرة من دون أن تكون له خطة مدروسة وعمل منظم وإعداد دقيق، كل ذلك اعتماداً على التجارب السابقة والخبرات التي قام بها العرب وغيرهم.

ويوضح الجدول (4) حجم الوجـود العـربي في عـدد مـن دول أمريكـا اللاتينية خلال الثلث الأول من القرن العشريـن، ما يؤكد قدم هـذا الوجـود مقارنة بباقي دول المهجر العربي وقاراته.

4. الهجرات العربية إلى أستراليا

تشير المصادر التاريخية إلى أن أول المهاجرين العرب إلى أسـتراليا وصـل إليها عام 1861، وبعد ذلك توالت الهجـرات العربيـة إليهـا. تقـول سـوزان دراوري في كتابها عن اللبنانيين: «يحكى أن أحد المهاجرين اللبنانيين الأوائـل إلى أستراليا قد اكتشف بعد عامين من وصوله إلى القارة الأسترالية بأن وكيل سفره قـد أركبـه الـسفينة الخطـأ، والتـي اتجهـت بـه إلى أسـتراليا بـدلاً مـن نيويورك». وكانت بدايات الهجرة إلى أستراليا هرباً من الحـروب الطاحنـة في بعض الدول العربية مثل لبنان. ويقدر عدد الجاليات العربية في أستراليا بأكثر

من مليون نسمة، ويشكلون أكثر من 5 في المئة مـن إجمـالي الـسكان، ويمثـل اللبنانيون أغلبية بين هذه الجاليات ويأتي في المرتبة الثانية العراقيون.[40]

5. الهجرات العربية إلى كندا

بدأت الهجرات العربيـة إلى كنـدا في الربـع الأخـير مـن القـرن التاسـع عشـر، ووصل أول مهاجر عربي، وهو إبراهيم أبو نـادر إلى كنـدا قادمـاً مـن مدينة زحلة (التي كانت تابعة لسوريا حينذاك) عـام 1882، أي بعـد حـوالي ست سنوات فقط من إنشاء كندا بوصـفها دولـة اتحاديـة. وخـلال النـصف الثاني من القرن العشريـن تصاعد عدد المهاجرين العـرب إلى كنـدا، وبلغـوا نحو 64 ألفاً خلال عقد الستينيات من القرن العشريـن، وارتفع إلى نحـو 76 ألفاً خلال عقد الثمانينيات، وإلى أكثر من 133 ألفاً خلال العقـد الأخـير مـن القرن العشـرين.

6. الهجرات العربية إلى أمكنة أخرى

بالإضافة إلى أمكنة التمركز الرئيسية للجاليات العربية، هناك جاليـات عربية أقل حجماً تنتـشر في دول من آسـيا وأفريقيـا؛ فهنـاك جاليـة عربيـة في روسيا تفيد إحصاءات غير رسمية أن تعدادها نحو 350 ألف نسمة، أكثر من عشـرة آلاف منهم يقيمون في العاصمة موسكو. وتعدّ الجاليـة الـسورية مـن أكـبر الجاليـات العربيـة في روسـيا الاتحاديـة، وذلـك لعمـق العلاقـات

الروسية-السورية التي بلغت أوجها خلال الفترة السوفيتية. وقد تخرج في الجامعات الروسية عدد كبير من الطلاب السوريين الذين استقر بعضهم في المدن الروسية، في حين اختار آخرون العودة إلى الوطن. وفي الصين هناك حوالي 15 ألف عربي، وتعد الجالية اليمنية أكبر الجاليات العربية في الصين، حيث يقدر عددهم بنحو 4 آلاف نسمة. أما بشأن الجاليات العربية في أفريقيا، فهناك جالية لبنانية تعيش في بعض دول غرب أفريقيا، ويقدر عددها بنحو 250 ألف شخص. وقد بدأت علاقة اللبنانيين بهذه البقعة من العالم في نهاية القرن التاسع عشر، ومن المرجح أن يكون اللبنانيون خلال هذه الفترة قد اختاروا البقاء في أفريقيا بسبب تشديد بلدان أمريكا الجنوبية شروط الدخول بعد توافد الأعداد الكبيرة من اللبنانيين إليها منذ بدايات القرن المذكور. ولطالما كان اللبنانيون في بلدان أفريقيا الغربية تجاراً يستعملون علاقاتهم الاجتماعية والاقتصادية الواسعة من أجل تنشيط حركة الاستيراد والتصدير التي كانوا يعتمدون فيها، كغيرهم من الجاليات في هذه البلدان، على روابطهم العائلية. ونتيجة لهذه الحركة غير المنقطعة، تمكن اللبنانيون من بناء شبكة علاقات اقتصادية وتجارية مهمة في كل بلدان المنطقة أخذت تنمو مع الوقت. أما اليوم، فإن اللبنانيين في البلدان الأفريقية الغربية يعتبرون حجر الزاوية في عديد من المجالات الاقتصادية؛ من سوق السيارات إلى الاستثمار في مجال المناجم والنفط، وحتى في مجالات غير شرعية؛ كتجارة الأسلحة والألماس وسرقة النفط الخام.[41]

ثانياً: مناطق التمركز الحالية للجاليات العربية في المهجر

يتركز المهاجرون العرب بشكل رئيسي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية وكندا وأستراليا.

1. الجاليات العربية في الولايات المتحدة الأمريكية

لا توجد إحصاءات دقيقة حول عدد الجاليات العربية في الولايات المتحدة، لأسباب كثيرة، منها عدم الاتفاق على تحديد معالم كيان "العرب الأمريكيين"، إضافة إلى تصنيف العرب من حيث الجنس تحت فئة البيض من دون تمييز فيما بين البيض من ذوي الأصول الأوروبية والبيض من ذوي الأصول العربية أو الشرق أوسطية. ومن هذه الأسباب أيضاً تعريف العربي الأمريكي في بعض الإحصاءات بمن يتكلم اللغة العربية. وتراوح التقديرات الخاصة بعدد الجاليات العربية في الولايات المتحدة فيما بين 1.5 مليون و3.5 ملايين، وهناك إحصاءات ترفع العدد إلى نحو 7 ملايين نسمة. واستناداً إلى دراسات متعددة، يتحدر أغلب العرب الأمريكيين من أصول شامية، نظراً لأن هؤلاء كانوا يمثلون المكون الرئيسي للهجرات الأولى التي توالت إلى الولايات المتحدة منذ القرن التاسع عشر. وتأتي الجالية اللبنانية على رأس الجاليات العربية من حيث العدد، حيث تصل نسبتها إلى 39 في المئة، ثم السورية والمصرية وتبلغ نسبة كل منها 12 في المئة، تليها الجالية الفلسطينية بنسبة 6 بالمئة، ثم العراقية بنسبة 3 بالمئة، والمغاربة بنسبة 3 في المئة.

ووفقاً للتصنيف الديني، وطبقاً لدراسة زغبي إنترناشـونال المنـشورة في عـام 2002، فإن نسبة 63 بالمئة من العرب الأمـريكيين يـدينون بالمـسيحية، 35 في المئة منهم ينتمون إلى طائفة الروم الشرقيـين الكاثوليك بمـن فـيهم الموارنـة، و18 في المئة منهم ينتمون إلى طائفة الأرثوذكس الشرقيـين بمن فيهم الأقباط والسريـان، و10 في المئة ينتمون إلى الطائفة البروتـستانتية. وفي المقابـل، تبلـغ نسبة المسلمين بين العرب الأمريكيين 24 في المئة بمـن فـيهم الـسنة والـشيعة والدروز. أما نسبة الـ 13 في المئة الباقية فتصنف على أنها ديانات أخرى أو من دون تحديد الديانة.[42]

وينتشـر العرب الأمريكيون على امتـداد معظـم الولايـات الأمريكيـة، ولكن ما يزيد على ثلثيهم يعيش في ولايات نيويورك ونيوجـيرسي وميشيغان وإلينـوي وكاليفورنيـا. ويوجـد أكـبر تجمـع للعـرب الأمـريكيين في مدينـة ديربورن في ولاية ميشيغان، ويشكل العرب مـا يقـرب مـن 30 في المئـة مـن سكان المدينة. ويوجد نصف مليون عربي من أبناء الجاليات العربية في لـوس أنجلوس. وفي ديترويت هناك أكثـر مـن 300 ألـف عـربي. ويفـضل أغلـب العرب الأمريكيين الإقامة في المناطق الحضريـة وفي المدن.[43]

وتتركز جنسيات عربية معينة في ولايات بعينها، وفي هذا السياق تؤكـد الإحصاءات الخاصة بجهاز الإحصاء المركزي الأمريكي أن هناك 21 في المئـة من أبناء الجالية الفلسطينية يعيشون في ولاية كاليفورنيا، و15 في المئة يعيشون

في ولاية إلينوي، في حين يقطن ولايـة نيويـورك 13 في المئـة، ويقطـن ولايـة ميشيغان 10 في المئة، و6 في المئة يقطنون ولاية نيـوجـرسي، وفي ولاية أوهايو هناك 4 في المئة. أما في ولايتي تكساس وميريلاند وكذلك بورتوريكو فيتركز في كل منها 3 في المئة، وفي ولاية بنسلفانيا وفلوريدا وفرجينيا هنـاك حـوالي 2 في المئة، وتستحوذ ولاية واشنطن العاصمة على 1 في المئة فقط، وتتوزع النسبة الباقية على باقي الولايات غير المذكورة وبنسب ضئيلة جداً.[44]

وقد أسست الجاليات العربية في الولايات المتحدة عديداً من المـنظمات، ومن أبرزها:

- المعهد العربي الأمريكي AAI: تأسس عام 1985 في العاصـمة واشـنطن بوصفه مؤسسة، وذلك لهدف تشجيع العرب الأمريكيين على المـشاركة في الحياة السياسية والمدنية في الولايات المتحدة.

- اللجنة الأمريكية العربية ضد التمييز ADC: أسسها السيناتور جيم أبـو رزق عام 1980 من أجل الدفاع عن الحقوق المدنية للعرب الأمـريكيين والاتصال بالجهات الحكوميـة وأعـضاء الكـونجرس لبحـث حـالات التمييز ضد المواطنين ذوي الأصول العربية.

- مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية CAIR: تأسس عام 1994 بهـدف التعريف بالإسلام والمسلمين الأمريكيين، بمن فيهم العـرب، والـدفاع

عــن حقــوقهم المدنيــة، ورصــد الانتهاكــات أو حــالات التمييــز التــي يتعرضون لها.

- رابطة خريجي الجامعات من الأمريكيين العـرب AAUG: كانـت هـذه أول جمعية من نوعها تؤسس في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان ذلك في نهاية الستينيات من القرن المـاضي، وضمت في عـضويتها عـدداً مـن الأساتذة العرب الذين يعيشون في الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى الرغم من نجاح العرب الأمريكيين في تأسيس مثل هذه المـنظمات والروابط المختلفة، وعلى الرغم من أن للجاليات العربية في الولايات المتحدة نشاطاً ملحوظاً، فإن هذا الدور غير فاعل، وهو دور غير مـؤثر حـين يقـارن بالدور الكبير الذي يقوم بـه اللـوبي اليهـودي هنـاك، ويرجـع ذلـك لـسبب أسـاسي، يتمثل في أن هذه الجاليات لا تشكل كتلة واحدة.

فقد جاء العرب إلى أمريكا مهاجرين حديثاً مـن أوطـان متعـددة إلى وطن جديد، في حين أن اليهود في أمريكا هم مواطنون أمريكيون سـاهموا في إقامة وطن (إسرائيـل) في قلب المنطقـة العربيـة، أي أنهـم عـلى عكـس الحالة العربية والإسلامية في الولايات المتحدة التي تنطـوي عـلى مـشكلة ضعف الاندماج مع المجتمع الأمريكي. ومـن ناحيـة أخـرى، فـإن لـدى العرب الأمريكيين مشكلة كبيرة في تحديد الهوية، ولديهم مشكلة كبـيرة في

ضعف التجربة السياسية أيضاً، وهي مشكلة لا يعاني جرّاءها اليهود الأمريكيون. وتعيش الجاليات العربية في أمريكا الآن محنة ارتجاج وضعف في الهويتين العربية والأمريكية معاً، حيث إن التشكيك الأمريكي بضعف "الهوية الأمريكية" للأمريكيين من ذوي الأصول العربية أو أتباع الدين الإسلامي، يصاحبه تشكّكٌ ذاتي يحصل مع المهاجرين العرب في هويتهم الأصلية العربية، ومحاولةٌ للاستعاضة عنها بهويات فئوية بعضها ذو طابع طائفي ومذهبي، وبعضها الآخر إثني أو هو في أحسن الحالات إقليمي.[45]

2. الجاليات العربية في أوروبا

تعد الجاليات العربية في أوروبا مكوناً غير متجانس من حيث الانتماء الجغرافي أو التكوين المهني والعلمي أو التركيبة العمرية وعلاقتها بسن الهجرة والاغتراب، كما هي حال الجاليات العربية في أمريكا أيضاً. وتشير إحصاءات متفرقة إلى أن عدد المهاجرين العرب إلى دول الاتحاد الأوروبي في العقد الماضي بلغ حوالي 2.6 مليون، منهم 1.4 مليون في فرنسا وحدها. وتحتل المغرب المرتبة الأولى في عدد المهاجرين العرب القانونيين في الاتحاد الأوروبي، والأغلبية العظمى من المهاجرين العرب في دول أوروبا هم من دول المغرب العربي (تونس والمغرب والجزائر) وبنسبة 87.4 في المئة من إجمالي عدد العرب المهاجرين في الدول الأوروبية.[46]

وتشير التوقعات إلى أن عدد العرب في أوروبا بعد ثلاثين عاماً سيكون أكثر من 25 مليوناً، وهناك من يقدر عدد المهاجرين العرب، والجيل الثاني من المهاجرين العرب إلى أوروبا عام 2006 بحوالي 5 ملايين، وتأخذ منظمة العمل العربية بتقديرات عام 2008، وهي زهاء 3.2 ملايين عربي، بناء على تعريف مكان الولادة، وإن كان من المرجح أن العدد الفعلي يتجاوز 5.5 ملايين. أما ذوو الأصول العربية فيتجاوز عددهم في أوروبا 15 مليوناً.[47] ويوضح الجدول (5) تقديرات عدد المهاجرين من دول الشمال الأفريقي إلى بعض الدول الأوروبية في سنوات مختلفة خلال الفترة 1999–2005، وفقاً لتقديرات دول المهجر عام 2005.

الجدول (5)

عدد المهاجرين من دول الشمال الأفريقي إلى بعض الدول الأوروبية وفقاً لتقديرات دول المهجر

الدولة	فرنسا 1999	بريطانيا 2001	إيطاليا 2002	ألمانيا 2003	إسبانيا 2003	هولندا 2004	بلجيكا 2005
المغرب	725782	12351	223661	79838	333770	168400	83631
الجزائر	685558	10672	15750	17308	23785	4013	7221
تونس	260663	3070	58628	24243	909	4117	3263
مصر	15974	24705	40879	14477	1567	10982	793

المصدر:

Cooperation Project on the Social Integration of Immigration and the Movement of Persons, *Mediterranean Report 2005*, p. 376-379.

وقد أكدت إحصاءات حديثة أن عدد الجالية المغربية في أوروبا يقدر بحوالي مليون و727 ألف مهاجر حسب آخر الإحصاءات التي نشرها مكتب الإحصاء التابع للمجموعة الأوروبية (أورو ستات) في 16 ديسمبر 2009. ويشكلون ثاني أكبر جالية أجنبية بأوروبا بعد الجالية التركية. وأبرزت الإحصاءات ذاتها أن 86 في المئة من المغاربة المقيمين في أوروبا، يستقرون بشكل رئيسي في ثلاث دول هي إسبانيا التي وصل عدد المغاربة فيها عند نهاية عام 2008 إلى حوالي 650 ألف مُقيم، وفرنسا التي بلغ عدد المغاربة فيها حوالي نصف مليون نسمة، ثم إيطاليا بنحو 400 ألف.[48]

وثمة ثلاثة أنواع من المهاجرين العرب إلى الدول الأوروبية تختلف ظروف كل واحد منها، كما تختلف طبيعة التعامل معه من جانب الدول المستقبلة، وتلك الأنواع هي:[49]

- اللاجئون السياسيون: وهم أولئك الذين فروا من بلادهم لأسباب سياسية نتيجة تقييد الحريات والمطاردة من جانب أنظمة الحكم لهم، فاختاروا البقاء في بعض الدول الغربية التي تفتح المجال للجوء السياسي. وقد شكلت بعض الدول الغربية ملجأ لكثير من الجماعات العربية والإسلامية المعارضة، وآوتها لعقود طويلة حتى بدأ يظهر خطر هذه الجماعات بعد الأحداث الإرهابية التي وقعت في الغرب في السنوات القليلة الماضية، حيث ارتفعت الأصوات اليمينية المتطرفة

المنادية بطردهم من أوروبا وإعادتهم إلى بلدانهم الأصلية، وهو ما يلقـى معارضة شديدة من جانب منظمات المجتمع المـدني ومـنظمات حقـوق الإنـسان، حيـث سـيتعرض هـؤلاء اللاجئـون الـسياسيون للقتـل أو التعذيب في حال عودتهم لبلدانهم.

- المهاجرون الشرعـيون: وهم أولئك الذين يمثلـون أصـحاب الخـبرات والكفاءات والعمالة الماهرة من أبناء الدول العربيـة والإسـلامية والتـي تحرص الدول الغربية على استقطابهم، وفتح ميادين الهجـرة المـشروعـة لهم لتعويض نقص العمالة فيها.

- المهاجرون غير الشرعيـين: وهم أولئك الشباب الذين يدخلون أوروبـا بأساليب غير مـشروعـة، وهـي الظـاهرة التـي انتـشـرت بـشكل كبـير وبخاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي الـسابق، وانتـشار ظـاهرة تجـارة البشـر وتهريبهم، ولاسيما بـين النـساء والأطفـال للعمـل في مهـن غـير مشروعـة في الدول الأوروبية.

هذا، ويختلف عدد أفراد الجاليات العربية من دولة أوروبية إلى أخـرى، ولكن هناك دولاً معينة يتوافر فيها العدد الأكبر من الجاليـات العربيـة، مثـل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا. وهناك جاليات عربية معينـة تتركـز بـشكل أكـبر في دول أوروبية بعينها.

ففي ألمانيا يبلغ عدد أفراد الجاليات العربية، وفقاً لإحصاءات نشرت في عام 2004، نحو مليون شخص أغلبهم من المغرب وتونس وفلسطين وسوريا ومصر ولبنان والعراق، ومن هؤلاء حوالي 700000 نسمة لديهم الجنسية الألمانية، وأعداد كبيرة منهم تحمل الشهادات الجامعية.[50] وتعتبر الجالية الفلسطينية في ألمانيا من أكبر الجاليات الفلسطينية في أوروبا عدداً، وحسب مكتب منظمة التحرير الفلسطينية فإن العدد يصل إلى نحو 100000 فلسطيني يسكن حوالي 25000 منهم في برلين. وتذكر الباحثة الفلسطينية مونيكا خضور، التي تعمل في دائرة اللاجئين الفلسطينيين في برلين، أن 72 في المئة من الفلسطينيين في برلين هم من مخيمات لبنان، وبدرجة أقل من سوريا والضفة الغربية. ولكن الرقم الأقرب لعدد أبناء الجالية يبلغ 80000، وهو ما يتفق مع أرقام الباحث اللبناني رالف غضبان الذي يؤكد أن حوالي 20000 إلى 25000 يعيشون في برلين، و60 في المئة من أفراد الجالية قد حصلوا على الجنسية الألمانية. ويتركز تجمع الفلسطينيين في المدن الكبرى وضواحيها.[51]

ومن بين الجاليات العربية البارزة في ألمانيا، الجالية العراقية، والتي تنامى عددها بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003. وفي آخر إحصائية رسمية أجراها المركز الإحصائي الألماني الفيدرالي حول عدد أفراد الجاليات العربية والأجنبية في ديسمبر 2008، بلغ عدد العراقيين في جميع أنحاء ألمانيا 74481 نسمة منهم 46975 من الذكور والباقي من الإناث. وفيما يخص تعداد الجاليات العربية الأخرى في ألمانيا، ووفقاً للإحصاء المذكور، يبلغ عدد أبناء

الجالية المغربية 66189 نسمة منهم 37467 من الذكور، ويبلغ عدد أبناء الجالية التونسية 23142 نسمة منهم 15675 من الذكور، فيما يبلغ عدد أبناء الجالية الجزائرية 13148 نسمة منهم 9513 من الذكور، ويبلغ عدد أبناء الجالية الأردنية 6771 نسمة منهم 4859 من الذكور، أما الجالية اللبنانية فعدد أبنائها يقدر بـ 38208 أنسام منهم 22259 من الذكور، فيما يقدر عدد أبناء الجالية السورية بـ 28459 منهم 15988 من الذكور، ويبلغ عدد أبناء الجالية المصرية حوالي 11623 منهم 7852 من الذكور. ولكن هذه الأعداد تصاعدت خلال السنوات الأخيرة، فعلى سبيل المثال بلغ عدد أبناء الجالية التونسية عام 2009، حوالي 82600 نسمة.[52]

أما عن الجاليات العربية في بريطانيا، فإن عددها يقدر بنحو مليون نسمة، وتعد الجاليات العراقية واللبنانية والمصرية أكبر الجاليات العربية فيها. وتعد مدينة لندن أكبر المدن البريطانية كثافة من حيث السكان العرب في بريطانيا. وهناك مدن أخرى توجد فيها جاليات عربية كبيرة مثل برمنغهام ومانشستر وشيفيلد وغلاسكو ونيوكاسل.

وفي فرنسا، بلغ عدد المهاجرين العرب أكثر من 4 ملايين نسمة، وهناك إحصاءات أخرى تقول إن هذا العدد يبلغ حوالي 6 ملايين نسمة، ويقدر عدد أفراد الجالية اللبنانية بحوالي 150000 نسمة، ينتمي العدد الأكبر منها إلى الديانة المسيحية وتحديداً المارونية، أما المسلمون منها فيبلغ عددهم نحو 50000 إلى 60000 نسمة. وتتمتع دول المغرب العربي (المغرب، الجزائر،

تونس) بوجود كاسح في فرنسا مقارنة بجاليات الدول العربية الأخرى، بحكم العلاقة التاريخية والثقافية والقرب الجغرافي بين هذه الدول من ناحية وفرنسا من ناحية أخرى. وفي هذا الصدد، تشير إحصاءات رسمية فرنسية خاصة بعام 2009 إلى أن عدد أبناء الجالية التونسية المقيمين في فرنسا بلغ حوالي 577998 نسمة. وبالنسبة لعدد أبناء الجالية المصرية، فإنه يقدر بنحو 160000 نسمة، وذلك وفقاً لإحصاءات عام 2008. [53]

وتعد إيطاليا واليونان أكثر الدول الأوروبية جذباً للعمالة المصرية، حيث يعمل في إيطاليا 72 في المئة، وفي اليونان 19 في المئة من إجمالي العمالة المصرية الموجودة في الدول الأوروبية عام 2006. وتقول إحصاءات خاصة بعام 2008، إن عدد أبناء الجالية المصرية في إيطاليا بلغ نحو 190000 نسمة، وهذا العدد أكبر من عدد أبناء الجالية التونسية الذي يقدر بنحو 141907 أنسام، فيما بلغ عدد أبناء الجالية المصرية في اليونان حوالي 80000 نسمة، وذلك من إجمالي 790799 مصرياً يقيمون في دول الاتحاد الأوروبي. وتشير إحصاءات خاصة بعام 2011 إلى أن عدد أبناء الجالية المغربية في إيطاليا يقدر بنحو 501610، وهو ما يمثل 14.3 في المئة من إجمالي ذوي الأصول الأجنبية المقيمين في إيطاليا من غير مواطني دول الاتحاد الأوروبي. [54]

ويعيش في بلجيكا، وفقاً لإحصاءات نشرت عام 2008، ما بين 3800 و4500 فلسطيني، منهم حوالي 2780 يحملون الجنسية، أما الباقون فمنهم من يملكون حق الإقامة الدائمة، ومنهم من يقيم لاجئاً بشكل مؤقت.

والقسم الأكبر من هؤلاء الفلسطينيين قدموا إلى البلد بصفة لاجئين من مخيمات لبنان عقب الاجتياح الإسرائيلي عام 1982، ومن أبناء قطاع غزة عقب اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987 ومعظمهم من الشباب. وفي هولندا، ووفقاً لإحصاءات عام 2008، يقدر عدد أبناء الجالية المصرية بنحو 30000 نسمة.[55]

ويوضح الجدول (6) أعداد العرب في عدد من الدول الأوروبية، مقارنة بأعداد المسلمين، والعدد الكلي للسكان في هذه الدول، وذلك وفقاً لإحصاءات عام 2004.

الجدول (6)

أعداد العرب في عدد من الدول الأوروبية مقارنة بعدد المسلمين والعدد الكلي لسكان هذه الدول (2004)

الدولة	عدد السكان	عدد العرب	عدد المسلمين
فرنسا	56576000	3800000	5500000
ألمانيا	79113000	360000	3200000
بريطانيا	57236000	400000	1700000
إيطاليا	57739000	650000	1000000
هولندا	14805000	350000	900000
بلجيكا	9928000	320000	600000
السويد	8526000	110000	400000

سويسرا	6796000	87000	400000
إسبانيا	38869000	260000	380000
النمسا	7624000	50000	700000
اليونان	10140000	50000	700000
الدنمارك	5130000	30000	120000
فنلندا	4974000	21000	40000
روسيا الاتحادية	147386000	350000	21000000
أوكرانيا	51704000	80000	2000000
رومانيا	23152000	13000	120000
بلغاريا	8976000	15000	2600000
بولندا	37923000	12000	20000
هنغاريا	10590000	5000	80000
روسيا البيضاء	10200000	5000	25000
مولدوفيا	4341000	2000	25000
دول البلطيق	7700000	2000	35000

المصدر: حميد الهاشمي، **العرب وهولندا: الأحوال الاجتماعية للمهاجرين العرب في هولندا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 25.

وقد أسست الجاليات العربية في الدول الأوروبية عديداً من المنظمات، ومنها اتحاد الجاليات العربية في أوروبا، والذي يسعى كما يقول في موقعه الإلكتروني على شبكة الإنترنت إلى توحيد أهداف جميع الروابط المعنية بشؤون العرب؛ من أجل تقوية الروابط فيما بينهم ورعاية مصالح أبناء

الجاليات العربية من دون تمييز بـين الـدين أو الجـنس أو اللـون أو العـرق أو السياسة. كما يناقش الاتحاد أهم القضايا والمشكلات والتحديات التي تواجه أبناء الجاليات العربية في الخارج، لمـد جـسور التواصـل مـع أبنـاء الجاليـات العرب في الشتات والمهاجر.[56]

3. الجاليات العربية في أمريكا اللاتينية

تشير إحصاءات مختلفـة إلى أن نـسبة الجاليـات العربيـة في دول أمريكـا اللاتينية تقدر بما بين 10 و15 في المئة من مجموع سكان هـذه الـدول، وتقـدر بعض الإحصاءات حجم الوجود العربي بأمريكا اللاتينيـة بنحـو 40 مليونـاً يتحدرون من أصل عربي. وقد كانت البرازيل من أهم الدول التي اسـتقبلت المهاجرين العرب منذ القرن التاسع عشـر، وتشير هـذه الإحـصاءات إلى أن عدد السكان البرازيليين من ذوي الأصول العربية قـد بلـغ نحـو 10 ملايـين نسمة عام 2011، وتعدّ مدينة ساوباولو الصناعية أكبر تجمع لذوي الأصـول العربية، وهم يسيطرون على صناعة الغـزل والنـسيج والـسجاد، والأغلبيـة الكاسحة منهم من أصل لبناني. وتعد الأرجنتين ثاني دولة في أمريكا اللاتينية تضم مواطنين من أصول عربية ويبلغ عددهم نحو 1.2 مليون نـسمة، وتـأتي فنزويلا في المرتبة الثالثة حيث يبلغ عدد ذوي الأصـول العربيـة نحـو مليـون نسمة، لكنها تأتي في المرتبة الأولى من حيث عـدد المـواطنين المـسلمين الـذين يبلغ عددهم نحو 400000 نسمة. وتأتي تشيلي في المرتبة الرابعـة حيـث يبلـغ

عدد الجاليات العربية فيها نحو 600000 نسمة، منهم 500000 من أصول فلسطينية، يشكلون أكبر تجمع فلسطيني خارج فلسطين، والأعداد الباقية هي من أصول لبنانية أو سورية، ويحظى التشيليون من أصل فلسطيني بنفوذ اقتصادي كبير وباحترام المجتمع.[57]

وفي الواقع، فإن ثمة عدة عوامل ساعدت العرب على الاندماج في دول أمريكا اللاتينية، بالنظر لطبيعة خصوصية مجتمعات هذه الدول، حيث إن هذه المجتمعات وإلى منتصف القرن العشرين كانت لاتزال في طور التشكل، بحيث طبعها مئات الآلاف من المهاجرين من مختلف الأجناس، وضمنهم العرب، بطابعهم الخاص.[58] أضف إلى ذلك عاملاً آخر مهماً للغاية، يتمثل في تميز ثقافة دول أمريكا اللاتينية بالتسامح والانفتاح على ثقافات الآخرين، على عكس ما تواجهه جاليات عربية في دول أخرى مثل ألمانيا والنمسا من ثقافات تتميز بالعنصرية والكراهية للآخر.

وقد وصل بعض أبناء الجالية العربية إلى مناصب مرموقة في بعض دول أمريكا اللاتينية، ومما يدلّ على المكانة المتميزة التي وصل إليها العرب فيها تأسيس كراسيّ علمية في عدد من جامعات القارة للتعريف بالتاريخ العربي والحضارة العربية، وتقديم العربي – غالباً – بصورة إيجابية في إبداعات كبار الروائيين اللاتينيين، الذين تتحول أعمالهم عادة إلى أفلام سينمائية ومسلسلات تلفزيونية. فعلى سبيل المثال، في مايو 2006 قدّم عدد من

القنوات التلفزيونية في إسبانيا وأمريكا اللاتينية مسلسلاً مكسيكياً نال شهرة كبيرة عنوانه *Los Plateados*، وهو لقب إحدى العائلات، يحكي قصة نجاح العرب في التجارة، وطبيعة علاقاتهم الاقتصادية والاجتماعية بالمكسيكيين، وعاداتهم وتقاليدهم.[59]

وقد أسس أبناء الجاليات العربية في أمريكا اللاتينية عدداً من الهيئات لرعاية شؤونهم، أهمها :[60]

- المنظمة الإسلامية بأمريكا اللاتينية: تأسست في 25 يوليو 1997، حيث انبثقت من اجتماع رؤساء جمعيات ومراكز عربية إسلامية في 19 دولة لاتينية بهدف تنسيق العمل الجماعي وتمثيل المؤسسات أمام الحكومات، واختيرت العاصمة الأرجنتينية بيونس آيريس مقراً للأمانة العامة للمنظمة، وتقوم المنظمة بعديد من النشاطات من بينها ترجمة وإصدار كتب عربية وإسلامية باللغة الإسبانية، وأشرطة فيديو ثقافية للتعريف بالثقافة العربية.

- اتحاد المؤسسات الإسلامية بالبرازيل: تأسس في 19 أغسطس 1980، وينفذ برامج تتضمن الدعم المالي للمؤسسات والمراكز والمدارس الإسلامية، والعمل على التقارب بين أبناء الجاليات العربية، وتعريف غير المسلمين بالدين الإسلامي من خلال وسائل الإعلام. ويقيم الاتحاد

علاقات تعاون مع كل من وزارة الأوقاف المصرية ورابطة العالم الإسلامي في المملكة العربية السعودية.

- الاتحاد العام لروابط الجاليات العربية بأمريكا اللاتينية والكاريبي: تأسس في مطلع السبعينيات من القرن الماضي، وتعرّض لنكسات بسبب الانقسام اللبناني-الفلسطيني والسوري-الفلسطيني إبان الحرب الأهلية اللبنانية، والمصري-السوري-الفلسطيني بسبب زيارة الرئيس المصري الأسبق أنور السادات للقدس عام 1977، إلا أن الاتحاد بدأ يستعيد عافيته في السنوات الأخيرة.

4. الجاليات العربية في أستراليا

يصل عدد أبناء الجاليات العربية في أستراليا إلى نحو 3 ملايين نسمة. وقد اعترفت الحكومة الأسترالية باللغة العربية من الناحية التشريعية، وذلك في اجتماعات البرلمان في نوفمبر 2000. [61]

وهناك عدد من الجمعيات والمؤسسات العربية في أستراليا مثل المجلس العربي الأسترالي الذي تأسس عام 1988، ليخدم الثقافة واللغة العربية. وهناك أيضاً جمعية الخدمات الاجتماعية العربية في أستراليا والتي تأسست عام 1986، وتعنى بتثقيف الجالية العربية اجتماعياً ولها مكاتب في أغلب الولايات. وهناك رابطة إحياء التراث العربي في سيدني وقد تأسست عام

1981، وتقدم جوائز لأدباء ومفكرين عرب أسهموا في إثراء الثقافة العربيـة. وهناك عدة إذاعات وبرامج عربيـة في أسـتراليا، مثـل إذاعـة ABS، وإذاعـة صوت الغد، وبرامج عربية ضمن شبكة راديو SBS.

5. الجاليات العربية في كندا

وفقاً لتعداد السكان عام 2006، بلـغ عـدد العـرب الكنـديين 470580 نسمة، أغلبهم متحـدرون مـن لبنـان وسـوريا ومـصـر والعـراق وتـونس. وتعيش أغلبـية هؤلاء العرب إما في مقاطعة أونتاريو وإما في كيبيـك. ووفقـاً لإحصاء عام 2001، تعتبر مقاطعة أونتـاريو مـوطن 43 في المئـة مـن العـرب المقيمين في كندا، في حين يوجد 39 في المئة في كيبك و3 في المئة يقيمون في نوفا سكوشا. وقد أسس العرب في كندا عـدداً مـن الـروابط والمـنظمات، أبرزهـا الاتحاد العربي الكندي عام 1967. ومن أبرز مهمات الاتحـاد، حمايـة مـصالح الجاليات العربية في كنـدا ومـساعدتها عـلى الانـدماج في المجتمـع الكنـدي، ومنحها دوراً في الشؤون العامة، وصوتاً في الحياة السياسية، وبلـورة صـوت عربي موحد، وتحقيق التوازن في التغطيـة الإعلاميـة المنحـازة تجـاه الـصـراع العربي-الإسرائيلي، والتصدي للمواقف السلبية لوسائل الإعلام التي تتجنّى على العرب وتصفهم أحياناً بـ "الإرهابيين".[62]

وهناك المجلس القـومي للعلاقـات العربيـة والكـونجرس الإسـلامي الكندي، ولكن أياً من هذه المنظمات لا يرقى عمله لا من قريب ولا من بعيد

إلى المستوى المهني البارز الذي يقوم به الكونجرس اليهودي الكنـدي – عـلى سبيل المثال – من حيث التفاعل مع النظام السيـاسي وتمثيل المصالح اليهودية في المجتمع الكندي.[63]

وتتمثل المشكلات الأساسية التي تواجهها الجاليات العربيـة في كنـدا عموماً، في عـدم وجـود مؤسـسات قويـة مدعومـة ماليـاً وإداريـاً لترجمـة الطموحات والآمال إلى واقع حي؛ مثل المدارس التي تعنـى بتعلـيم اللغـة العربية لأبناء وبنات الأجيال الجديدة، وكذلك مراكز الخدمات الاجتماعية والعائلية والترفيهية. فمن دون بناء هذه القاعدة "المؤسساتية" القوية، فـإن هذه الجاليات قد تذوب في المجتمع الكنـدي، أو قـد تنعـزل وتعـيش عـلى هامش المجتمع، وكلها أنماط قاسمها المشترك هو عدم القدرة على التعامـل الفعّال مع المجتمع الكندي. وهذا ما قد نجحت في تحقيقه الجالية اليهوديـة في كندا؛ إذ استطاع اليهود الكنديون بناء قاعدة مؤسساتية قويـة ومتكاملـة وعلى مستويات عالية من الكفاءة الإدارية والتمويل، وأصبح التـأثير – أو الوزن – الاجتماعي والسيـاسي والاقتصادي لليهود يفـوق كثـيراً نـسبتهم السكانية؛ ففي كندا يوجد حـوالي 360000 يهـودي، وهـو أقـل مـن عـدد العرب الكنديين، أما عدد المسلمين في كندا فإنه يفوق المليون شخص، ومع ذلك فإن الوزن السـياسي والاجتماعي لكل من العرب والمسلمين هو أقـل بكثير من وزنهم العددي.[64]

العرب في المهجر بين تحديات الاندماج والتهميش

تواجه الجاليات العربية في دول المهجر تحديات كبيرة ومتنوعة، ولكنها تختلف بطبيعة الحال باختلاف طبيعة المجتمعات التي تعيش فيها. ومع هذا، فهناك تحديات عامة تواجه تلك الجاليات في كل هذه المجتمعات. وتتمثل أبرز هذه التحديات في الآتي:

أولاً: تحدي الاندماج

تعد قضية الاندماج Integration إحدى أهم القضايا التي تواجه المهاجرين في المجتمعات التي انتقلوا إليها وأخطرها. وقد عرّفت منظمة الهجرة الدولية الاندماج بأنه «كل ما يتعلق بعملية ذات اتجاهين للتكيف المتبادل بين المهاجرين والمجتمعات المستقبلة».[65]

ويميز علماء الاجتماع بين أربعة أنماط من الاندماج والتأقلم الحضاري للمهاجرين مع المجتمعات التي يفدون إليها، وهي:[66]

- نمط الذوبان: وسمته الأساسية هي محاولة المهاجر الهروب من جلده واستبداله جلداً جديداً، فعلى سبيل المثال يصبح "محمد" "مايك"، و"فاروق" "فرانك"، و"سهيل" "ستيف"، إضافة إلى إقامة علاقات اجتماعية وعائلية، بما في ذلك الزواج من خارج المجموعة الإثنية التي ينتمي إليها المهاجر أصلاً.

- نمط الانعزال: وهو نقيض النموذج الأول؛ ويتميز معتنقوه بالانفصال الكامل عن المحيط الاجتماعي والثقافي والعيش في قوقعة أو مناطق خاصة. وعندما يحدث الانعزال بشكل اختياري فإن النتيجة هي الانفصال الكامل عن المجتمع.

- نمط التهميش: يتسم بإجبار المهاجر على اتخاذ موقف يشبه المتفرّج على مسرحية تجري فصولها ويتم إخراج أدوارها على نحو بعيد كل البعد عن حياة المهاجر واهتماماته. ونتيجة لذلك يعاني المهاجر جراء ما تمكن تسميته بـ "أزمة الهوية"، حيث يتم "تغريبه" عن ثقافته وتاريخه إضافة إلى تهميشه من قبل المجتمع الذي يعيش فيه.

- نمط الاندماج: يسمح للمهاجر بالمشاركة الفعلية الكاملة، وعلى جميع الصعد والمستويات في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ويمكّنه في الوقت نفسه من تنمية الشخصية الحضارية الأصلية، بما في ذلك اللغة ومنظومة القيم والدين والعادات والتقاليد المتعلقة بالهوية الإثنية أو الثقافية للمهاجر.

وبالتأكيد، فإن المطلوب، بالنسبة إلى جماعات المهاجرين العرب أو الجاليات العربية في دول المهجر، هو الاندماج في المجتمعات التي يعيشون فيها، وليس الذوبان أو التهميش أو الانعزال.

وبالنظر إلى تعدد أجيال المهاجرين العرب، ومن ثم اختلاف تكوينهم الثقافي والحضاري، فإن تعاملهم مع قضية الاندماج في المجتمعات التي هاجروا إليها ليس على مستوى واحد. وفي هذا السياق، يمكن تقسيم أجيال المهاجرين العرب إلى ثلاثة مستويات، هي:[67]

- الجيل الأول الذي يشعر بصعوبة الاندماج الثقافي، نتيجة تشبعه بالهوية الثقافية لبلده الأصلي، حيث لا يستطيع مغادرة ارتباطه مع البلد والأسرة والقبيلة والطائفة وما إلى ذلك، وهنا يؤدي عمر المهاجر ومدة الإقامة دوراً مهماً في ذلك.

- الجيل الثاني، وهم يمثلون أبناء المهاجرين، وهؤلاء يعيشون حالة مفارقة بين الثقافة الأم وثقافة بلد الإقامة، ويكونون أكثر اقتراباً من الثقافة الجديدة.

- الجيل الثالث، ويمثله الأطفال الذين ولدوا في بلد المهجر، وهؤلاء يكونون أكثر تمرداً على ثقافة البلد الأصلي وأكثر اندماجاً مع المجتمع بما قد يصل إلى مستوى الذوبان والتمثّل الكامل.

ثانياً: تحدي التيارات اليمينية المتطرفة

واجهت الجاليات العربية في دول المهجر تحديات إضافية في مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة

الأمريكية، حيث فجّرت هذه الأحداث أو ساعدت على تنامي المشاعر الغاضبة ضد العرب والمسلمين، وارتفعت معدلات التمييز العنصري ضد العرب؛ سواء أكانوا مسلمين أم مسيحيين. ومع وقوع عدد من أحداث العنف والتفجيرات التي اتهم فيها – أو قام بتنفيذها – مسلمون متطرفون في الدول الأوروبية، تصاعدت بشكل أكبر المشاعر المعادية للجاليات العربية في كثير من الدول الأوروبية.

ومما لا شك فيه أن صعود التيارات اليمينية المتطرفة داخل أوروبا، ووصول بعضها إلى مراكز مهمة في البرلمانات الأوروبية، يزيد من حجم المصاعب والتحديات أمام العرب والمسلمين المقيمين هناك. فقد ظهرت في جميع أرجاء أوروبا أحزاب وتجمعات وحركات سياسية يمينية عنصرية جعلت من مكافحة الهجرة هدفاً من أهدافها باعتبار الهجرة –من وجهة نظرها– خطراً يهدد الهوية والأمن والسيادة الوطنية في الدول الأوروبية. ومن أبرز تلك الأحزاب حزب "الديمقراطيين السويديين"، الذي يركز على معارضة وجود المهاجرين المسلمين في السويد، وقد حصل على أكثر من 5 في المئة من مقاعد البرلمان السويدي في الانتخابات التشريعية عام 2010؛ و"حزب الحرية" النمساوي، الذي فاز بـ 18 في المئة من أصوات الناخبين عام 2008؛ وحزب "يوبيك" المجري الفاشستي، الذي يوجه نشاطاته بشكل خاص ضد الغجر، حيث صوَّت لصالحه 17 في المئة من الناخبين عام 2010؛ و"حزب الحرية" الهولندي، الذي يركز في دعايته على ضرورة تقليص عدد

المهاجرين المسلمين؛ وحزب رابطة الشمال "ليغا نورد" في إيطاليا. و"حزب الشعب السويسري" في سويسرا، وفي بلغاريا، هناك حزب "أتاكا" اليميني الذي ينادي بتفوق المسيحية الأرثوذكسية والشعب البلغاري الأصلي، وفي فرنسا "الجبهة الوطنية" التي تنادي بمعاداة الأجانب بعامة والمسلمين بخاصة، أما في اليونان فهناك حزب "الفجر الذهبي"، الذي يعتبر من أحزاب النازية الجديدة، ويدعو إلى طرد جميع المهاجرين من اليونان، بمن فيهم المهاجرون الشرعيون.

وتنشط هذه الأحزاب والتجمعات اليمينية المتطرفة بشكل كبير للغاية في أوقات الانتخابات، فتعمل على تخويف المواطنين الأصليين من التداعيات السلبية لوجود الجاليات العربية والإسلامية في الدول الأوروبية، من أجل كسب أصوات هؤلاء الناخبين. ويبدو هذا الوضع واضحاً في الدول التي تنشط فيها هذه القوى ويكون لها وزنها المؤثر في الساحة السياسية في مقابل ضعف هذه الجاليات. ولكن في حالة مثل فرنسا، التي يقطنها نحو 8 ملايين نسمة من العرب والمسلمين، ومعظمهم يؤيدون اليسار الذي يتبنى مواقف تقدمية ومتسامحة تجاه أبناء هذه الجاليات، فإن التيارات اليمينية تتبنى مواقف انتهازية واضحة خلال الانتخابات بهدف كسب الصوت العربي والمسلم. ففي الانتخابات الرئاسية الفرنسية لعام 2008، التي خاضها مرشح اليمين نيكولا ساركوزي وفاز فيها ضد مرشحة اليسار سيجولين رويال، قام ساركوزي بعديد من الخطوات لكسب ولاء العرب والمسلمين المقيمين في

فرنسا، حيث زار كلاً من الجزائر والمغرب وتونس والأراضي الفلسطينية قبل الانتخابات بفترات قصيرة، كما زار الأحياء الشعبية ذات الأغلبية العربية، ومسجد باريس في وسط العاصمة الفرنسية، وعيّن القاضية رشيدة داتي ناطقةً عربية باسم حملته الانتخابية، وذلك على الرغم من أن ساركوزي نفسه عندما كان وزيراً للداخلية اتخذ عدة مواقف وأدلى بعدة تصريحات مناهضة للوجود العربي والمسلم في فرنسا، ومنها تصريحه الشهير الذي قال فيه: «علينا بناء إسلام لفرنسا، وليس الاعتراف بالإسلام في فرنسا»، وهذا ما يعني تأسيس "إسلام فرنسي" وليس مسلمين في فرنسا، أي انصهار المسلمين في المجتمع العلماني الفرنسي؛ مثلما حدث مع أصحاب الديانات الأخرى. ولكن في الانتخابات الرئاسية الفرنسية الأخيرة فاز فرانسوا هولاند، المرشح اليساري في مواجهة ساركوزي، وتشير استطلاعات للرأي إلى أن الصوت العربي والإسلامي قد صنع فارقاً لصالح هولاند.[68]

وأظهرت دراسة نشرها معهد "إيفوب" أن أكثر من 86 في المئة من المسلمين في فرنسا منحوا أصواتهم لهولاند. وأوردت الدراسة خلاصة قالت فيها إنه «حسب المعطيات المتحصل عليها فإنه لا توجد أي فئة في فرنسا قد صوّتت مجتمعة لمرشح بعينه ضد مرشح آخر، ماعدا فئة المسلمين»، فقد استجمعت الجالية المسلمة أسباب إدانة ساركوزي، وعاقبته انتخابياً، على أثر مواقف "متطرفة" أظهرها على غرار الجدل بشأن "اللحم الحلال"، وعمل الأجانب ودراستهم، وحظر الجنسية المزدوجة على الأجانب في فرنسا، فيما

عرف بالتخيير بين الجنسية الأصلية أو المكتسبة، وهذا ما اعتبره عديد من الخبراء انتهاكاً لمبادئ الجمهورية الفرنسية.[69]

وتستخدم الأحزاب والتجمعات والحركات السياسية اليمينية المتطرفة وسائل الإعلام المختلفة لتصوير العرب والمسلمين على أنهم إرهابيون. وتقوم وسائل الإعلام الموالية لإسرائيل بدور كبير في هذا السياق. وبالفعل، فقد قام عدد من الدول الأوروبية بسنّ قوانين متشددة ضد الأجانب المقيمين فيها، وبعض هذه القوانين مثّلت تراجعاً عن قيم الديمقراطية الأوروبية، وقوبلت بانتقادات لاذعة من قبل منظمات حقوق الإنسان الدولية. وعلى سبيل المثال، فقد أصدرت ألمانيا في عام 2002 قانوناً جديداً للهجرة يقضي بوضع ترتيبات حول التحاق الأطفال الذين يعمل أهاليهم في البلاد، شريطة ألا تزيد أعمارهم على اثنتي عشرة سنة، مع الأخذ في الاعتبار المصالح الاقتصادية والسياسية للبلاد. كما قضى القانون المذكور بمراعاة الحد الأقصى لهجرة الأجانب إلى ألمانيا وقصرها فقط على الحالات القاهرة، كالذين يلاحقون في بلادهم لأسباب عرقية أو معتقدات سياسية أو دينية، وعلى الطاقات الأجنبية الأكاديمية.

وفي عام 2006، أقرّت فرنسا بدورها قانوناً جديداً للهجرة، يلغي حق الإقامة للمهاجرين غير الشرعيين الذين أمضوا عشر سنوات في فرنسا. ويُلزم هذا القانون المهاجرين من خارج الاتحاد الأوروبي بالتوقيع على تعهد

بتعلم اللغة الفرنسية واحترام مبادئ الجمهورية الفرنسية، ويضع قيوداً شديدة على موضوع استقدام المهاجرين لعائلاتهم. ويشار في هذا الصدد إلى أنه وعلى الرغم من فتح الحدود بين دول الاتحاد الأوروبي، فإن اتفاقية شينغن نصت على أنه إذا رُفضت إقامة أجنبي في أي بلد أوروبي فلن يكون في وسع هذا الشخص طلبها أو الحصول عليها من أي بلد آخر من بلدان الاتحاد الأوروبي. وتم تشديد شروط وإجراءات جمع أو لمّ الشمل العائلي، على الرغم من كونه حقاً أساسياً من حقوق الإنسان كما ورد في الفقرة 8 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وقد تضاعفت عمليات الطرد للأجانب الذين لا يحملون بطاقات إقامة شرعية، وتم ترحيل آلاف من المهاجرين الأفارقة والمغاربة بصورة قسرية، كما منحت بعض الدول الأوروبية لرؤساء البلديات الحق في الامتناع عن منح موافقة تزويج المهاجر أو المهاجرة غير القانونيين من أي مواطنة أو مواطن من بلد أوروبي إذا كان هناك شك في حقيقة وأهداف وغايات مثل هذا الزواج بذريعة محاربة صفقات "الزواج الأبيض" الذي يتم بسريّة مقابل مبالغ طائلة بغية الحصول على أوراق الجنسية والإقامة.[70]

بيد أن الإجراءات التي تتخذها دول المهجر هدفها ليس تقييد الهجرة أو منعها، ولكن تقنينها بشكل محكم، فدول المهجر تحتاج إلى استمرار تدفق المهاجرين إليها لتعويض النقص الحاصل في الأيدي العاملة، والاستفادة من العقول والكفاءات المهاجرة، ولاسيما مع تناقص معدلات المواليد في

دول المهجر، وارتفاع نسبة المسنين. وتعدّ الدول الأوروبيـة مثـالاً بـارزاً في هذا الصدد، ففي إيطاليا، على سبيل المثال، تشير الإحصاءات الديمغرافية، إلى أن 25 في المئة من النساء ليس لديهن أطفـال، ونحـو 30 في المئـة لـديهن طفل واحد. وتعد المنطقة الشمالية الغربية من إيطاليا الأعلى أوروبياً وعالمياً، فيما يتعلق بنسبة المسنين، فقد أغلقت فيها مؤخراً 10 في المئـة مـن المـدارس بسبب تقلص أعداد المواليد. ويشير تقريـر للمعهـد الـوطني للإحـصاء في روما، إلى أن إيطاليا صـارت «الأقـل إنجابـاً بـين دول الاتحـاد الأوروبي». وتفـضي مؤشـرات الحالة الديمغرافية في إيطاليا، إلى أنه بحلول عام 2050 سيكون 2 في المئة فقط من السكان أطفالاً دون سنّ الخامسة، وأكثر مـن 40 في المئة فوق سنّ الخامسة والستين.[71]

وقد كشفت دراسة أعدتها المكاتب المتخصصة في الاتحـاد الأوروبي، أن أوروبا بحاجة إلى جلب 90 مليون مهاجر من خارج الدول الأوروبيـة حتـى عام 2050، لتدارك الخلل الناجم عن عدم التكـافؤ بـين الفئـات الاجتماعيـة الفاعلة في سوق العمل، والفئـات المـسنّة المحالـة عـلى التقاعـد.[72] ويوضـح الجدول (7) التوزيع النسبي لسكان أوروبا حسب المجموعات العمرية.

والمشكلة الرئيسية في هذا الصدد أن الجاليـات العربيـة لـيس لهـا موقـف واضح ومحدد تجاه قضية بالغة الأهمية، وهي كيفية الرد على ما تتعرض لـه مـن هجوم من جانب الإعلام الموالي لإسـرائيل، ومـن جانـب الأحـزاب اليمينيـة المتطرفة، التي تمتلك هي الأخرى وسائل إعلام نافذة، ولديها قدرة كبـيرة عـلى

التأثير في الرأي العام. والمطلوب بطبيعة الحال هو التصدي لمثل هـذا الهجـوم، ولكن ذلك يتطلب وجود موقف واستراتيجية موحدة، وهو أمر ليس متوافراً.

الجدول (7)

التوزيع النسبي لسكان أوروبا حسب المجموعات العمرية (2005)

المجموعة العمرية	نسبتها من جملة السكان (٪)	المجموعة العمرية	نسبتها من جملة السكان (٪)
4-0	5	أكثر من 60 عاماً	20.7
5- 14	10.8	أكثر من 65 عاماً	15.9
15- 24	13.9	أكثر من 80 عاماً	3.5
25- 60	30	جملة كبار السن	40.1

المصدر:

Population Division of the Department of Economic and Social Affairs of the United Secretariat, *Trends in Total Migrants Stock: The 2005 Revision* (New York: United Nations, 2005), at: http://esa.Un. Org/migration

فالعرب والمسلمون يتوزعون بين مـستويين لـرد الفعـل أو الاسـتجابة للهجوم المتكرر عليهم. الأول هو الاستجابة الهادئة، والثاني هو الاستجابات الحادة والحاسمة. وبكل أسف، لم يبحث أحد في كفاءة ردات الفعـل هـذه في دراسة علمية من حيث تأثيرها في المجتمع الأوروبي أو الأمريكي أو غيره من مجتمعات الاستقبال. فالمطلوب معرفته هو العائد الصافي أو النهائي لمختلـف صور الاستجابة مـن حيـث تأثيرهـا في المـصالح العليـا للجاليـات العربيـة

وحقوقها على المدى الطويل. وكل ما يمكن فعله هنا هو استخدام المنطق والإحساس في المضاهاة بين مستويات رد الفعل أو الاستجابة. فالاستجابة الحاسمة والقوية العالية الصوت تشمل مثلاً المطالبة باستقالة أصحاب التصريحات العدوانية أو السلبية ضد العرب من وظائفهم الرسمية أو العامة، أو الهجوم الإعلامي المضاد والذي يشمل اتهامات بالعنصرية والتعصب والجهل. ويمكن حشد طائفة من الحجج لتأكيد هذا المستوى العالي من رد الفعل العربي ضد أعمال العدوان الرمزي أو المادي ضد العرب والمسلمين في الغرب عموماً. وأقوى هذه الحجج مستمد في الحقيقة من تجربة التنظيمات اليهودية عموماً والصهيونية بوجه خاص. فهذه المنظمات عادة ما تتبنى استراتيجية رد فعل قوي للغاية ضد أدنى تشكيك في الجماعة اليهودية أو ما تراه "عداء للسامية"، وهي ناجحة جداً في استخدام هذا الأسلوب المتشدد، وقد بنت لذاتها حائطاً منيعاً إلى الدرجة التي قد تصيب حتى أكثر السياسيين صلابة وشعبية بهلع حقيقي إذا استهدفته المنظمات اليهودية.[73]

إن النظامين القانوني والسياسي في الدول الغربية لا يحترمان إلا الأقوياء؛ فإذا تنازل العرب عن حقوقهم في الدفاع عن أنفسهم بالوسائل القانونية والسياسية فقد يشجعون مهاجميهم على توجيه الاتهام لهم أو إهانتهم وإهانة عقائدهم الدينية. ولكن في المقابل، فإن استراتيجية الرد العنيف قد تؤدي إلى نتائج سلبية كثيرة؛ فتشدد المنظمات الصهيونية وشططها في الرد على كل نقد موجه لليهود وعلى رغم فاعليته، فإنه يضاعف أيضاً من شدة النفور

من هذه المنظمات، بل وقد يعزز بشدة من مستوى النمو غير الظاهر لمعاداة اليهود فعلاً في الغرب. وقد لا يستطيع كثيرون التصريح بأي نقد، ولكن مقدار الرفض الحقيقي للقوة الظاهرة لليهود عالٍ للغاية، ويخشى اليهود أن يؤدي ذلك إلى موجة جديدة من العداء للسامية في أوروبا وأمريكا الشمالية، ولكنهم لم يعترفوا بعدُ بأن جانباً مهماً من هذه الموجة أو هذه المشاعر هو رد فعل للتشدد الواضح للمنظمات اليهودية، وعلى الجاليات العربية والمسلمة أن تتعلم الدرس من هذا.[74]

كما أن التشدد أو المبالغة في رد الفعل المنظم ضد أفراد من المجتمع يعبرون عن آراء سلبية ضد العرب يؤدي إلى مشاعر سلبية لدى الرأي العام، وقد يقلب الموازين أكثر ضد العرب. ومن الحكمة في كثير من الحالات ترك الأمر يمر من دون رد فعل مبالغ فيه، إذ يحظى العرب – باعتبارهم هدف العدوان – بالتعاطف التلقائي الذي يفقدونه إذا قاموا برد فعل عنيف، بل قد تنقلب مشاعر الجمهور ضدهم إذا بالغوا في التشدد أو الهجوم المضاد. وثمة إمكانية محددة لتجاوز منطق رد الفعل، سواء أكان منخفضاً وحكيماً أم أهوج وعنيفاً. وهو منطق بناء الصورة الإيجابية عبر الإنجاز والأداء الرفيع أخلاقياً وسياسياً. ويساعد على إمكانية الأخذ بهذه الاستراتيجية أن الجاليات العربية في الولايات المتحدة وأوروبا وكندا تشتمل على نسبة عالية من العناصر العلمية والإبداعية والاختصاصية التي تقوم بأدوار جوهرية في المجتمعات الأوروبية والأمريكية. كما أن الاندماج وعقد التحالفات من أسفل يوفر آليات دفاعية أكثر تأثيراً وأقل ضرراً من ردود الفعل المتسرعة والهوجاء.[75]

ثالثاً: التحدي الخاص بضعف المشاركة

يبدو أن هناك حرصاً من أغلبية الجاليات العربية على أن تبقى على سلبية المشاركة والانهماك في الشأن العام. وربما ينبع ذلك من طبيعة الثقافة السياسية التي حملتها هذه الجاليات من دولها الأصلية، حيث يفتقر عديد من المجتمعات العربية إلى الممارسة الديمقراطية الصحيحة للشأن العام وتفتقر أجيال بمجملها إلى ثقافة المشاركة في الحياة المدنية. ويبدو أن عامل الخوف من السياسة يؤدي دوره الكبير في إحجام البعض عن المشاركة في الحياة العامة حتى للدفاع عن مكتسبات وحقوق اقتصادية ووظيفية، وهم بذلك يحملون إرثهم السياسي القائم على ثقافة الخوف التي حملوها في حقائب سفرهم وهم قادمون إلى دول المهجر.[76]

وعلى الرغم من بروز دور مهم في عدد من المواقف للجاليات العربية، في عقدَي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، ومنها مناصرة الجزائر في حربها للتحرر من الاستعمار الفرنسي، فإنه في نهايات القرن الماضي وبدايات القرن الحالي مع اشتداد الأزمات داخل المنطقة العربية وتغير نوعية انعكاساتها على الجاليات العربية في أوروبا، تبين بوضوح أن هذه الجاليات على مختلف مشاربها، لم تقم بتنظيم نشاطاتها ومأسستها، ولم تندمج في الحراك المجتمعي والسياسي لبلد الإقامة، ولو كانت أغلبيتها قد حصلت على جنسيته. وقد أثّر ذلك بوضوح شديد في نوعية التأثير الذي يمكن لهذه

الجاليات أن تقوم به على الساحة الأوروبية، مثلاً، فيما يتعلق بطبيعة ما يجري من أحداث داخل المنطقة العربية، بل وحتى فيما يخص حقوق بعض أفرادها التي تتعرض في بعض الأحيان للغبن قانونياً.[77]

وفي هذا السياق، يقول المفكر المصري الراحل محمد السيد سعيد: «إن المهاجرين العرب حتى الذين ينتمون إلى قمم الطبقة الوسطى، جاءوا من بلاد عربية وإسلامية لا تعرف المجتمعات المدنية ولا تعترف بالحق في ممارسة السياسة ولا تؤمن بحرية التجمع والتنظيم، بل ولا تعرف مجرد انتخابات دورية عامة ونزيهة. ومن ثم فإن الغالبية الساحقة من هؤلاء المهاجرين لم يتلقوا أي تدريب سياسي قبل هجرتهم، ولم يطوروا ثقافة سياسية عميقة أو راسخة. بل إنهم لا يكادون يشعرون بحقوقهم المدنية والسياسية في بلاد المهجر، رغم أن الأوضاع الديمقراطية هناك تتيح لهم نظرياً فرصاً كبيرة للتأثير. ومن ثم تواجه الطلائع العربية التي تناضل لتنظيم المهاجرين العرب في كندا والولايات المتحدة وأستراليا صعوبات جمة في مجرد تجميعهم وإقناعهم بالتسجيل للإدلاء بأصواتهم أو الترشيح في الانتخابات العامة، ناهيك عن واجب مواجهة الدعاية الصهيونية الفعالة في هذه البلاد».[78]

رابعاً: تحدي الانتماءات الدينية والإثنية

أدت الانتماءات الدينية والإثنية دوراً سلبياً في شق صفوف الجاليات العربية وإبعادها عن العمل المشترك في مختلف المجالات. فمن الناحية

الدينية، أضحى الانتماء والالتزام الديني، في بعض الأحيان، أكثر أهمية من الانتماء القومي أو الوطني، ويؤثّر ذلك في طبيعة تمثيل الجاليات في المشهد السياسي العام في بلدان المهجر. كما أدت الانتماءات الإثنية لبعض القادمين من دول عربية دوراً في تمييز مطالبهم عن أشقائهم. ويمكن القول إن سياسات التغييب القطرية داخل بعض الدول العربية لمكونات مجتمعاتها غير العربية، انعكست أيضاً على وجود ممثلي تلك الأقليات أو الأكثريات المهمشة على الساحة الاغترابية.

ويبرز العامل الديني من حيث هو عنصر جامع ومحفّز للبعض في الظهور على المشهد العام، مما يُسيء عن قصد أو غير قصد إلى القضايا الإنسانية الأساسية التي يجب على البشر على مختلف انتماءاتهم أن يدافعوا عنها. فأن تبرز فئة – ولو محدودة – في تظاهرات دعم القضية الفلسطينية وأفرادها يلبسون الثياب الأفغانية ويصرخون بالدعوة إلى الجهاد ضد الصليبيين واليهود، ويقيمون الصلاة في الشوارع الرئيسية للعواصم الأوروبية إبّان خروج الملايين من "الكفرة" الأوروبيين لدعم القضية نفسها التي تخصّ الإنسانية جمعاء، لهو أمر يحبط أبناء الجاليات العربية، وكذلك الفئات الأوروبية المتضامنة، ويبعدها عن المشاركة في هذا النشاط.[79]

ومادام الشعور الديني أو القومي مسيطراً على هذه الجاليات، يبدو أن الأمل في قيامها بالتأثير والتفاعل سياسياً واجتماعياً في بلدان المهجر أو الانتماء الجديد يبقى ضئيلاً للغاية. يضاف إلى هذه النقطة، محاولة بعض الجهات

الأوروبية اللعب على هذه التناقضات من حيث تحفيز القيام بتجمعات "تمييزية" تستند إلى أسس إثنية أو دينية، ومن ثم، تعزيز الانشقاق وإضعاف الفاعلية لأي عمل مشترك متعلق بالوضع المعيشي أو المتعلق بما يحصل في المنطقة العربية.[80]

خامساً: تحديات أخرى

تواجه الجاليات العربية في دول المهجر حزمة أخرى من التحديات، فأبناء الجاليات العربية في الولايات المتحدة الأمريكية منتشرون في عشرات المهن. وعلى الرغم من أهميتهم في صناعات أو مهن معينة، فهم لا يشكلون نسبة يعتد بها في هذه المهن. ولا يمكن مطلقاً مقارنة مكانة العرب في أي صناعة أو مجال أو مهنة داخل الولايات المتحدة مثلاً بأهمية الهنود في صناعة المعلوماتية والهندسة الوراثية، أو بأهمية الكوريين في الإحصاء والرياضيات.[81]

أضف إلى ذلك أن كثيرين من أبناء الجاليات العربية يعيشون في ظل نوع من الازدواجية، حيث يفكر بعضهم بعقلية بلادهم التي تتميز بالمحافظة، ويتعاملون مع المجتمعات التي وفدوا إليها بهذه العقلية، على النحو الذي يعرقل تفاعلهم بشكل كامل مع هذه المجتمعات والتأقلم مع ثقافتها وعاداتها وتقاليدها. ومن ثم، هناك من يتقوقع على ذاته خوفاً من الانصهار في مجتمعات المهجر، ويعيش على هامش هذه المجتمعات. إن الجاليات العربية في المهجر

تواجه بالفعل تحديات كبيرة فيما يخص الحفاظ على هويتها الثقافية والحضارية، ذلك أن أغلبية الدول المضيفة للجاليات العربية والمسلمة لها ميراثها الثقافي والحضاري المختلف. وبعض هذه الدول لا يعترف رسمياً بالإسلام الذي هو دين كثير من أبناء الجاليات العربية، ومن ثم، تجد هذه الجاليات صعوبة في تعلُّم اللغة العربية، والتربية الإسلامية في المدارس الحكومية، ولا تستطيع الحصول على حقها في قانون خاص بالأحوال الشخصية.

والمؤسف أن البعثات الدبلوماسية لكثير من الدول العربية أدت أدوراً سلبية من خلال محاولة السيطرة على العمل التعبيري أو المطلبي لأي تجمع اغترابي واستقطابه لمصلحة الأنظمة التي تمثلها، وليس لمصلحة قضايا يمكن للعرب أن يجتمعوا عليها. والمؤسف كذلك أن الإعلام العربي – وعلى الرغم من تنوعه – لا يقوم بدور مؤثر في دعم الجاليات العربية في المهجر. وعلى سبيل المثال، فإن قليلاً جداً من القنوات الفضائية العربية هو الذي يوجه إرساله باللغات الأجنبية لتخاطب الرأي العام العالمي، وتنقل له وجهات النظر العربية في القضايا الدولية المختلفة، وتخاطب الجاليات العربية في الخارج، وتعمل على ربطها بقضايا أوطانها الأصلية والقضايا العربية بشكل عام.

ويبقى القول بأن التحديات التي يواجهها الشباب العربي المهاجر يتضاعف تأثيرها فيه، في ظل عوامل عدة منها انشغالهم بعديد من الإمكانات المتاحة لهم في بلد كثير الرفاهية مثل الولايات المتحدة الأمريكية. لكنهم لا بد من أن يعملوا ساعات طويلة أو أن يعملوا في أكثر

من عمل، مدفوعين إما بإحساس عدم الاطمئنان في بلد المهجر، وإما بإرادة تملك كثيراً من أوجه الرفاهية التي تحيط بهم. والأمر الآخر هنا هو أن عدم وجود عائلة ممتدة يشكّل تحدياً آخر لهؤلاء الشباب، فالعائلة الممتدة تساعد على نقل الدين والقيم من جيل إلى آخر. وهناك نمط الحياة السريع، الذي لا يعطي الإنسان وقتاً للتأمل، ومن ثم، لا يساعده على معرفة هويته أو الحفاظ عليها عن طريق الترجمة المتأنية للمعلومات التي ينقلها من العالم الخارجي إلى عالمه الداخلي. وبالإضافة إلى نمط الحياة السريع، فوسائل الإعلام، وبخاصة القنوات الفضائية، تتدخل بقوة في تشكيل صورة الإنسان لعالمه ولنفسه، حيث يجد الإنسان صعوبة في الاحتفاظ بهويته، ويجد صعوبة في تطوير هوية خاصة.[82]

وبشكل مفصل ومركز، يمكن تقسيم التحديات التي تواجه الجاليات العربية في المهجر، إلى تحديات نابعة من واقع المهاجرين العرب أنفسهم، وتحديات نابعة من طبيعة المجتمعات العربية نفسها، وتحديات نابعة من الجهود الدعائية المضادة للمهاجرين العرب والمسلمين، وتحديات ومشكلات نابعة من قصور أجهزة الإعلام العربية في الغرب.[83]

- التحديات النابعة من واقع المهاجرين العرب أنفسهم: أبرزها انخفاض المستوى الاقتصادي لأبناء المهاجرين العرب ما يؤدي إلى انعزالهم داخل أحياء فقيرة، وإلى انخفاض المستويات التعليمية لأبناء المهاجرين، وضعف الثقافة العربية والإسلامية لدى الوالدين ما يؤدي إلى ضعف

هوية الأبناء، وظهور النعرات القومية والعرقية بين هـؤلاء المهـاجرين، وعزوفهم هم وأبناؤهم عن العمل السيـاسي في دول المهجر.

- التحديات النابعة من واقع المجتمعات الغربية نفـسها: مـن بينهـا عـدم اعتراف بعض الدول المستقبلة للمهاجرين العـرب بحقـوق المهـاجرين وفرض القيود على تمثيلهم في المجالس النيابية ما يضعف من مشاركاتهم في الحياة العامة، وكذلك الحملات الإعلامية الشـرسة التي تشنها كثـير من وسائل الإعلام الغربية لتشويه صورة العـرب والمـسلمين والتركيـز على الجوانب السلبية التي تسخر من دينهم وتقلل من شأنهم، فضلاً عن ضعف التعليم الإسلامي أو انعدامه في بعض الدول الغربية.

- التحديات النابعة من الجهود الدعائية المضادة للجاليات العربية: تتمثـل في المنظمات الصهيونية المنتـشرة في أوروبا والولايات المتحدة التي تقوم بجهود مكثفة لحصار أية جهود إعلامية عربية أو دعوية إسلامية. ومن خلال تحكم اليهود في كثير من وسائل الإعلام النافذة في الغرب، تقـود هـذه المـنظمات حملات منظمة ومستمرة لتشويه الشخصية العربية والإسـلامية، وتـصوير العرب والمسلمين في صورة قاتمة ومنفرّة، وتؤثر هـذه الـصورة المـشوهة في فهم الغربيين ومدى تعاطفهم مع القضايا العربية والإسلامية.

- التحديات المتعلقة بقصور أجهزة الإعلام العربية في الغرب: إن الـدول العربية والمؤسسات العربية تبذل جهوداً دائبـة للتواصـل مـع الجاليـات

العربية في الغرب، لكن هذه الجهود لاتزال متواضعة جداً، وهـذا الأمـر نابع من تعثر التخطيط وغياب الاستراتيجية الموحدة لوسـائل الإعـلام العربية التي توجه إلى الخارج، وعدم وضوح سبل التنسيق بينها.

فاعلية الجاليات العربية في المهجر: أسباب محدودية الدور

لم تقم الجاليات العربية في الخارج بدور مهم في التطور الحضاري والثقـافي لبلادها الأصلية مثلما فعلت الجاليات الصينية أو الهنديـة أو الآتيـة مـن بعـض البلاد اللاتينية. بل إن ما حدث هو العكس، حيث ظلـت التطـورات الثقافيـة والسياسية في البلاد الأصلية تؤدي دوراً جوهرياً في حياة تلك الجاليات، وهـي على بعد مئات أو آلاف الأميال. ولم يمنع ذلك من أن تناقش العناصـر المفكـرة والمنظمة من الجاليات العربية والمسلمة تلك القضية بـشـيء مـن العمـق. فقـد ظهر اتجاه يقول إن العرب أو المسلمين في بلاد المهجر هـم جـزء لا يتجـزأ مـن المجتمع الجديد الـذي اكتـسبوا مواطنتـه، وأن علـيهم أن يفكـروا في أنفـسهم بوصفهم أمريكيين أو أوروبيين أو أستراليين عرباً أو مسلمين. بل وتعمل كثـير من المنظمات العربية والإسلامية باعتبارها مؤسسات عـضوية لهـذه الجاليـات. وهم بهذا يتحولون إلى جماعات من المواطنين لهـم هويـة مميـزة وليـسوا امتـداداً مؤقتاً للبلاد العربية أو المسلمة هناك.[84]

ومما لا شك فيه أن التحديات المختلفـة، التـي سـبق التعـرض لهـا، قـد عوّقت قيام الجاليات العربية في المهجر بدور مهم في خدمة أوطانها الأصـلية،

فهذه الجاليات التي تقيم في أهم مراكز صنع القرار في العالم، لم تنجح في التأثير على الموقفين الأمريكي والأوروبي لصالح القضايا العربية، كما فعل اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة، والجماعات اليهودية المقيمة في أوروبا.

وفي الواقع، فإن السبب الأساسي في عدم قدرة الجاليات العربية في المهجر على القيام بدور فاعل لخدمة القضايا العربية، والتأثير في المجتمعات التي تعيش فيها، يرجع إلى أن هذه الجاليات لم تكن لديها استراتيجية بعينها، ولهذا فالعرب لم يكونوا يثيرون انطباعاً معيناً إيجابياً أو سلبياً، حيث كان حضورهم محدوداً وغير محسوس إلى حد كبير. ومن ثم، فقد انطلق الانطباع عنهم من الصور النمطية عن بلادهم الأصلية، وهو لم يكن انطباعاً جيداً، بالنظر إلى الصورة النمطية الشائعة، وهذا الوضع ينطبق بشكل كبير على حالة الجاليات العربية في الولايات المتحدة. أما في أوروبا، فإن الانطباع عن تماسكهم الأخلاقي محدود ويميل إلى السلبية؛ نظراً إلى الظروف المرتبطة بالبطالة والفقر التي تعيشها نسبة كبيرة من المغاربة في أوروبا.[85]

وثمة مشكلة كبرى تعوق تفعيل دور العرب في بلاد المهجر، تتمثل في أن كثيرين من أبناء الجاليات العربية والمسلمة، وبخاصة في أوروبا، يصوغون وجودهم في هذه البلاد من خلال مفهوم الهوية. وهم يريدون لأنفسهم هوية "مستقلة" أو "منفصلة"، ويبحثون عن صياغات ثقافية وسياسية ومؤسساتية تتلاءم مع هذا التكييف. وحتى لو لم يتطور موقف واعٍ يتبنى هذه الصياغة

"الأقلّوية" لوجود العرب والمسلمين، فإن بعض المنظمات في أوروبا والولايات المتحدة تقوم في الواقع العملي بممارسة السياسة من "منظور إثني أو أقلياتي". ويتفق في ذلك مثلاً المعهد العربي الذي يتمتع بنفوذ أكبر بين المسيحيين العرب في الولايات المتحدة ومجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية "كير"، الذي يتمتع بنفوذ أكبر على المسلمين عرباً وغير عرب. فمادامـوا يتوجهون إلى العرب أو المسلمين باعتبارهم كذلك، ويطالبونهم بممارسة السياسة من هذا المنطلق، فإن الناتج سيكون شيئاً قريباً من "سياسات الأقليات". وينسجم هذا الموقف مع التطورات الفلسفية والثقافية في بعض بلاد المهجر، وبخاصة كندا، وبدرجة أقل في الولايات المتحدة. فلم تكن لدى كندا مزاعم "قومية" تقول بصهر المهاجرين من مختلف الأصول القومية والثقافية في بوتقة واحدة لتكوين أمة. وحتى في الولايات المتحدة التي شكل هذا الزعم أساس شخصيتها السياسية والثقافية لردح طويل من الزمن، كان من المعتقد قبل سنوات قليلة أن نظرية "بوتقة الإذابة" هذه بدأت في الانحسار تأكيداً للحق في التنوع كما تشير مدرسة "ما بعد الحداثة".[86]

ولكن مدرسة ما بعد الحداثة تهاوت إلى حد بعيد بفعل تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة، وكذلك بفعل المشاعر العامة بين المجتمعات الأوروبية والأمريكية. فهناك أغلبية كبيرة من الشعوب في أوروبا والولايات المتحدة تطلب من العرب والمسلمين والجاليات الأخرى الاندماج الثقافي والسياسي أو على الأقل لا تريدها "هويات منفصلة" بسبب

دينها المختلف، والأرجح أن الجاليات العربية والمسلمة في أوروبا والولايات المتحدة سيكون عليها أن تختار بين نموذجين للتطور: إما أن تواصل العيش بوصفها أقليات مضطربة على هامش المجتمعات الأوروبية والأمريكية وفي عداء معها بدرجات متفاوتة، وإما أن تطوِّر لنفسها مفهوماً جديداً يتحرر من مفهوم الأقلية من دون أن تتنازل عن هويتها.[87]

ومما لا شك فيه أن العرب الأمريكيين والعرب الأوروبيين يتحملون جانباً كبيراً من عبء الهجوم على العرب والمسلمين عموماً، وذلك منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر. فالجاليات العربية في أوروبا والولايات المتحدة ركزت تقليدياً على النضال ضد التمييز، وبخاصة في المجال المدني؛ مثل التمييز في الوظائف وعلاقات العمل والتمييز الذي تمارسه الشرطة في الحياة العادية. ويثير هذا كله قضية الاستراتيجية التي تنتهجها هذه الجاليات لمواجهة هذه الموجة من الهجوم الرمزي والقانوني أو التعامل معها.[88]

ومع بروز العامل الديني من حيث هو هوية جامعة بين كثيرين من أبناء الجاليات العربية في دول المهجر، كما سبقت الإشارة، تنامى حرص مبالغ فيه من قبل بعض العرب والمسلمين على التشبث بخصوصيات فرعية من الدين الإسلامي، وأصبحت قضايا بعينها موضع اهتمام رئيسي على حساب القضايا الأخرى المهمة، ويبرز هذا الحرص في بعض الأحيان بوصفه رد فعل على سياسات "الإدماج الاجتماعي" التي تعتمدها بعض دول المهجر، والتي تهدف إلى سلخ الجاليات العربية عن هويتها. فهذا الحرص هو نوع من الدفاع يقوم

به أبناء الجاليات العربية المحاصرين في دول المهجر بوسائل إعلام تقدم كثيراً مما هو منافٍ للدين عموماً، ما يزيد من حالة الاغتراب التي يعيشها أبناء تلك الجاليات، فيشتد حرصهم على التمسك بالهوية، ولكن المؤسف هنا هو انزلاقهم إلى هذا التشبث بجزئيات فرعية ورفعها إلى مرتبة القضايا الحياتية.

وقد كان لهذا الحرص، وما أدى إليه من تقوقع، تأثيرات سلبية في فاعلية دور الجاليات العربية في الخارج، فنجد مثلاً أن انخراط أبناء المهاجرين في المظاهرات التي خرجت في أوروبا والتي ارتبطت بأحداث العراق أو لبنان أو القضية الفلسطينية، كان الدافع الإنساني/ الوطني محدوداً خلالها أمام "طغيان" الدافع الديني، ما أثّر سلبياً في دعم المواطنين الأوروبيين لها. والمؤسف في هذا السياق، أنه كما يتحدث الخطاب اليميني الأوروبي المحافظ عن غزو إسلامي، يتحدث خطاب "يميني محافظ" من الجانب العربي مركِّزاً على العداء "للصليبية واليهودية". وقد شكّل هذا بمجمله زاداً لمن يريد للعمل العربي الاغترابي أن يكون محدود التأثير أو ذا تأثير سلبي.[89]

وهناك سبب رئيسي لهذا الحرص المبالغ فيه من قبل بعض أبناء الجاليات العربية وكذلك الإسلامية على التشبث بخصوصيات فرعية من الدين الإسلامي، يتمثل في أن هناك بعض المشكلات مردها إلى اهتمام بعض رجال الدين، الذين ركزوا اهتماماتهم على تناول قضايا الأقليات غير الإسلامية التي تعيش في ديار المسلمين، ولم يفكروا في الجاليات الإسلامية التي قُدِّر لها أن تعيش بمعزل عن ديار الإسلام والمسلمين، وبذلك لم يتبلور

بشكل كافٍ فقهٌ مرتبط بواقع تلك الأقليات، يمكنه مواجهة مشكلاتها مع المجتمعات التي تعيش فيها، وذلك بصوغ أحكام فقهية يسير أبناء الجاليات المسلمة على نهجها. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى ما قاله العلامة أبو الأعلى المودودي حول الأقليات غير الإسلامية التي تعيش في ديار المسلمين: «سيكون لغير المسلمين في الدولة الإسلامية من حرية الخطابة والكتابة والرأي والتفكير والاجتماع ما هو للمسلمين سواء بسواء، وسيكون عليهم من القيود والالتزامات في هذا الباب ما على المسلمين أنفسهم، فسيجوز لهم أن ينتقدوا الحكومة وعمالها، حتى رئيس الحكومة نفسه ضمن حدود القانون. سيكون لهم الحق في انتقاد الدين الإسلامي مثل ما للمسلمين من الحق في نقد مذاهبهم ونحلهم، ويجب على المسلمين أن يلتزموا حدود القانون في نقدهم هذا كوجوب ذلك على غير المسلمين، وستكون لهم الحرية كاملة في مدح نحلهم، وإن ارتدّ – أي المسلم – فسيقع وبال ارتداده على نفسه، ولا يؤخذ به غير المسلم، ولن يُكرَه غير المسلمين في الدولة الإسلامية على عقيدة أو عمل يخالف ضميرهم، وسيكون لهم أن يأتوا بكل ما يوافق ضميرهم من أعمال مادام لا يصطدم بقانون الدولة».[90]

وفي كل الحالات، فقد ثبت أن الرابطة أو الهوية الدينية صارت أقوى لدى العرب في الداخل والخارج حتى من الهوية الوطنية. ولكن هذا التوجه قد يتغير في المستقبل بأن يعود العامل الوطني والقومي لاجتذاب ولاءات أبناء الجاليات العربية في دول المهجر وتشكيل توجهاتهم ونشاطاتهم. وقد

لا يستمر انغلاق المسلمين على أنفسهم من دون بقية العرب في المستقبل. وربما يكون الوقت مواتياً لدعوة المسيحيين العرب للمشاركة في نشاطات مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية في الولايات المتحدة، وما يماثله من تنظيمات في أوروبا وأستراليا. وعندئذ يجب تغيير اسمه ليكون مظلة جامعة للعرب من مختلف الطوائف والأديان أو حتى للشرقيين بعامة في الولايات المتحدة. وهنا يمكن أن نتساءل صراحة: هل العرب بإمكانهم تشكيل جاليات مهمة وقوية في الولايات المتحدة وغيرها من دول الهجرة الحديثة؟ لدينا أمثلة نجاح وإن لم تُنسب إلى العرب جميعاً أو العرب بذاتهم. ويحتاج الأمر إلى قدر كبير من الخيال حتى تنمو الحركة بتجميع عناصر الأداء الناجح في كلٍّ واحد. نعم، يمكن للعرب تشكيل جاليات قوية في الولايات المتحدة وأوروبا وأستراليا. ويجب أن نساعد هذه العملية وندعمها بكل الوسائل الشرعية والضرورية.[91]

آليات تفعيل دور الجاليات العربية في المهجر

على الرغم من النجاح المهني الذي حققته الجاليات العربية في دول المهجر بصورة عامة، فإنها لا تملك دوراً كبيراً، فضلاً عن أن يكون مسيطراً على أي قطاع في أي بلد من بلاد الهجرة الحديثة. ومن ثم، لا يبقى أمامها سوى التركيز على الدور أو الاستراتيجية السياسية. والحد الأدنى الذي يجب أن تطمح إليه هذه الجاليات هو أن تحقق نفوذاً سياسياً يضاهي أو

يقترب من مضاهاة نسبتها العددية. والسؤال هـو: كيـف تحقـق الجاليـات العربية هذا النفوذ؟[92]

إن التحديات التي تواجه الجاليات العربية في دول المهجر، تفرض عـلى الدول الأصلية، بطبيعة الحـال، دعـم هـذه الجاليـات، وتعزيـز وجودهـا في المجتمعات الغربية، بحيث لا تعيش بوصفها أقليات منعزلـة، فتلـك الـدول سوف تخسـر إن انتهى نموذج الأقلية إلى دفع أوروبا وأمريكا الشمالية أو بلاد المهجر الحديث عموماً إلى غلق أبواب الهجرة أمام أبنائها الراغبين في الهجرة. كما أن تلك الدول لا تريد أقليات متوترة ومغتربة، بل إنها تريد أن تكون تلك الجاليات جسـراً بين حـضارتين وثقـافتين وقـوة تفاعـل خـلّاق فـيما بيـنهما. وعندئذ قد تؤدي تلك الجاليات دوراً كبيراً في التنميـة الاقتـصادية والتقانيـة للـبلاد العربيـة والإسـلامية، وقـد تـؤدي دوراً كبـيراً في التنميـة الأخلاقيـة والإنسانية في البلاد الأوروبية والأمريكيـة. والأهـم أن تعزيـز وضـع تلـك الجاليات يستجيب أكثر لحاجات الجاليات نفسها وتطلعاتهـا. فالحيـاة بـصفة أقلية ليست في الحقيقة اختياراً جيداً، وقد تنقلب في أية لحظة إلى خطر داهـم، وهي بمعنى من المعاني حياة مؤقتة ومهددة أو على الحافة أو على الهامش.[93]

هناك حاجة ماسة إذاً لتفعيل التواصل مع المنظمات والروابط التي تمثـل الجاليات العربية في الخارج، وثمة عدة محاولات وجهود مهمة بذلت بالفعـل خلال العقد الحالي في هذا الاتجاه، ففي إبريل 2006 عقـد المـؤتمر التأسيـسي

للعلماء العرب المغتربين في الدوحة، وشاركت فيه نخبة من العلماء والكفاءات والعقول العربية المغتربة والمهاجرة خارج أوطانها وصل عددها إلى حوالي 200 عالم في مختلف التخصصات.[94] وفي يونيو 2007 عُقد أول ملتقى للكتّاب العرب في الجزائر،[95] وفي مارس 2012 نظمت مجلة **العربي** الكويتية الملتقى السنوي الحادي عشر لها وخصصته لأدب المهجر، وشاركت فيه نخبة من مبدعي وأكاديميي عرب المهجر، وقد صاحب الملتقى معرض للفنون التشكيلية تحت عنوان "فن عربي وطنه العالم"؛ شارك فيه تشكيليون من الكويت وعرب المهجر ومن الدول العربية.[96]

أما على صعيد الجهود التي بذلتها جامعة الدول العربية لتعزيز الروابط بين الجاليات العربية وأوطانها الأصلية، وتدعيم دور هذه الجاليات في مجتمعات المهجر، فقد بادرت منذ وقت مبكر إلى القيام بجهود متنوعة لمساعدة هذه الجاليات للتغلب على التحديات التي تواجهها، وعملت على تفعيل الروابط بين تلك الجاليات والعالم العربي. وفي هذا الصدد، اتخذ مؤتمر القمة العاشر الذي عُقد في تونس في نوفمبر 1979 قراراً أوكل بموجبه للأمانة العامة للجامعة مهمة تعزيز التواصل مع الجاليات العربية في المهجر. وفي عام 2002 تبلور الاهتمام المتزايد للجامعة بالجاليات العربية في تأسيس "إدارة المغتربين العرب" ضمن منظومة الأمانة العامة. وفي عام 2010 عقدت الجامعة المؤتمر الأول للمغتربين العرب، الذي خرج بعدة توصيات مهمة لتفعيل دور تلك الجاليات، منها:[97]

- فيما يخص دور منظمات المجتمع المدني العربية بالمهجر: الاتفاق على أهمية الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني العربية في المهجر في النهوض بالأوضاع العامة للجاليات العربية في الجوانب الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وحيث إن منظمات المجتمع المدني العربية في المهجر تتركز أغلبيتها في أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا، مع افتقار المناطق الجغرافية الأخرى، وبصفة خاصة في أفريقيا، إلى الوجود الفاعل لهذه المنظمات، لذلك يجب توجيه مزيد من الاهتمام من قبل الجاليات العربية في هذه المناطق لإنشاء منظمات المجتمع المدني الخاصة بها، والدعوة إلى تبادل الخبرات بين منظمات المجتمع المدني العربية في المهجر، وإنشاء هيئات حقوقية (قانونية) للدفاع عن المغتربين العرب والقضايا العربية في بلدان المهجر، وتأسيس بيت عربي في العواصم الغربية بالتعاون مع الحكومات المعنية في هذه الدول، والتي تتركز فيها الجاليات العربية لربط المهاجرين العرب بعضهم ببعض بغض النظر عن الانتماءات القطرية.

- فيما يخص دور الكفاءات العربية وتبادل الخبرات بينهم وبين أمتهم العربية: الدعوة إلى الاستفادة من العقول العربية في المهجر من خلال برامج محددة لاستقطابهم ودعوتهم إلى المساهمة في جهود التنمية في العالم العربي وربطهم بالمؤسسات والكيانات العلمية العربية التي تعمل في مجالات تخصصهم نفسها، والدعوة إلى تشجيع العمل المشترك

والمشروعات البحثية التي تشارك فيها الكفاءات العربية في المهجر ونظراؤهم في العالم العربي، وصياغة مقاربة إقليمية عربية لتفعيل مساهمة الكفاءات المهاجرة في دعم المجهود التنموي، وتشجيع التبادل العلمي بين الكفاءات العربية المهاجرة ومؤسسات التعليم العربية وتفعيله، ودعوة النخب العربية في المهجر إلى التفاعل والتواصل مع القاعدة العريضة من الجالية العربية في الخارج.

- فيما يخص الثقافة والفكر والانفتاح على الآخر: الدعوة إلى تكوين جمعيات ومنظمات عربية في بلدان الإقامة تضم المفكرين والمثقفين والإعلاميين والأدباء، وتكون إطاراً يجمعهم ومنطلقاً لإعداد برامج عمل قابلة للتنفيذ على أرض الواقع، ودعم المغتربين العرب في عملهم على المشاركة الفاعلة في الحياة العامة بمجتمعات الإقامة، والانخراط في الجمعيات والمنظمات والنقابات المهنية، والتعريف بتاريخ العرب وإرثهم الحضاري والثقافي، والعمل على استغلال منابر الإعلام ووسائل الاتصال الحديثة لمزيد من التعريف بالموروث الثقافي والقيم الإنسانية وطرح القضايا العربية والدفاع عن الحقوق المشروعة، وتكثيف اللقاءات ذات البعد الحضاري والثقافي، وإقامة أيام عربية في بلدان الاستقبال تتخللها معارض وندوات للتعريف بالحضارة العربية وثقافتها، وإنشاء مراكز ثقافية عربية في المهجر على غرار معهد العالم العربي في باريس.

- فـيما يخـص المـشاركة الـسياسية والمجتمعيـة للمغتربـين العـرب: دعـم مشاركة المغتربين العرب في النشاطات الـسياسية والأحـزاب في بلـدان المهجر لدعم وتكوين لوبي عربي قوي يـستطيع أن يـدافع عـن القـضايا العربية العادلة، والتواصـل مـع الـسياسيين مـن أصـل عـربي في بلـدان المهجر، ودعوة الحكومات العربية إلى حث المغتربين العـرب في الخـارج على الاندماج الثقافي والاجتماعي، والانخـراط في التنظـيمات الـسياسية والأحزاب في مجتمعاتهم الجديدة، ودعوة الأمانـة العامـة إلى عقـد لقـاء للبرلمانيين من أصـل عـربي في المهجـر – بالتنـسيق مـع بعثـات الجامعـة ومجالس السفراء العرب – لمناقشة القضايا التي تهـم المغتربـين العـرب، والعمل على استحداث آلية للتشبيك فيما بينهم.

- فيما يخص تعميق التواصل بين الأجيال الناشئة من المغتربـين العـرب في المهجر وحضاراتهم الأصلية: الدعوة إلى تكثيـف الإعـلام الموجـه لهـذه الشـريحة من الجالية وتطوير مضامين خطابه بالاعتماد على جميع الوسائل السمعية والبصـريـة والمقروءة، والتواصل عبر قنوات الاتصال الجديدة والتي من أهمها الإنترنت، وإعداد منهج دراسـي متكامل لتدريس اللغة العربيـة عـن طريـق الوسـائط المتعـددة ومـن أهمهـا الإنترنـت أيـضاً، والاستفادة من قدرات الجامعات الافتراضية المعنية بشؤون تعليم اللغـة العربية، وتخصيص منح دراسـية لأبنـاء المهجـر للدراسـة في الجامعـات العربية، وكذلك في جامعات بلدان الإقامة.

- فيما يخص خلق إطار تنظيمي للمغتربين العرب: دعت الأمانة العامة إلى تكليف لجنة مختصة لوضع تصور بخصوص إنشاء إطار تنظيمي للمغتربين العرب، وتوظيف وسائل الاتصال الحديثة للتواصل مع المغتربين العرب، والتأكيد على أهمية مراكز الدراسات والأبحاث في تنظيم الهجرة العربية ودعم هذه المراكز وإنشاء قاعدة بيانات لها لدعم التواصل فيما بينها.

وخلال السنوات الأخيرة أبدت جامعة الدول العربية اهتماماً ملحوظاً بالعلماء العرب الموجودين في الخارج، فعقدت في ديسمبر 2012 مؤتمراً تحت عنوان "عندما تتكامل العقول العربية". وقد أكدت توصيات المؤتمر الذي استمرت فعالياته لمدة يومين على ضرورة الاستفادة من خبرات العقول العربية المهاجرة، وبخاصة بعد الثورات العربية، والتغيرات الهيكلية التي شهدتها المنطقة، لدعم جهود التنمية المستدامة وبناء مجتمع واقتصاد المعرفة. وقد قامت الجامعة بتنظيم المؤتمر بالتعاون مع جمعية تقدم للعلوم والتكنولوجيا في العالم العربي بأمريكا SASTA، بمشاركة عشرات العلماء العرب.[98]

أولاً: آليات محددة

على الرغم من أن محاولات التواصل الرسمية التي تقوم بها جامعة الدول العربية، وغير الرسمية التي تقوم بها مؤسسات خاصة ومنظمات

المجتمع المدني مع الجاليات العربية، تعد مؤشـرات إيجابية، فإن الحضور الفاعل للجاليات العربية والمسلمة في الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، يستلزم وجود آليات محددة؛ كصوغ استراتيجية تعزز هذا الحضور، على غرار ما قامت به جاليات أخرى، فالأمريكيون من أصول صينية ويابانية وكورية ومن جنوب شرقي آسيا عموماً يتسمون بالانضباط ولا يكادون يشاركون في الجرائم الشائعة والصغيرة، وبخاصة السرقة والاعتداء البدني، ولديهم احترام مرتفع للثقافة المدنية واحترام لأداء الواجب. وقد انتهجوا استراتيجية مزدوجة للصعود في المجتمع الأمريكي عموماً تقوم على التوسع في الأعمال التجارية الصغيرة من ناحية والتعليم التقاني من ناحية أخرى. وحققت الجالية اليهودية أفضل وأعلى النجاحات؛ لأنها بالإضافة إلى التركيز على مجال الأعمال والمهن الحرة توسعت بقوة في مجال صناعة الرأي العام، بما في ذلك الأكاديميات والصحافة والفنون والآداب، ولاسيما السينما، إضافة إلى تجذير حضورها في المجال الاجتماعي من أسفل المجتمع عبر العمل الاجتماعي غير الحكومي.[99]

ولكن المشكلة الأساسية في هذا السياق أن العرب لم يحققوا في بلادهم الأم أية نجاحات في أي قطاع حديث، ربما باستثناء إدارة قطاع النفط. وقد يبشر هذا النجاح النسبي بالتركيز على صناعات الطاقة، والتي يرتبط بها مستقبل العالم. فإن وضعت الدول العربية يوماً ما استثمارات كبيرة في تقانة الطاقة الجديدة، فقد تكوّن جماعات مهنية متفوقة في هذا المجال المهم.[100]

وفي ظل ما يعانيه المهاجرون العرب في دول المهجر المختلفة من تحديات مختلفة، تحول دون قيامهم بدور فاعل في المجتمعات التي يعيشون فيها، وتحول كذلك دون قيامهم بدور مؤثر في دعم القضايا العربية، على غرار ما يقوم به اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة لدعم إسرائيل، فإن هؤلاء المهاجرين هم في واقع الأمر، عبارة عن جماعات من المهاجرين، ولا يشكلون جالية بالمعنى الحقيقي، وإن كان الشائع إطلاق مصطلح الجالية أو الجاليات عليهم. وثمة بالطبع فرق كبير بين أن يكون العرب جماعة من المهاجرين في كندا مثلاً وأن يكونوا جالية عربية في كندا. ومن ثم، فإن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة في هذا الإطار، مفاده: هو كيف يمكن تحويل جماعات المهاجرين العرب في الدول المختلفة إلى جالية، بحيث تكون هناك جاليات عربية قوية في هذه الدول؟

طرح محمد السيد سعيد ثلاثة مداخل مختلفة يثور بشأنها جدل كبير بشأن كيفية ترقّي جماعة ما من المهاجرين إلى "جالية"، يمكن تلخيصها على النحو الآتي:[101]

1. المدخل الأول: يستند إلى عامل التنظيم. ويكون التنظيم قوياً ليس فقط عندما يستند إلى القيادة القوية وإلى مقاييس الأداء الحديث، وتوافر قضية جوهرية تقوم على النضال من أجلها مثل القضية الفلسطينية. وبطبيعة الحال، يشكل عامل التنظيم بعداً مهماً لأي جالية. فعن طريق

التنظيم يمكن الحصول على مكاسب من خلال التفاوض مع السلطات الوطنية والتوصل إلى حقوق مدنية ودينية أساسية، مما يشجع السكان على الالتفاف حول التنظيم ومن ثم تشكيل جالية. لكن العرب لم ينجحوا في الوصول إلى النتيجة نفسها، على الرغم من أنهم أقدم عهداً في محاولة بناء منظمات مقارنة بالهنود والصينيين الذين نجحوا في ذلك بالفعل. وربما يعود الفارق إلى الخلافات المستدامة التي مزقت العرب الأمريكيين تاريخياً.

2. المدخل الثاني: الاستناد إلى قوة الاعتبارات الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية. فكلما توافر للسكان الذين يرتبطون معاً بعامل من عوامل الهوية مستوى اقتصادي واجتماعي أفضل، زادت قدرتهم على التجمع والتنظيم والتأثير في السلطات المحلية، وبخاصة لو كانوا مركَّزين جغرافياً في منطقة بعينها. هنا نجد نوعاً من الامتياز العربي، ولاسيما في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا؛ فأفرادها يميلون إلى التجمع في المدن الكبيرة وهم أيضاً يتمركزون في المناطق ذات الأجواء المشابهة لمناخ بلادهم، وبخاصة من أبناء الساحل الجنوبي للبحر المتوسط. وهم أيضاً أكثر تعليماً وأعلى نسبة في مستويات الدخل والوظائف أو المهارات المهنية من متوسط المواطنين في بعض بلاد الهجرة. ويشكل المهندسون والأطباء العرب مثلاً نسبة يعتد بها من إجمالي عدد الممارسين لهذه المهن في بلد كبير مثل بريطانيا وحتى الولايات المتحدة. والواقع أن هذا العامل كان وراء

تمكن أبناء قطر عربي أو أكثر من التجمع في جالية. فالعراقيون المتمركزون في ديترويت تمكنوا بالفعل من تشكيل جالية. كما تمكن اللبنانيون، ولاسيما الذين هم من أصول مارونية، من تكوين جالية في الولايات المتحدة، بل وفي أمكنة عديدة حيثما ذهبوا، وذلك بفضل تمتعهم بمستويات دخل وتعليم عالية للغاية. ولكن، في المقابل لم ينجح المهاجرون العرب في التجمع وتشكيل جالية تنشط حول البعد العربي بذاته.

3. المدخل الثالث: أهمية التجمع حول علامات الهوية بذاتها، وبخاصة أن لديها قضية عادلة مثل القضية الفلسطينية، لو كان ثمة رغبة في تطوير جماعات ضغط أو "لوبيات". ويمكن للجاليات القوية وحدها تكوين "لوبيات" داخل البرلمانات الديمقراطية؛ فكلما أمكن أن يتقوى الشعور بالانتماء المشترك في المهجر، تعززت عملية بناء مؤسسات مشتركة للجالية، وأمكن انبثاق تنظيمات اجتماعية وسياسية لتمثيلها والتفاوض باسمها مع الآخرين. وكانت محاولات تشكيل جالية عربية في الولايات المتحدة قد استندت أيضاً إلى قوة الشعور بالهوية، وبخاصة في خضم صعود الحركة القومية العربية في عقدَي الخمسينيات والستينيات. لكن التطور الفعلي للأحداث يُظهِر حتى الآن نتائج مختلفة، أهمها أن الهوية العربية الجامعة لم تكن بالضرورة أساساً ناجحاً للتجمع في جالية. ففي بعض الحالات كانت الهويات "الوطنية" أكثر قدرة على شد المهاجرين من بلاد عربية بعينها من الهوية العربية ذاتها. وفي بعض الحالات

الأخرى كانت هذه الهوية تستدعي انقسامات دينيـة ومذهبيـة عـصفت بمحاولات تشكيل جالية عربية شاملة. أما ثانية هـذه النتـائج، فهـي أن الدين كان عاملاً أقـوى في تجميـع العـرب مـن الهويـة القوميـة. وهـذه النتيجة قد تفسـر نجاح التنظيمات الإسلامية في الولايات المتحدة مقارنة بالتنظيمات القومية، بل ونستطيع أن ننسب لهذا العامل جانباً كبـيراً مـن النجاح الذي حققه مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية. لكن النجاح هنا ممزوج بالفشل بمعنى معين: ذلك أن الهوية العربية تنحسـر لـصالح الدين، وهذا ما يُقـصي مثلاً المسيحيين العـرب، كـما يقــصي الناشـطين العلمانيين، وهم كثُر في الولايات المتحدة وكندا. وتمتزج الهوية العربية في هذه الحالة بعنـاصر قومية أو عرقيـة أخـرى مثـل الأفارقـة الأمـريكيين ومسلمي آسيا.

ثانياً: استراتيجية إعلامية

يتطلـب تفعيـل دور الجاليـات العربيـة في المهجـر، مـن حيـث الأولويـة المركزية، ضـرورة أن تكون هناك استراتيجية إعلاميـة عربيـة لـدعم الجاليـات العربية في الخارج. فالإعلام له دور مهم جـداً في العـصـر الحـالي الـذي يطلـق عليه عصـر ثورة المعلومات والاتصالات. ويمكن لهذه الاستراتيجية أن تقـوم بدور حيوي في ربـط هـذه الجاليـات بقـضايا العـالم العـربي، كـما يمكـن لهـذه الاستراتيجية تعزيز الهوية العربية لأبناء هذه الجاليات، من خلال البرامج التـي

تعرفهم بالثقافة العربية، ويمكن لهذه الاستراتيجية أن تدعم الروابط بين تلك الجاليات وأوطانها الأصلية في العالم العربي. ويجب أن تكون هذه الاستراتيجية بعيدة عن الخلافات والصراعات السياسية والمذهبية بين الدول والمنظمات العربية والإسلامية، لتحقيق أهداف هي أسمى وأرفع من تلك الخلافات. ويجب أن ترتكز هذه الاستراتيجية على تحقيق عدة أهداف أساسية، أبرزها:[102]

1. تقديم الصورة الحقيقية للعرب والمسلمين، بتوضيح حقيقة الإسلام وإبراز الدور الحضاري للأمة العربية والإسلامية، وفضلها في مجالات التقدم العلمي والثقافي الذي تشهده المجتمعات الغربية.

2. الرد على دعاوى المستشرقين والتصدي لها، ولاسيما الذين يشوهون عمداً أو عن جهل حقيقة الإسلام، ويستغلون قوة تأثيرهم في المجتمعات الغربية لمهاجمة الإسلام والنيل منه.

3. إيجاد جسور من التعاون الفعال مع أجهزة الإعلام والمؤسسات الثقافية والتعليمية والإعلامية، وقادة الفكر في الدول الغربية، وإتاحة الفرصة أمام المنصفين من المفكرين الغربيين المدافعين عن العرب والمسلمين، وهم كثيرون.

4. إتاحة الفرصة أمام الدعاة والمفكرين العرب والمسلمين الذين يحظون بثقة وقدرة على التأثير والمواجهة مع أعداء الإسلام، بصرف النظر عن

جنسياتهم أو مواقفهم السياسية، ماداموا يستطيعون الدفاع عن الإسلام ومواجهة أعدائه.

5. دعم التواصل مع المهاجرين العرب اعتماداً على تأكيد المصلحة المشتركة المتبادلة بين المهاجر ووطنه الأصلي، وتقديم الدعم والرعاية للمهاجرين العرب، مع إعطاء أولوية لأبناء الجيلين الثاني والثالث بهدف رعايتهم والحفاظ على هويتهم، ودعم فهمهم للعقيدة الإسلامية ليقوموا بمهمة التغيير الشامل للمناخ الاجتماعي والفكري والأخلاقي في المجتمعات التي يقيمون فيها.

6. تصحيح الأخطاء والسلوكيات التي قد تصدر عن بعض العرب والمسلمين الذين يسيئون إلى صورة الإسلام في الخارج، وتوضيح أن هذه السلوكيات لا يقبلها الإسلام، ولا يمكن أن تكون مثالاً حقيقياً عن سلوك المسلم.

7. التوسع في بث القنوات الفضائية التي تستهدف مخاطبة المهاجرين العرب والأقليات الإسلامية في الغرب، وتنقل لهم ما يحدث في مجتمعاتهم الأصلية، والاهتمام بتعليمهم أصول دينهم السمح وثقافاتهم العربية الأصيلة، وتعليمهم اللغة العربية، مما يزكي الروح القومية لديهم، ذلك أن التعايش مع الآخر يعتمد على الاعتزاز بالنفس والشعور بالانتماء الثقافي والحضاري، واحترام تنوع الخصوصيات الثقافية لكل الشعوب.

8. تنظيم هجرة العمالة العربية إلى دول المهجر، والارتقاء بنوعيتها وتزويدها بالخبرات والمؤهلات المطلوبة في سوق العمل، وذلك من خلال عقد دورات تدريبية وتقديم برامج تنموية تستهدف تغطية متطلبات السوق، وفتح أسواق جديدة للهجرة.

9. تشجيع العمل التطوعي والخيري من خلال الأفراد والجمعيات الأهلية التي تجمع أبناء المهاجرين حسب اهتماماتهم وقدراتهم على التفاعل الإيجابي مع مؤسسات دول المهجر، وتشجيع قوافل المتطوعين، واستغلال تلك النشاطات للدعاية والترويج للقضايا العربية، ومواجهة الصورة السلبية للعرب في وسائل الإعلام الغربية.

10. التركيز على ألا تكون الدعوة إلى تنمية الروابط بين المهاجرين العرب والوطن الأم والتمسك بالقيم والتقاليد العربية الأصيلة على حساب اندماج المهاجر في بلاد المهجر، فلا ينبغي أن تدعو وسائل الإعلام العربية المهاجرين إلى الانعزالية، بل يجب أن تسعى للحفاظ على التوازن الذي يضمن لهم الاندماج الكامل مع مجتمعاتهم الجديدة في إطار الحفاظ على قيمهم وشخصيتهم القومية.

11. دعم وجود المهاجرين العرب في المواقع القيادية المؤثرة في الغرب، وتكوين جماعات ضغط فاعلة وقادرة على التأثير في سياسات دول المهجر، وخلق مواقف داعمة للقضايا العربية.

12. تشجيع المهاجرين العرب على الإسهام بمدخراتهم في تمويل مشروعات التنمية الإنتاجية والخدمية في أوطانهم الأصلية، وخلق الظروف الملائمة أمامهم لاستثمار مدخراتهم في تلك الأوطان.

13. تأهيل الكوادر الإعلامية من المهاجرين العرب والأقليات الإسلامية في الغرب، وإعدادهم للعمل في مجال تنفيذ الخطة الإعلامية، والإسهام في إنجاحها.

وحتى يكون التحرك الإعلامي في المجتمعات الغربية ذا جدوى ينبغي إنشاء هيئة أو مؤسسة إعلامية عربية تتولى مخاطبة الجاليات العربية، وتوجيه العمل الإعلامي والدعوي في الغرب، وهو ما طالبت به عديد من الندوات والمؤتمرات التي عقدت لمناقشة قضايا المهاجرين. ونظراً للصعوبة العملية المتعلقة بتنفيذ هذا المقترح في الوقت الحالي على الأقل، يمكن اقتراح أن يكون تنفيذ الخطة الإعلامية معتمداً على الأجهزة والمؤسسات الإعلامية العربية الموجودة حالياً مع إحكام التنسيق بينها، ورسم أهداف منضبطة لنشاطاتها، على أن يكون الإشراف العام عليها لإحدى المنظمات العربية القائمة. ولعل جامعة الدول العربية هي المؤسسة الأكثر تأهيلاً لتبني مثل هذه الخطة الإعلامية، والإشراف على التنسيق بين المؤسسات الإعلامية العربية المنوط بها تنفيذها. كما يمكن أن تتبنى منظمة العمل العربية الإشراف على جزء من خطة مخاطبة المهاجرين العرب في الخارج، ولاسيما في المجالات التي تتعلق

بقوانين العمـل، وتـشجيع التحـويلات الماليـة مـن المهـاجرين. ولتنفيـذ أي استراتيجية إعلاميـة، ينبغـي بعـد وضـع سياسـاتها وأهـدافها تحويـل تلـك الـسياسات والأهـداف إلى خطـوات وإجـراءات وأفعـال. ويـسمي رجـال الإعلام عملية التحويل تلك بالسلوك، وهي عملية تشمل دراسـة الأجهـزة الاتصالية والإجراءات التي تكفل وتحقق هذا التحويل من سياسة وأهـداف إلى محتوى اتصالي، أي أن تنفيـذ الخطـة الإعلاميـة يـستلزم تحديـد الوسـائل المناسبة التي تستخدم لذلك، والإعلاميين المؤهلين للقيام بتلك المهمة.[103]

خاتمة

توزعت الهجرات العربية على عديد من الدول في قارات العالم المختلفة، ولكن التمركز الرئيـسي لهذه الهجرات، يتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وأمريكا اللاتينية وكندا وأستراليا. بيد أنه ليـست هنـاك إحـصاءات دقيقة حول عدد المهاجرين العرب خارج العالم العـربي، وتتبـاين التقـديرات بشكل كبير؛ إذ تراوح بين 20 و40 مليون مهاجر. وثمة عدة عوامل أساسـية تسبب هذه الحالة من عدم اليقين حـول عـدد المهـاجرين العـرب إلى خـارج العالم العربي، فهناك مهاجرون اندمجوا بشكل تام في المجتمعات التـي وفـدوا إليها وصاروا جزءاً من نسيج تلك المجتمعات، وهناك عدد من دول المهجـر لا تميز بين المهاجرين العرب والمهاجرين المـسلمين، كـما أن هنـاك مهـاجرين عرباً غير شـرعيين يقيمون في عدد من الدول الأجنبية، لا يُعرف عددهم.

ومما لا شك فيه أن موجات الهجرة العربية إلى الخارج، وبخاصة خلال العقود الأخيرة، قد أفقدت عدداً من الدول العربية كثيراً من الكفاءات العلمية التي كان يمكن أن تسهم بشكل فاعل في تطوير هذه الدول في شتى المجالات، فيما عرف بظاهرة هجرة العقول أو نزيف الأدمغة. وقدرت إحصاءات خاصة بجامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية حجم الخسائر العربية من هجرة العقول للخارج بما لا يقل عن 200 مليار دولار سنوياً.

وتواجه الجاليات العربية في المهجر تحديات كبيرة ومتنوعة، منها التقوقع على الذات خوفاً من الانصهار في مجتمعات المهجر، والعيش على هامشها، ومن ثم، عدم القيام بدور فاعل في المجال العام لتلك المجتمعات. كما تعاني الجاليات العربية في المهجر جراء مشكلة الحفاظ على هويتها الثقافية والحضارية، ذلك أن أغلبية الدول المضيفة للجاليات العربية والمسلمة لها ميراثها الثقافي والحضاري المختلف. وبعض هذه الدول لا يعترف رسمياً بالإسلام الذي هو دين كثير من أبناء الجاليات العربية.

ومما لا شك فيه أن صعود التيارات المتطرفة داخل أوروبا، ووصول بعضها إلى مراكز في البرلمانات الأوروبية؛ يزيد من حجم المصاعب والتحديات أمام العرب والمسلمين المقيمين في أوروبا. فقد ظهرت في جميع أرجاء أوروبا أحزاب وتجمعات وحركات سياسية يمينية متطرفة وعنصرية جعلت من ملف الهجرة ومكافحتها هدفاً من أهدافها، حيث اعتبرت الهجرة

خطراً يهدد الهوية والأمن والسيادة الوطنية في الدول الأوروبية. وقد كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 فرصة لهذه التيارات لشن حملات منظمة ضد الوجود العربي في المجتمعات الأوروبية، وتستخدم هذه التيارات وسائل الإعلام المختلفة لتصوير العرب والمسلمين بأنهم إرهابيون. وقامت وسائل الإعلام الموالية لإسرائيل بدور كبير في هذا السياق.

وقد عوّقت هذه التحديات المختلفة، قيام الجاليات العربية بدور مؤثر في هذه الدول المهجر للدفاع عن مصالحها والتصدي لحملات التشويه التي تقوم بها الحركات اليمينية المتطرفة تجاه العرب والإسلام، كما عوّقت قيام الجاليات العربية في تلك الدول بدور مهم في خدمة أوطانها الأصلية.

إن التحديات التي تواجه الجاليات العربية في دول المهجر، تفرض على الدول الأم، بطبيعة الحال، تدعيم هذه الجاليات، بحيث لا تعيش بصفة أقليات منعزلة. وما يجب التأكيد عليه في هذا السياق أن هناك حاجة ماسة لتفعيل التواصل مع المنظمات والروابط التي تمثل الجاليات العربية في الخارج، وثمة عدة محاولات وجهود مهمة بذلت بالفعل خلال العقد الحالي في هذا الاتجاه، وكان لجامعة الدول العربية دور ملحوظ في هذا الصدد، فقد بادرت الجامعة منذ وقت مبكر إلى القيام بجهود متنوعة لمساعدة هذه الجاليات للتغلب على التحديات التي تواجهها، وعملت على تفعيل الروابط بين تلك الجاليات والعالم العربي.

ومن المؤكد أن تفعيل دور الجاليـات العربيـة في المهجـر، يتطلـب، مـن حيث الأولوية المركزية، ضـرورة أن تكون هناك استراتيجية إعلاميـة عربيـة لدعم الجاليات العربية في الخارج. فـالإعلام لـه دور مهـم جـداً في العـصـر الحالي الذي يطلق عليه عصـر ثورة المعلومات والاتـصالات. ويمكـن لهـذه الاستراتيجية أن تقوم بـدور حيـوي في ربـط هـذه الجاليـات بقـضايا العـالم العربي، كما يمكنها تعزيـز الهويـة العربيـة لأبنـاء هـذه الجاليـات مـن خـلال البرامج التي تعرفها بالثقافة العربية، ويمكنها أيـضاً أن تـدعم الـروابط بـين تلك الجاليات وأوطانها الأصلية في العالم العربي. بيد أنه لا بد مـن أن يكـون لتطور الجاليات العربية في دول المهجر استراتيجيات خاصة لتفعيل دورها في مجتمعات هذه الدول، سواء للدفاع عن حقوقها السياسية والمدنية، أو لـدعم القضايا العربية. ومما لا شك فيه أن طبيعة تنفيذ هذه الاستراتيجية وأولوياتها وآلياتها، تتوقف على طبيعة دولة المهجر نفسها.

الهوامش

1. عبدالله تركماني، «إشكاليات الهجرة في إطار الشراكة الأورو - متوسطية»، مجلة **مقاربات** (دمشق: 2006)، انظر: http://www.mokarabat.com/s.1437htm.

2. لجنة السكان والتنمية في الأمم المتحدة، الدورة التاسعة والثلاثون، البند 3 من جدول الأعمال المؤقت، إجراءات متابعة توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية - رصد سكان العالم مع التركيز على الهجرة الدولية والتنمية، تقرير الأمين العام، 7/ 4/ 2006، ص 3 و6 و11.

3. «مصطلح الهجرة، النزوح، اللجوء»، انظر:
http://www.arabvolunteering.org/corner/avt660.html

4. سلمان رشيد سلمان، «أسباب هجرة الكفاءات العربية»، مجلة **شؤون عربية**، العدد 77 (القاهرة: مارس 1994)، ص 207.

5. «لماذا تهاجر الكفاءات العربية إلى أمريكا؟ ... يكلفون بلدانهم ثروات وتحصل عليهم أمريكا بالمجان»، مجلة **النبأ**، العدد 83 (بغداد: يوليو 2006)، انظر:
http://www.annabaa.org/nbahome/nba83/029.htm

6. محمد عبد الغني، «العقول العربية المهاجرة .. نجاح أفراد وفشل أمة»، صحيفة **المصري اليوم** (القاهرة: 1/ 12/ 2010).

7. «هجرة الأدمغة العربية إلى الخارج: دراسة حالة تونس»، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة: **هجرة الأدمغة العربية إلى خارج العالم العربي**، القاهرة، جامعة الدول العربية، 18-20 نوفمبر 1996، ص 277.

8. «لماذا تهاجر الكفاءات العربية إلى أمريكا؟»، مرجع سابق.

9. انظر:

William A. Wulf, Statement before the Subcommittee on Immigration, Border Security, and Claims Committee on the Judiciary U.S. House of Representatives, September 15, 2005.

10. علي محمود فارس، « نزيف الأدمغة .. الخسائر العربية والمكاسب الغربية»، مجلة **المجال**، (البيضاء، ليبيا: 2007)، ص 23.

11. سلمان رشيد سلمان، مرجع سابق، ص 208.

12. «تأسيس شبكة تعاون للعلماء العرب في المهجر»، انظر:

http://arabic.arabianbusiness.com/business/technology/2009/mar/19/17919

13. مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، «هجرة العقول العربية كارثة تهدد الأمة»، انظر: http://www.fikercenter.com/uploader/uploads/46c8dc8.pdf

14. سامي محمود وأسامة بدير، **أوروبا والهجرة غير المنظمة في مصر بين المسؤولية والواجب** (القاهرة: مركز الأرض لحقوق الإنسان، 2009)، ص 8.

15. إبراهيم محمد عياش، «الهجرة غير الشرعية»، الجزء الأول، مجلة **الحوار المتمدن**، **العدد** 2382 (23 أغسطس 2008)، انظر:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=144798

16. محمد نبيل، «تحقيق: كيف تتعامل أوروبا مع الهجرة السرية؟»، انظر:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=161028

17. شاكر نوري وطلعت شاهين، «قضية عربية: المهاجرون العرب في أوروبا .. وشراك المافيا»، صحيفة **البيان** (دبي: 3/ 7/ 1999).

18. جواد الفرخ، «التعاون الثنائي المغربي - الأوروبي في المجال الأمني»، مدونات مكتوب، 2010، انظر: http://jaouadelfarkh.maktoobblog.com

19. ناجي عبد النور، «الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط.. ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي»، انظر: http://nadjiabdenour.maktoobblog.com

20. هشام بشير، «الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا: أسبابها، تداعياتها، سبل مواجهتها»، الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، 2010، انظر:

http://www.icatu.56org/add/show-chosen-study.php?main-783

21. «محطات في تاريخ الهجرة غير الشرعية»، **الجزيرة نت**، 2005/3/11، انظر:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/187E7A4F-CFC9-4D7B-B565-31AB328917FE.htm

22. تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان، 2010، انظر:

http://www.hrw.org/en/node/81360

23. «ليبيا وإيطاليا توقعان اتفاقية لمكافحة الهجرة غير الشرعية»، شبكة الإعلام العربية، 2007، انظر: http://www.moheet.com/newsPrint.aspx?nid-70928

24. طارق النتشه، «تغيرات جوهرية في التعاطي الأوروبي مع الهجرة غير الشرعية»، دويتشه فيله، 2010: انظر: /http://www.dw.de تغيرات-جوهرية-في-التعاطي-الأوروبي-مع-الهجرة-غير-الشرعية a-1522228/

25. سامي محمود، «الأمن الأوروبي وأرواح الشباب العربي .. أوروبا تنتهك حقوق المهاجرين»، موقع الديوان، 2009، انظر:

http://aldiwan.org/news-action-show-id-.124htm

26. عبدالله تركماني، مرجع سابق.

27. سامي محمود وأسامة بدير، مرجع سابق، ص30 وما بعدها.

28. محمد رشيد الفيل، **الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية** (عمان: دار مجدلاوي للنشر، 2000).

29. صباح جاسم، «مأساة عروس البحر المتوسط: أرقام قياسية للهجرة في لبنان»، انظر:

http://www.annabaa.org/nbanews/67/212.htm

30. انظر:

Jean-Christophe Dumont, "Immigrants From Arab Countries To The OECD: From The Past To The Future," UN Expert Group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region (2006), 7.

31. صباح جاسم، مرجع سابق.

32. البنك الدولي، «تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية 2006: الهجرة تؤدي إلى تحقق مكاسب الرفاه وتخفض أعداد الفقراء»، News Release No. 2005/201، انظر:

http://www.worldbank.org

33. جمال زكريا قاسم، **الجاليات العربية في المهجر الأمريكي** (القاهرة: دار الفكر العربي، 2007) ص 13.

34. المرجع السابق، ص 29.

35. محمد خالد الأزعر، «الهجرة والمهجرون العرب في الولايات المتحدة»، في نيفين مسعد (محرر)، **عرب المهجر** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2005)، ص 31-32.

36. سلام الكواكبي، «الجاليات العربية في أوروبا: اللاتأثير في المشهد المدني والسياسي»، انظر: http://www.alsafahat.net/blog/?p=27209

37. سلام الكواكبي، «الجاليات العربية في أوروبا ومدى اندماجها في المشهد المدني والسياسي»، مجلة **شؤون عربية**، العدد 141 (القاهرة: ربيع 2010)، ص 110.

38. عبدالواحد أكمير، «حضور بارز من دون توجه واضح: المواطنون من أصول عربية في أمريكا اللاتينية»، مجلة **آفاق المستقبل**، العدد 8 (أبوظبي: نوفمبر-ديسمبر 2010)، ص 81-82.

39. سمير ونبيل إبراهام، **العرب في أمريكا: دراسات عن الجاليات العربية الأمريكية**، ترجمة سنية الجلالي (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، 1985)، ص 19–20.

40. سعيد تركي الشهراني، «كيف حافظ العرب الأستراليون على الثقافة والأدب العربي في بلد المهجر»، انظر:

http://nagatmorsimuseum.blogspot.com/2010/11/blog-post.html

41. أندرو والكر، «اللبنانيون في غرب أفريقيا بين المخاطر والوجود الفاعل»، انظر:

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2010/01/100126_bk_lebanon crash_africa_immigrants.shtml

42. يحيى عبدالمبدي، «الجاليات العربية في الولايات المتحدة ودورهم في المجتمع الأمريكي»، انظر:

http://www.thenationpress.net/news.php?lid=1&cat=5&newsi= 1&newsid=235

43. ثريا شاهين، «الجاليات اللبنانية والعربية في الولايات المتحدة: سعي الى تطوير الفاعلية السياسية»، صحيفة **المستقبل** (بيروت: 13/ 10/ 2003).

44. «الفلسطينيون في الولايات المتحدة الأمريكية»، انظر:

http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5245

45. صبحي غندور، «العرب والمسلمون في المجتمع الأميركي»، صحيفة **البيان** (دبي: 20/ 9/ 2012).

46. شاكر نوري وطلعت شاهين، مرجع سابق.

47. مصطفى عبدالعزيز مرسي، **قضايا المهاجرين العرب في أوروبا** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010)، ص 65.

48. لتحميل وثيقة مكتب الإحصاء التابع للمجموعة الأوروبية (أورو ستات)، انظر:

http://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY_OFFPUB/KS-SF-09-094/EN/KS-SF-09-094-EN.PDF

49. سامي الشريف، «دور الإعلام العربي في تفعيل الاندماج»، ورقة مقدمة لندوة **الهجرة العربية الأفريقية إلى الخارج: مشكلات وحلول**، جامعة الدول العربية، إدارة المغتربين العرب بالتعاون مع برنامج الدراسات المصرية – الإفريقية بجامعة القاهرة، 18–17 نوفمبر 2008، انظر:

http://www.arabexpatriates.org/upfiles/paper2A.pdf

50. مازن حسان، «إعلان تأسيس اتحاد الجاليات العربية في ألمانيا السبت المقبل برعاية موسى»، صحيفة **الأهرام** (القاهرة: 14/ 7/ 2004).

51. «الجالية الفلسطينية في ألمانيا»، انظر: http://www.nakbah.org/v533.html

52. أحمد السامرائي، «لمحات عن مركز الإحصاء، الجاليات العربية العمل والبطالة في ألمانيا»، انظر:

http://irakischefreundschaaft.blogspot.ae/2012/01/blog-post.html

53. «الانتخابات الرئاسية في فرنسا»، **الجزيرة نت**، 10/ 1/ 2005، انظر:

http://aljazeera.net/home/print/0353e88a-286d-4266-82c6-6094179ea26d/232f245b-e5f2-40d2-8b08-4a933e91e4eb.

وانظر كذلك: «الحوار الحضاري والندّية اللغوية»:

http://www.alarab.com.qa/printarticle.php?docId=71564.

54. سامي الشريف، مرجع سابق.

55. هشام عوكل، «دراسة حول الجالية العربية في بلجيكا: بين الاندماج والعزلة»، انظر:

http://www.safsaf.org/04-2008/art-safsaf/oukalHisham/aljaleya_alarabeya_belgia.htm

56. اتحاد الجاليات العربية في أوروبا، انظر:

http://www.arabcommunityunion.org/index.php?subjectid=7

57. إبراهيم نافع وآخرون، «العرب في أمريكا اللاتينية يسقطون نظرية صراع الحضارات»، صحيفة **الأهرام** (القاهرة: 16/ 4/ 2005).

58. عبدالواحد أكمير، «خصوصية الحضور العربي في أمريكا اللاتينية»، في: عبد الواحد أكمير، **الجاليات العربية في أمريكا اللاتينية: دراسة حالات المكسيك والتشيلي والبرازيل والبيرو والبراجواي والأرجنتين** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 33.

59. خلف الجراد، «قصة العرب في أمريكا اللاتينية»، صحيفة **الثورة** (دمشق: 1/ 12/ 2008).

60. إبراهيم نافع وآخرون، مرجع سابق.

61. طه محمد، «أستراليا.. رئة العالم.. عمارة ومدينة حديثة»، صحيفة **الجزيرة** (جدة: 9/ 9/ 2003).

62. سمير جبور، «تغيير جذري في سياسة كندا الخارجية وحملات محمومة على الهيئات العربية»، انظر: http://www.alquds.co.uk/data/2009/03/03-23/22qpt16.htm

63. جمال زايدة، «عمرو موسى يبدأ اجتماعاته مع الجاليات العربية في الولايات المتحدة وكندا: حوار الجامعة العربية مع عرب أمريكا الشمالية»، صحيفة **الأهرام** (القاهرة: 2/ 10/ 2003).

64. إبراهيم حياني، «إلى متى يتجاهل العرب جالياتهم؟ تجارب ناصعة في بلاد المهجر ودور فاعل يتبلور في هدوء»، انظر:

http://www.alsununu.com/alsununu/sununu8/8alsun11.htm

65. سامي الشريف، مرجع سابق.

66. إبراهيم حياني، مرجع سابق.

67. حسين الأنصاري، «إشكاليات الثقافة العربية في المهجر: الهويات والتنوع .. صراع أم إثراء؟»، انظر: http://www.arrafid.ae/arrafid/p5_7-2011.html

68. حسين مجدوبي، «الكتلة الناخبة الفرنسية من أصل مغاربي وفرت لهولاند فارق الفوز برئاسة فرنسا على ساركوزي»، صحيفة **القدس العربي** (لندن: 8/ 5/ 2012).

69. «الجزائريون وراء خسارة ساركوزي انتخابات الرئاسة: دراسة لمعهد "إيفوب" الفرنسي تكشف أنهم عاقبوه بسبب مواقفه العدائية للمسلمين»، انظر: http://www.alarabiya.net/articles/2012/07/22/227662.html

70. إبراهيم محمد عياش، مرجع سابق.

71. حسني عبد الحافظ، «شيخوخة أوروبا..هل ينقذها شباب المهاجرين؟»، انظر: http://www.islamselect.net/mat/92379

72. لخضر فراط، «أوروبا تحتاج إلى 90 مليون مهاجر لمعالجة أزمة الشيخوخة»، صحيفة **الأخبار** (بيروت: 14/ 1/ 2012).

73. محمد السيد سعيد، «كيف يرد العرب الأوروبيون والأميركيون؟»، صحيفة **الاتحاد** (أبوظبي: 18/ 1/ 2004).

74. المرجع السابق.

75. المرجع السابق.

76. سلام الكواكبي، «الجاليات العربية في أوروبا ومدى اندماجها في المشهد المدني والسياسي»، مرجع سابق.

77. المرجع السابق.

78. محمد السيد سعيد، «الانتفاضة والسياسة والغرب»، مجلة **رواق عربي**، العدد 20 (القاهرة: أكتوبر 2000)، ص 14.

79. سلام الكواكبي، «الجاليات العربية في أوروبا ومدى اندماجها في المشهد المدني والسياسي»، مرجع سابق.

80. المرجع السابق.

81. محمد السيد سعيد، «الجاليات العربية ونمط السياسات»، صحيفة **الاتحاد** (أبوظبي: 13/ 6/ 2007).

82. نضال محمد العضايلة، «مشكلات الهوية والاستقلال المبكر لدى الشباب العربي في المهجر»، مجلة **الحوار المتمدن**، العدد 1630 (2006)، انظر:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=71182

83. سامي الشريف، مرجع سابق، ص 19- 27.

84. محمد السيد سعيد، «من أقلية إلى عامل خلّاق»، صحيفة **الاتحاد** (أبوظبي: 8/ 2/ 2004).

85. محمد السيد سعيد، «دعوا العالم يحبكم»، صحيفة **الاتحاد** (أبوظبي: 25/ 1/ 2004).

86. محمد السيد سعيد، «من أقلية إلى عامل خلّاق»، مرجع سابق.

87. المرجع السابق.

88. محمد السيد سعيد، «كيف يرد العرب الأوروبيون والأميركيون؟»، مرجع سابق.

89. سلام الكواكبي، «الجاليات العربية في أوروبا ومدى اندماجها في المشهد المدني والسياسي»، مرجع سابق، ص 110.

90. أبو الأعلى المودودي، **نظرية الإسلام وهديه في السياسة والقانون والدستور** (بيروت ودمشق: دار الفكر، 1964)، ص 316.

91. محمد السيد سعيد، «هل يمكن تكوين جاليات عربية قوية في المهجر؟»، صحيفة **الاتحاد** (أبوظبي: 6/ 7/ 2007).

92. محمد السيد سعيد، «الجاليات العربية ونمط السياسات»، صحيفة **الاتحاد** (أبوظبي: 13/ 6/ 2007).

93. محمد السيد سعيد، «من أقلية إلى عامل خلّاق»، مرجع سابق.

94. «المؤتمر التأسيسي للعلماء العرب المغتربين»، انظر:

http://www.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=128772

95. «الملتقى الدولي الأول للكتّاب العرب في المهجر 24 الجاري بالجزائر»، صحيفة **البيان** (دبي: 19/ 6/ 2007)، انظر:

http://www.albayan.ae/five-senses/1180096990405-2007-06-19-1.178804

96. أحمد يوسف، «ثقافتنا المهجرية»، انظر:

http://www.kuwaitmag.com/index.jsp?inc=5&id=12048&pid=3682

97. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، **إعلان المؤتمر الأول للمغتربين العرب: جسر التواصل** (القاهرة: ديسمبر 2010)، ص 2–6.

98. فاطمة خليل، «مؤتمر يطالب بالاستفادة بـ 4 ملايين عالم عربي مغترب بالخارج»، صحيفة **اليوم السابع** (القاهرة: 21/ 12/ 2012).

99. محمد السيد سعيد، «دعوا العالم يحبكم»، مرجع سابق.

100. محمد السيد سعيد، «الجاليات العربية ونمط السياسات»، مرجع سابق.

101. محمد السيد سعيد، «هل يمكن تكوين جاليات عربية قوية في المهجر؟»، مرجع سابق.

102. سامي الشريف، مرجع سابق.

103. المرجع السابق.

نبذة عن المؤلف

أحمد منيسي؛ حاصل على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية عام 2005. وهو يعمل حالياً محرراً في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية بأبوظبي، وكان يعمل باحثاً رئيسياً في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام بالقاهرة.

ألّف كتباً عدة منها: **حقوق الإنسان** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2002)؛ و**البحرين من الإمارة إلى المملكة: دراسة في التطور السياسي والديمقراطي** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2003)؛ و**حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي: دراسة للحالة المصرية** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010، والطبعة الثانية 2012)؛ و**التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة لحالات البحرين وسلطنة عمان وقطر** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009). كما شارك في تأليف عدة كتب، منها: **مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي واستراتيجيات إقامة الدولة الفلسطينية** (القاهرة: 2003)؛ و**الخليج والمسألة العراقية** (2003)؛ و**الانتخابات التشريعية الإيرانية: مجلس الشورى السابع ومستقبل المشروع الإصلاحي** (القاهرة: 2005). وحصل على جائزة نقابة الصحفيين عن أفضل مقال في الصحافة المصرية خلال عام 2001.

صدر من سلسلة دراسات استراتيجية

العدد	المؤلف	العنوان
1.	جيمس لي ري	الحروب في العالم: الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط
2.	ديفيد جارنم	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم
3.	هيثم الكيلاني	التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي
4.	هوشانج أمير أحمدي	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة
5.	حيدر بدوي صادق	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي
6.	هيثم الكيلاني	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية-التركية
7.	سمير الزبن ونبيل السهلي	القدس معضلة السلام
8.	أحمد حسين الرفاعي	أثر السوق الأوربية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية
9.	سامي الخزندار	المسلمون والأوربيون: نحو أسلوب أفضل للتعايش
10.	عوني عبدالرحمن السبعاوي	إسرائيل ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي
11.	نبيل السهلي	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948 – 1996
12.	عبدالفتاح الرشدان	العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير

.13	ماجد كيَّالي	المشروع «الشرق أوسطي»: أبعاده – مرتكزاته – تناقضاته
.14	حسين عبدالله	النفط العربي خلال المستقبل المنظور: معالم محورية على الطريق
.15	مفيد الزيدي	بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين
.16	عبدالمنعم السيد علي	دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في الدول العربية
.17	ممدوح محمود مصطفى	مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية
.18	محمد مطر	الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية
.19	أمين محمود عطايا	الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية
.20	سالم توفيق النجفي	الأمن الغذائي العربي: المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)
.21	إبراهيم سليمان المهنا	مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل
.22	عماد قدورة	نحو أمن عربي للبحر الأحمر
.23	جلال عبدالله معوض	العلاقات الاقتصادية العربية – التركية
.24	عادل عوض وسامي عوض	البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم: برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية
.25	محمد عبدالقادر محمد	استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل
.26	ظاهر محمد صكر الحسناوي	الرؤية الأمريكية للصراع المصري – البريطاني: من حريق القاهرة حتى قيام الثورة

27. صالح محمود القاسم — الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945 – 1989
28. فايز سارة — الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل
29. عدنان محمد هياجنة — دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي
30. جلال الدين عزالدين علي — الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية)
31. سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي — الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي
32. هيل عجمي جميل — الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية: الحجم والاتجاه والمستقبل
33. كمال محمد الأسطل — نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
34. عصام فاهم العامري — خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد»
35. علي محمود العائدي — الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة
36. مصطفى حسين المتوكل — محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية مع دراسة للطاقة الضريبية في اليمن
37. أحمد محمد الرشيدي — التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة
38. إبراهيم خالد عبدالكريم — الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية
39. جمال عبدالكريم الشلبي — التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن
40. أحمد سليم البرصان — إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران/ يونيو 1967

41.	حسن بكر أحمد	العلاقات العربية - التركية بين الحاضر والمستقبل
42.	عبدالقادر محمد فهمي	دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي
43.	عوني عبدالرحمن السبعاوي وعبدالجبار عبد مصطفى النعيمي	العلاقات الخليجية - التركية: معطيات الواقع، وآفاق المستقبل
44.	إبراهيم سليمان مهنا	التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار على التنمية المستدامة
45.	محمد صالح العجيلي	دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في الجغرافيا السياسية
46.	موسى السيد علي	القضية الكردية في العراق: من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية
47.	سمير أحمد الزبن	النظام العربي: ماضيه، حاضره، مستقبله
48.	الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم	التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي
49.	باسيل يوسف باسيل	سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان
50.	عبدالرزاق فريد المالكي	ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة: أسبابه واتجاهاته - مخاطره وحلوله (دراسة ميدانية)
51.	شذا جمال خطيب	الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرقي آسيا
52.	عبداللطيف محمود محمد	موقع التعليم لدى طرفي الصراع العربي - الإسرائيلي في مرحلة المواجهة المسلحة والحشد الأيديولوجي
53.	جورج شكري كتن	العلاقات الروسية-العربية في القرن العشرين وآفاقها
54.	علي أحمد فياض	مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني
55.	مصطفى عبدالواحد الولي	أمن إسرائيل: الجوهر والأبعاد
56.	خيرالدين نصر عبدالرحمن	آسيا مسرح حرب عالمية محتملة
57.	عبدالله يوسف سهر محمد	مؤسسات الاستشراق والسياسة الغربية تجاه العرب والمسلمين

58.	علي أسعد وطفة	واقع التنشئة الاجتماعية واتجاهاتها: دراسة ميدانية عن محافظة القنيطرة السورية
59.	هيثم أحمد مزاحم	حزب العمل الإسرائيلي 1968 – 1999
60.	منقذ محمد داغر	علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها (حالة دراسية من دولة عربية)
61.	رضا عبدالجبار الشمري	البيئة الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاستراتيجية المطلوبة
62.	خليل إسماعيل الحديثي	الوظيفية والنهج الوظيفي في نطاق جامعة الدول العربية
63.	علي سيد فؤاد النقر	السياسة الخارجية اليابانية دراسة تطبيقية على شرق آسيا
64.	خالد محمد الجمعة	آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية
65.	عبدالخالق عبدالله	المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة
66.	إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي	التعليم والهوية في العالم المعاصر (مع التطبيق على مصر)
67.	الطاهرة السيد محمد حمية	سياسات التكيف الاقتصادي المدعمة بالصندوق أو من خارجه: عرض للدراسات
68.	عصام سليمان الموسى	تطوير الثقافة الجماهيرية العربية
69.	علي أسعد وطفة	التربية إزاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي
70.	أسامة عبدالمجيد العاني	المنظور الإسلامي للتنمية البشرية

71.	حمد علي السليطي	التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة تحليلية
72.	سرمد كوكب الجميل	المؤسسة المصرفية العربية: التحديات والخيارات في عصر العولمة
73.	أحمد سليم البرصان	عالم الجنوب: المفهوم وتحدياته
74.	محمد عبدالمعطي الجاويش	الرؤية الدولية لضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط
75.	مازن خليل غرايبة	المجتمع المدني والتكامل: دراسة في التجربة العربية
76.	تركي راجي الحمود	التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في دولة قطر (دراسة ميدانية)
77.	أبوبكر سلطان أحمد	التحول إلى مجتمع معلوماتي: نظرة عامة
78.	سلمان قادم آدم فضل	حق تقرير المصير: طرح جديد لمبدأ قديم دراسة لحالات أريتريا – الصحراء الغربية – جنوب السودان
79.	ناظم عبدالواحد الجاسور	ألمانيا الموحدة في القرن الحادي والعشرين: صعود القمة والمحددات الإقليمية والدولية
80.	فيصل محمد خير الزراد	الرعاية الأسرية للمسنين في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة نفسية اجتماعية ميدانية في إمارة أبوظبي
81.	جاسم يونس الحريري	دور القيادة الكاريزمية في صنع القرار الإسرائيلي: نموذج بن جوريون
82.	علي محمود الفكيكي	الجديد في علاقة الدولة بالصناعة في العالم العربي والتحديات المعاصرة

83. عبدالمنعم السيد علي — العولمة من منظور اقتصادي وفرضية الاحتواء
84. إبراهيم مصحب الدليمي — المخدرات والأمن القومي العربي (دراسة من منظار سوسيولوجي)
85. سيار كوكب الجميل — المجال الحيوي للخليج العربي: دراسة جيواستراتيجية
86. منار محمد الرشواني — سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن
87. محمد علي داهش — اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر
88. محمد حسن محمد — الطاقة النووية وآفاقها السلمية في العالم العربي
89. رضوان السيد — مسألة الحضارة والعلاقة بين الحضارات لدى المثقفين المسلمين في الأزمنة الحديثة
90. هوشيار معروف — التنمية الصناعية في العالم العربي ومواجهة التحديات الدولية
91. محمد الدعمي — الإسلام والعولمة: الاستجابة العربية - الإسلامية لمعطيات العولمة
92. أحمد مصطفى جابر — اليهود الشرقيون في إسرائيل: جدل الضحية والجلاد
93. هاني أحمد أبوقديس — استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية
94. محمد هشام خواجكية وأحمد حسين الرفاعي — القطاع الخاص العربي في ظل العولمة وعمليات الاندماج: التحديات والفرص
95. ثامر كامل محمد ونبيل محمد سليم — العلاقات التركية - الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة
96. مصطفى عبدالعزيز مرسي — الأهمية النسبية لخصوصية مجلس التعاون لدول الخليج العربية

97.	علي مجيد الحمادي	الجهود الإنمائية العربية وبعض تحديات المستقبل
98.	آرشاك بولاديان	مسألة أصل الأكراد في المصادر العربية
99.	خليل إبراهيم الطيار	الصراع بين العلمانية والإسلام في تركيا
100.	جهاد حرب عودة	المجلس التشريعي الفلسطيني للمرحلة الانتقالية: نحو تأسيس حياة برلمانية
101.	محمد علي داهش ورواء زكي يونس	اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي: الواقع ومتطلبات المستقبل
102.	عبدالله المجيدل	حقوق الطفل الاجتماعية والتربوية: دراسة ميدانية في سوريا
103.	حسام الدين ربيع الإمام	البنك الدولي والأزمة المائية في الشرق الأوسط
104.	شريف طلعت السعيد	مسار التجربة الحزبية في مصر (1974 – 1995)
105.	علي عباس مراد	مشكلات الأمن القومي: نموذج تحليلي مقترح
106.	عمار جفال	التنافس التركي – الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز
107.	فتحي درويش عشيبة	الثقافة الإسلامية للطفل والعولمة
108.	عدي قصيور	حماية حقوق المساهمين الأفراد في سوق أبوظبي للأوراق المالية
109.	عمر أحمد علي	جدار الفصل في فلسطين: فكرته ومراحله – آثاره – وضعه القانوني
110.	محمد خليل الموسى	التسويات السلمية المتعلقة بخلافة الدول وفقاً لأحكام القانون الدولي
111.	محمد فايز فرحات	مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعملية التكامل في منطقة المحيط الهندي: نحو سياسة خليجية جديدة

112.	صفات أمين سلامة	أسلحة حروب المستقبل بين الخيال والواقع
113.	وليد كاصد الزيدي	الفرانكفونية في المنطقة العربية: الواقع والآفاق المستقبلية
114.	محمد عبدالباسط الشمنقي ومحمد حاجي	استشراف أولي لآثار تطبيق بروتوكول كيوتو بشأن تغير المناخ على تطور السوق العالمية للنفط
115.	محمد المختار ولد السعد	عوائق الإبداع في الثقافة العربية بين الموروث الآسر وتحديات العولمة
116.	ستار جبار علاي وخضر عباس عطوان	العراق: قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية
117.	إبراهيم فريد عاكوم	إدارة الحكم والعولمة: وجهة نظر اقتصادية
118.	نوزاد عبدالرحمن الهيتي	المساعدات الإنمائية المقدمة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: نظرة تحليلية
119.	إبراهيم عبدالكريم	حزب كديما وحكومته الائتلافية: دراسة حالة في الخريطة السياسية الإسرائيلية وانعكاساتها
120.	لقمان عمر النعيمي	تركيا والاتحاد الأوربي: دراسة لمسيرة الانضمام
121.	محمد بن مبارك العريمي	الرؤية العُمانية للتعاون الخليجي
122.	ماجد كيالي	مشروع الشرق الأوسط الكبير: دلالاته وإشكالاته
123.	حسن الحاج علي أحمد	خصخصة الأمن: الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة
124.	سعد غالب ياسين	نظم إدارة المعرفة ورأس المال الفكري العربي
125.	عادل ماجد	مسؤولية الدول عن الإساءة للأديان والرموز الدينية
126.	سهيلة عبد الأنيس محمد	العلاقات الإيرانية – الأوربية: الأبعاد وملفات الخلاف

140. حسين عبد المطلب الأسرج — دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية
141. خالد حامد شنيكات — عمليات حفظ السلام: دراسة في التطورات وسياقاتها المستقبلية
142. محمد يونس — تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في حماية البيئة
143. عبد العالي حور — حقوق الإنسان في الشراكة الأورومتوسطية
144. مسعود ضاهر — المستعربون اليابانيون والقضايا العربية المعاصرة
145. شيرين أحمد شريف — القطاع الزراعي في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة اقتصادية تحليلية
146. شريف شعبان مبروك — صناديق الثروة السيادية بين التحديات الغربية والآفاق الخليجية
147. عبدالجليل زيد المرهون — أمن الخليج: العراق وإيران والمتغير الأمريكي
148. صباح نعوش — منطقة التجارة الحرة الخليجية - الأوربية
149. محمد المختار ولد السعد ومحمد عبدالحي — تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا: السياق – الوقائع – آفاق المستقبل
150. محمد سيف حيدر — اليمن ومجلس التعاون لدول الخليج العربية: البحث عن الاندماج
151. بشارة خضر — عملية الاندماج الأوربي: النشأة – العقبات – التحديات المستقبلية
152. محمد صفوت الزيات — القرصنة في القرن الإفريقي: تنامي التهديدات وحدود المواجهات
153. محمد عبدالرحمن العسومي — التنمية الصناعية في دول الخليج العربية في ظل العولمة

154. فواز جرجس — أوباما والشرق الأوسط: مقاربة بين الخطاب والسياسات

155. طه حميد حسن العنبكي — العراق بين اللامركزية الإدارية والفيدرالية

156. جاسم حسين علي — مكانة الدولار في ظل تنامي عملات عالمية أخرى

157. محمد شوقي عبد العال — فض المنازعات في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنة بتجارب منظمات إقليمية

158. إبراهيم علي المنصوري — تقييم الرعاية النفسية للأحداث الجانحين في دولة الإمارات العربية المتحدة

159. سيرجي شاشكوف — العلاقات الروسية – الإيرانية: إلى أين؟

160. أحمد مبارك سالم — الشرطة المجتمعية في إطار استراتيجية خليجية موحدة

161. عبدالجليل زيد المرهون — السياسة الروسية تجاه الخليج العربي

162. حمدي عبدالرحمن حسن — الاتحاد الأفريقي والنظام الأمني الجديد في أفريقيا

163. نوزاد عبدالرحمن الهيتي — الدور التنموي للمنظمات غير الحكومية: الجمعيات النسائية الخليجية نموذجاً

164. عمار محمد سلو العبادي — محددات السياسة النفطية الإنتاجية والسعرية للمملكة العربية السعودية

165. عبداللطيف محمد الشامسي — صناعة التعليم: نحو بناء مجتمع الاقتصاد المعرفي الإماراتي

166. شريف شعبان مبروك — السياسة الخارجية الإيرانية في أفريقيا

167. محمد مصطفى الخياط — هيكلية قوانين الطاقة المتجددة

168. الشفيع عمر حسنين — الصحافة الإلكترونية: المفهوم والخصائص والانعكاسات

169. سيد أحمد قوجيلي	تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي
170. عطا محمد زهرة	يهودية إسرائيل: رؤية مستقبلية
171. وليد بن نايف السديري	العقلانية في سلوك التصويت الانتخابي
172. خالد حامد شنيكات	المنظمات غير الحكومية والسياسة العالمية: دراسة في الأبعاد التمويلية
173. عمار محمد سلو العبادي	تقنيات استكشاف النفط والغاز وعوائدها الاقتصادية في منطقة الخليج العربي
174. باسم برقاوي	ضمان الجودة في التعليم العالي: حالة دولة الإمارات العربية المتحدة
175. صباح نعوش	التنمية التكنولوجية الخليجية
176. مريم سلطان لوتاه	أمن الخليج: التحديات الراهنة والسيناريوهات المستقبلية
177. عقيل سعيد محفوض	تركيا والغرب: المفاضلة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية
178. حازم حسن الجمل	التطبيقات العسكرية المحتملة لتقنية النانو وسبل مواجهة مخاطرها
179. ريما الصبان	الحداثة والتطور وتأثيرهما في العادات والتقاليد في المجتمعات الخليجية
180. محمد الأمين البشرى	التخطيط الأمني لمكافحة المخدرات في دولة الإمارات العربية المتحدة
181. حسين عبد المطلب الأسرج	تفعيل دور المشروعات الاقتصادية المشتركة في تحقيق الأمن الغذائي العربي

182.	ربيع محمد يحيى	الغاز الطبيعي الإسرائيلي بين تقليص التبعية والانعكاسات الإقليمية (2000 – 2013)
183.	التجاني بولعوالي	صورة الإسلام في المقاربة الأكاديمية الأوروبية: المقاربة الأكاديمية الهولندية نموذجاً
184.	محمد عبدالقادر خليل	الأبعاد الأمنية والعسكرية للعلاقات الخليجية–التركية
185.	عزمي محمد الغايش	الوقود الحيوي بين أزمة الغذاء وأزمة الطاقة
186.	عبدالسلام محمد البلوشي	بوصلة الشركة: محاولة لتحديد المصلحة التي تبتغيها الشركة (دراسة قانونية مقارنة)
187.	فضل عصام المزيني	أوضاع غزة الاقتصادية والاجتماعية في ظل الحصار الإسرائيلي
188.	محمد عبيد محمد	سياسة التجارة الخارجية الإماراتية في إطار العضوية في منظمة التجارة العالمية
189.	محمد إبراهيم حسن الصبحي	إدارة المعرفة في بوابات الحكومة الإلكترونية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
190.	أحمد منيسي	الجاليات العربية في دول المهجر الدور وآليات تفعيله

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فقط.
2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قُدم للنشر في جهات أخرى.
3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
4. يتعيّن ألا يزيد عدد صفحات البحث على 50 صفحة مطبوعة (نحو 15000 كلمة)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.
5. يقدم البحث مطبوعاً بلغة سليمة في نسخة واحدة، ورقية أو إلكترونية.
6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وملخصاً للبحث (في حدود 300 كلمة)، ووسائل الاتصال به (عنوان البريد الإلكتروني، وأرقام الهواتف، والعنوان البريدي).
7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علمية (إن وجدت).
8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث.
9. توضع الجداول والرسوم البيانية في متن البحث حسب السياق، ويتم تحديد مصادرها أسفلها.
10. يراعى عند كتابة الهوامش توافر البيانات التوثيقية التالية جميعها وبالترتيب نفسه:

الكتب: المؤلف، **عنوان الكتاب** (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، الصفحة.
الدوريات: المؤلف، «عنوان البحث»، اسم الدورية، العدد (مكان النشر: تاريخ النشر)، الصفحة.

11. تقوم هيئة التحرير بمراجعة البحث، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه

12. يقدم المركز لمؤلف البحث المجاز نشره مكافأة مالية قدرها 5000 دولار أمريكي، بالإضافة إلى إهدائه 10 نسخ من البحث عند الانتهاء من طباعته بشكله النهائي.

ثانياً: إجراءات النشر

1. ترسل البحوث والدراسات باسم مدير إدارة النشر العلمي، عبر البريد الإلكتروني (pubdis@ecssr.ae)، أو البريد العادي (ص.ب 4567، إدارة النشر العلمي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة).

2. يتم إخطار الباحث بما يفيد وصول بحثه خلال أسبوع من تاريخ التسلم.

3. إذا حاز البحث الموافقة الأولية لهيئة التحرير، ترسل اتفاقية النشر الخاصة بالسلسلة إلى الباحث لتوقيعها.

4. يرسل البحث إلى محكمَين اثنين من ذوي الاختصاص في مجال البحث.

5. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين، ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهر واحد.

6. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر من دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.

7. المركز غير مسؤول عن إرجاع البحوث التي يتقرر الاعتذار عن عدم نشرها ضمن السلسلة، كما أنه غير ملزم بإبداء أسباب عدم النشر.

قسيمة اشتراك في سلسلة

دراسات استراتيجيـة

الاسم : ....

المؤسسة : ....

العنـوان : ....

ص. ب : .... المـدينــة : ....

الرمز البريدي : ....

الــدولـة : ....

هــاتـف : .... فـاكــس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد : ....)

رسوم الاشتراك*

للأفـراد:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل الحوالات المصـرفية فقط، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ❑ في حالة الحوالة المصـرفية، يرجـى تحويـل قيمـة الاشـتـراك إلى حـساب مركـز الإمـارات للدراسـات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 - بنك أبوظبي الوطني - فـرع الخالديـة، ص. ب : 46175 أبــوظبي - دولـــة الإمـــارات العربيـــة المتحـــدة - الـــرقم الـــدولي للحـــساب البنكـــي (IBAN): AE660350000001950050565
- ❑ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلـومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

قسم الإصدارات

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.